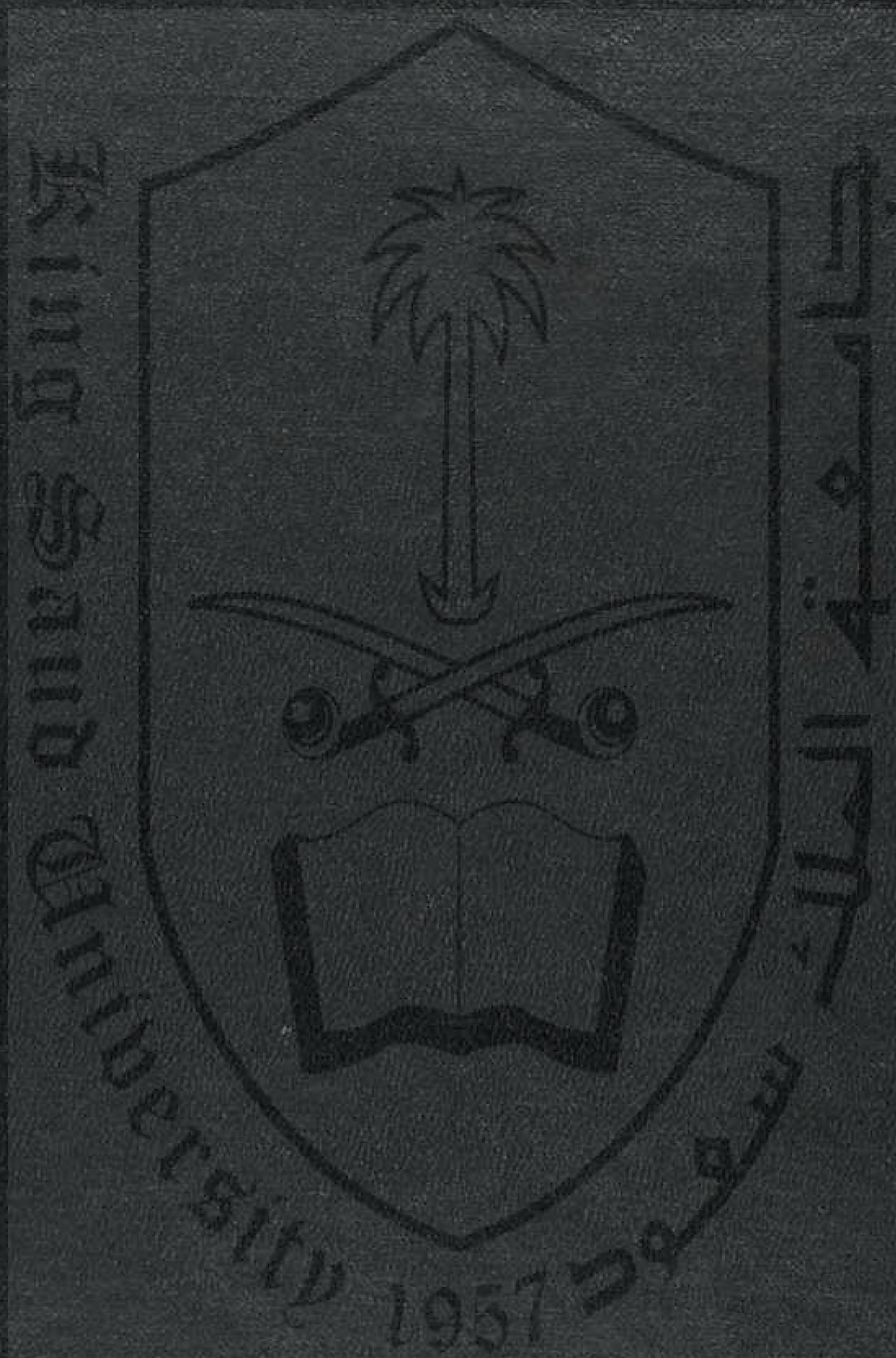

King Saud University
جامعة الملك سعود
1957

٤١٥
أ. ب امتحان الأذكياء، تأليف محمد بن بير علي البركلي الرومي، محي الدين سنة ٩٨١هـ. خط القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا.

١٠٣ ق ٢٣س ١٥x٢٢سم

٢٥١١ نسخة جيدة، بها تلويث، خطها نسخ معتاد، طبع. الازهرية ١١٣:٤، دار الكتب المصرية ٧٩:٢

١- النحو، اللغة العربية ١- البركلي، محمد بن بير علي سنة ٩٨١ﻫ ب- تاريخ النسخ ج- شرح لب اللباب للبيضاوى.

شرح كافية ابن الحاجب في النحو

سمه الشرح مرلحع

هذا شرح متن اللب في النحو للإمام البيضاوي
تأليف الإمام الفاضل والمدقق الكامل
الشيخ محمد الشهير بالبركوي نفعنا
الباري سبحانه وتعالى بعلومهما
آمين الله ارحم
الراحمين

في ساعة التقدير تاملك العبد الفقير
الحاج ... لطف ... الأفعوي
بن السيد ... البغدادي
العفار ... النحوي ...

هذا الكتاب اسمه امتحان
النحو



بســــــم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم
على السراج المنير المصطفى وصلوة عليه وعليهم مصفي
ومستصفي وعلى آلهم واصحابهم الذين هم اخوان الصفا
وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب الوفا وبعد فلما اردت
ان ادرس كتاب اللب المنسوب الى الامام الاوحدي عمر القاضي
البيضاوي عليه رحمة الله العزيز القوي سالني بعض اصحابي ان
اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ويوضح الغوامض والعويصات
من معانيه ويبين ما له وما عليه وما فيه مشتملا على نكتة دقيقة ورموز
خفيفة تشحيذا للجنان واختبارا للاذهان وتنشيطا للطلاب
وترغيبا لاولي الالباب موجزا غاية الايجاز بلا خلل لتسهيل
للضبط والحفظ بلا املال عاريا عن المشهورات والواضحات
خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح وتمييز لعمري
ان هذا العزيز قلت انني مشغول بما هو اهم واما الفايدة
فيه انتم والعم اقل من القليل وقد نودي بالرحيل الرحيل وقد غلب
على علما الدهر العنا والعناد والحسد والكبر فلما اردت رد سوالهم
وعدم اجابة اقوالهم ناداني سر الم تر انهم ايتام سايلون
والى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك ربك يتيما فاوى ووجدك
عايلا فاغنى وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما
فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
فاستجبت لهم من غير ترك ما انا فيه وان هذا بالمحال اشبه
ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير وبامر ممكن عليه بعيد انه
على كل شيء قدير وتوكلت على الحي الذي لا يموت وكل حي غيره تعالى يموت
ومن

ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعو تعالى صادقا فهو مجيبه حسبنا
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذي رفع
اي يرفع على درجات الجنان او شرف وكرم الجازمين المعتقدين
بغير تردد واحتمال بوحدانيته متعلق بالجازمين وتعلقه برفع
بمعنى ان الرفع بسبب الوحدانية اذ الشركة ترفع النظام والرفع
فرعه بعيد لفظا ومعنى اي بالامور المنسوبة الى وحدته تعالى
كعدم الشركة في الالوهية والخالقية وساير الصفات المختصة فيدخل
فيه ارسال الرسل لكونه فرع رفع فساد السموات والارض اللازم
للشركة والالف والنون من تغييرات النسب ولم تجعل اليا للمصدرية
لاحتياجه الى تاويل لكون الوحدة مصدرا فيضيع العدول عن الا
وعدم ثبوته ودخول الموحد الثاني لبعثة الرسول في الجازمين مع انهم
ليسوا بمرفوعين وتوهم كون المراد الوحدة من طريق العدد وليس
كذلك اذ هي غير مختصة به تعالى كما هو لازم بين الكل جزء حقيقي
ولذلك قال في الفقه الاكبر والله تعالى واحد لا من طريق العدد
ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده نفي المراد به لا نفي الوحدة
العددية فانه كفر بفضله متعلق برفع فيكون اشارة الى ان الرفع
باختياره واحسانه لا على طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه او
بالجازمين ولا يمنع منه تعدد الجار الواحد بغير عطف لاختلافهما
معنى اذ الاولى للالصاق والثانية للسببية فيكون اشارة
الى ان افعال العباد وان كانت مخلوقة منه تعالى لا منهم والاول
اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون من باب التنازع بان يحذف
احدهما حذرا من التكرار فيحصل الاشارتان مع ثالثة هي ذكر
المنة ونفي العجب اللازم للمذهبين الباطلين وخفض في دركات

حصر



النيران واذا وحقر ما الفعلان مجازان من جهة الصيغة والمادة
الشاكين المترددين في وحدانيته ويعلم حال المنكرين بطريق الاولي
وجرهم اي الجاهم صلة للجفظ نعدكم متعلق باحد الثلاثة او على
التنازع وتاخير لاجل السجع ومعني الثاني وهو ابعد كان شكهم
بخلق الله تعالي لا خلقهم ولكن ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا
في الملك اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا في ملك الغير ولا ملك
للغير ثم للتراخي الزماني او الرتبي الصلوة والسلام والتحية
والرضوان علي خير الانام محمد المصطفي وصف لا علم وعلي
تكرير علي يفيد نوع استقلال له فيكون ابلغ وتمام منهج عنه
آله وصحبه هو من الصاحب كالركب من الراكب ويجي الغر جمع
الاغر بمعني الشريف وهو في الاصل صاحب الغرة وهي البياض
في الجبهة الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم والخفض والعدل
براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود وقد اعتني
بها المتاخرون وتكلفوا غاية التكلف وهي من المحسنات البديعية
خارجة عن البلاغة ولما كان بحث النحو عن الكلمة الواقعة في
الكلام من حيث الاعراب والبناء بدا بتعريفها ثم بتقسيمها ثم
بتعريف الكلام المركب من اقسامها فقال الكلمة لاسها للجنس والحقيقة
من حيث هي هي ولا مساغ للعهد الخارجي للزوم كونه حصة من الجنس
وههنا ليس كذلك وتاويلها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة
الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده
في ضمن البعض والكل وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست من معني
التاء في مثلها بل لا دلالة بعينها في نحو درجة واستخراجة ومعني صيغة
فعلة

فعلة بالكسر وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد
لا يقتضي التنافي بل الاختلاف وكم بينهما نعم فرق بين كلمة
وكلم ونحو تمرة وتمر بان الوحدة ماخوذة في حقيقة الاولي
دون الثانية ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم بسكون
اللام بمعني الجرح للتاثير في القلوب لفظ اي شي اذ ضرورة
الي التخصيص اذ الدوال الاربع تخرج بمفرد ان لم تخرج بوضع
او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون افيد
ووجه العدول الاختصار علي التقديرين فاذا جاز ارادة
اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به منقول وهو في الاصل بمعني الرمي
وفي العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا علي
المخرج وتعريف المشهور دوري ولا مجال ههنا للجواب
المشهور في امثاله وهو كون المراد مما في التعريف لغويا كما
لا يخفي والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها
اللفظ وكذا الصيغة وكلاهما علي مذهب من يجعل الحرف نفس
الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق بالقبول والضماير
المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من
حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها
فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن
تعريف الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد قايم
جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها هي هي والتحقيق ان
الكلمات المستترة فواعلها دالة بصيغها عليها بلا فاعل لفظي اصلا
وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من ان كل
فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظي كما حكموا علي عمر بالعدل وعلى

اسامة بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء
او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف
فظهر ان مراد من قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت
انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال
لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة
اخرى فقال لا ادري من اي مقولة هو وعلى بعض حيث قال ليس
من مقولة معينة تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا
تارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه خفي
على غيره حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو
فليت قولي بلغه انتهى وهذا ايضا وغرور بما هو غلط فاحش
اذ النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام وما علاه مرفوعا ومعطوفا عليه
الى غير ذلك وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك
الامر الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف به حيث قال اذا رجع
الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء الكلام
ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا فرية بلا مرية وضع الوضع المطلق
تعيين شيء بشيء متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم به والوضع
اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى
وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى
والمتبادر عند اطلاق الوضع هو الشخصي والاستعمال ذكر
اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع وخرج
بهذا القيد المهملات والمحرفات عن الوضع غلطا ومقتضيات
الطبع ونحو الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه

لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما
المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كذا ذكره الشريف في حاشية
المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع
لمعنى يجوز استعماله في غيره هذا استعمال لا وضع ولو قيل تسميته
وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة
وان الاستعمال يعمها والمجاز والكناية مفردا كان او مركبا وضع
وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فخرج به المركبات كلامية
او غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا ثلثة غامضة زلت فيها الاقدام وتحيرت
افهام الاقوام لابد من بيانها اظهارا للحق وارشادا للخلق فنقول
وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم اختلفوا في تعريف
الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري والمطرزي خصا لفظ دال على
معنى مفرد وضع وابن الحاجب ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء
عنها بالوضع والمص حذف المعنى ايضا اذ دلالة الوضع على المعنى اوضح
منها عليها وان كانت التزامية لذكره في مفهومه كما سبق دونها وبدل
اللفظ بما قد سبق وجهه وتمييز الحق منها يستدعي مقدمة هي ان المعرف
ثلاثة لانه اما ان يقصد به تمييز صورة حاصلة عما عداها فهذا ان يكون بمرادف
اوضح من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس نحو القصاص القود فان لم يوجد
ذكر مركب لا يقصد به تفصيله بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد
يوصف بالترادف تبعا وهذا تعريف فقط لا المعنى فلذا يسمى لفظيا
ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان في الحقايق الموجودة فاما
بمجرد الذاتيات فحد حقيقي تام ان بجميعها وناقص ان ببعضها والا

مطلب بحث الاول

عداها صح

فرسم حقيقي وتحديد الحقايق متعسر بل متعذر فان الجنس شبيه
بالعرض العام والفصل بالخاصه وان كان في المفهومات اللغوية و
الاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح
لمفهوم مركب داخلا فيه كان ذاتيا فتعريفه به يسمى حدا اسميا
وخارجا عنه كان عرضيا وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها
في غاية السهولة كذا افاده الشريف في مواضع من كتبه فنقول
الزايد متقدم فالناقص ان قبل اصطلاحه من كل وجه لكن نقص
للاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات
او اكتفاء بالبعض بحصول التمييز عن جميع ما عداه فحد الناقص والتام
اولى وان لم يقبل اصلا واراد تحديد الاصطلاح فذلك وان كان
لا مشاحة في الاصطلاح غير مقبول بلا داع وان قبل بحسب
التناول والتمييز لا بحسب المفهوم بان يجعل فالمراد تمييزه عن جميع ما
عداه فذلك يحصل بما ذكرنا والاختصار مط فهذا كلام سديد
لكن ينبغي ح ان يقتصر على لفظين نحو لفظ مفرد او موضوع اذ الموضوع
في المركبات هيئة وهي ليست بلفظ كما سبق ولو سلم فالمتبادر نحو
الشخص كما ذكرنا والتعريف يجب على المتبادر والثاني انهم اختلفوا
في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول عدم دلالة جزء
لفظه على جزء معناه وعدهم من اقسام العلم المعدود من اقسام
الاسم

الاسم ووجه الثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم مركب
من كلمتين قال الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني
لتحديدها باللفظ كالزمخشري او المطرزي في قواعد العربية ومقاصدها واشبه
الموصوف والصفة اذا جعل علما كحيوان ناطق اقول
وكذا كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن
وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد واحد على
الجزئين معا نحو جاءني زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا و في
الثاني على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية لا ينفيه والحق
عندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه لا دلالة بجزء العلم على
معنى اصلا فصار كزاء زيد فكما لا يجوز ان يجعل لا يجوز هذا
ايضا ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر
من دلت ووضع لمعنى مفرد البقاء في الحال لا الانقطاع للاصطحاب
والتعريفات يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة المفصل
اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع واتفقوا ان المتبادر صح من صيغة الفاعل
وانها حقيقة فيه فمن اراد ادخال جزء العلم فلا بد له من تعريف
جديد وايضا منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان
مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به الزمخشري
في الكشاف وغيره وذا لا يكون الا مفردا معربا وان جزء العلم

تقرير منع صرف مثل ابي هريرة عند الاربابا
وقولهم غير المنصرف ومعرب بالحركة دايما
لان مراد به العلامة التي يعرف بها
المنصرف فلا يكون الا حركة ومهما
كتبه عبد اللطيف
سلمه الله تعالى

ليس بعلم بل لو كانا كلمتين وبقي الاضافة صار العلم المضاف مع
الاضافة وحدها وطرح المضاف اليه كما ذكر في عدم البصير يدل
علي انهما واحد واما قولهم معرب باعرابين ثم بل الاعراب ما في
اخر الاول فقط والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة الا نرى ان
معني الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجر علامة وان الفاعلية
انما هي لمجموع المضاف والمضاف اليه اذ لا معني له اصلا واتمام
الاعراب في اخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية وكونه
كلمة معربة في الاصل وان صار الان جزء كلمة وذلك اولي من اهدار
الاعراب وجعله تقديريا او محليا كما في تابط شرا علما وليس هذا
من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى بجاورة لها الجر ذكونها في صورة
الحرف وان كان اسما حقيقة في نحو جاءني الضارب زيدا او رجال
الا زيد واما قولهم المركب كالاسم ركب من كلمتين ثم شيء الانسان
فلا بد من تاويل وهو الحمل علي المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك
رحمه الله اطلاق الكلمة على احد جزء العلم المضاف مجاز مستعمل
في عرف النحاة واما اطلاقها علي الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجاز
مهمل في عرفهم مستعمل في اللغة والعرف العام واما مناسبة ذكر التحديد
باللفظ فقد زعم ابن مالك الحاجب رح في شرح المفصل حيث قال قوله
اللفظ ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربته فناسر
لان اقله حرف واحد وان اراد بها عددا مخصوصا ينتهي اليه
فليس

لا لمجرد المضاف صح

فليس مشعرا به وان اراد معني اللفظ كان اللفظ اولي للا
ختصار ورفع الايهام انتهي وان اراد امكان استقلال
اللفظ به في الجملة فينتقض ببعلبك بل بنحو امطر وان اراد ما بعد في
العرف واحدا فليس فيه بمرفظ لا سيما على المبتدا ومن ههنا
ظهر اختلال كون ما في عبارة المص عبارة عن اللفظ وان
اراد ما لم يجر عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة التاء على هذا
وجوازها في التعريفات ووجودها فيما نحن فيه فذلك فرع الوضع
فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون والثالث اختلفوا
ان تا التانيث والفيه وحروف المضارعة ويا النسبة والتنوين
ولام التعريف وحروف الاعراب واخر كانت كلمات او ابعاضها
وجه الاول دلالتها اطرادا على معان مفردة وجواز نحو حسنة
ووجه الثاني عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها
وتغيير البنية ببعضها وهم ممنوعون بمنعون دلالتها على معان
ويقولون دخولها وكونها جزءا صار سببا لدلالة المجموع وكانهم لم
يذكروا الفاكرم وتضعيف كرم ونحوهما من المزيدات لعدم
الاطراد واتفقوا ان الضماير المرفوعة المتصلة كلمات وان تغيير
البنية بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضربت وضارب
ومضروب كلمات وان دل [illegible] هيئاتها على معان فلهذا
اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكليف بعضهم بان المراد من
المفرد ما لا يدل جزء من اجزائه المترتبة على معنى ورده بعضهم
بانه تمحل لا يشعر به احد فيفسد وقد عرفت جواب هذا الاعتراض
فيما
وجعل الحركات كلمات واما ما عداها
لتفصيل فتاء التانيث ان كانت

ن
فينتقض

مطلب بحث التانيث

ولغاء
نحو فضلى
انتزاعها مع بقاء الكلمة

مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا
التانيث جزء ان في الاسما كدعوى وصحرا
وحمرا فيهما احتمال الاطرادها وعدم
ولكن الاول اقوى دلالة من الثاني لتخلفه في نحو ضربت فكونها كلمة ارجح
وحروف المضارعة مثلها احتمالا ورجحانا ولكن ينبغي ان
يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه والا لزم
تقدم الفاعل على الفعل وتعدده في البعض وياء النسبة
ايضا مثلها ان غيرت لكن ههنا الرجحان اشد لافادة معنا ما
مفيدة او غير مفيدة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للا
طراد والانتزاع وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف
للاولين واما حروف الاعراب في التثنية والجمع فكلمات للا
طراد والانتزاع وتباعدهما اجزاء لانتفائهما وهذا ما
عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى وهو راجع الى ما
حرف في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف
الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه لو دال اي لو وجد جنس
الدلالة له بسبب ذكر غيره فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه
بخلاف الاسما اللازمة الاضافة مثل ذي فان مفهوم معنا بدون
المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل به اي
فلا يحصل الا به فذكر المتعلق بالحرف ليحصل الدلالة وفي الاسما
المذكورة ليحصل الغاية وبسبب عدم دلالة الحرف بدون المتعلق
ان معنا غير مستقل بالمفهومية ولا مقصود بالملاحظة بل ملحوظ
من حيث انه حالة بين شيئين واله لمعرفتهما حتى

صار

صار معنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة
مخصوص ملحوظ من حيث انه حالة بين السير والبصرة واله
لمعرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه او به واذا لوحظ ذلك
الابتدا قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه
معنى للفظ الابتدا تقول الابتداء سيري من البصرة وقع في
يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم
والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا
ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة ولو بمعنى ان بقرينة فيفهمه
والا لزم ان لا يوجد الحرف وجوابه محذوف استغناء بما تقدم اي
حرف لا ما تقدم اذ للشرط صدر الكلام والا اي وان لم يدل
لغيره بان وجد دلالة ما بنفسه ولو بتضمينه والا لم يصح كلمة
ففعل اي فهو فعل سمي به لانه مدلوله التضمني فاندفع بتقريرنا
ان يقال اراد بالدلالة المطابقة لزم كون الفعل حرفا لدلالته
على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل
لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف في رسالته
وان اراد التضمين زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف مع صدقه
على الفعل ولا مجال لارادة الالتزامية وان اراد اعم لزم ما لزم
في المطابقة بهذا ولكن من قرينة الحصر خفا لو اقترن اي ما
وضع مقرونا وضعا اي اقتران وضع او زمان وضع او موضوعا
باحد الازمنة الماضي والحال والاستقبال لما كان فصل الفعل من
الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا لا يفيده بل يقتضي
اقتران لفظ وليس كذلك لا بد من التاويل اي لو دل على اقتران
معناه والتضمين وهذا للشيخ الرضي اولو اقترن معناه في الفهم الذهني

بمعنى احد الازمنة وهذا الجامي ومن تبعه او لو اقترن نفسه
بدلالة الازمنة او دلالة بان اشتمل على صيغة دالة عليه وهذا
الجد وهو اظهر فيهما واقل تكلفا واقرب للمراد وبقوله اقترن خرج ما لا يدل
على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل على نفس نحو امس وغدا
والان وزيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية المنسلخة عن
الزمان بحسب الاستعمال كعسى وبعت كذا قيل ويمكن ان يقال
هي دالة على الحال او الاستقبال اذ الانشاء احداث ما لم يكن وليخرج
اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر والاصوات والظروف
واسماء الفاعل والمفعول لكون دلالتهما على الحال المتبادر منهما
بغلبة الاستعمال وعلى الاخرين بالقراين كذا قيل وهذا
مشكل لقولهم انهما في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز بالاتفاق
والتبادر من امارتها وحله ان معنى في الحال وفي الاستقبال
الكاين فيهما لا في الدلالة عليهما والامارة قد تتخلف ثم التحقيق
ان اشتراط الحال بدلالة العقل مثلا مفهوم الضارب من قام به
الضرب لا يصدق على المعدوم وان جميع الاسما مصدرا او مشتقا
او جامدا مثلهما في كونها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجازا لا
قتضاء مفهوماتها الوقوع واستعمالها في الاستقبال مجاز باعتبار
الاول واما في الماضي المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر ان لا دلالة
للاسما بحسب الوضع على الزمان وان فهم في بعضها عند فهم
معانيها عقلا او استعمالا وذا غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو
الصبوح والغبوق ونفي المضارع لا لا حد الازمنة في اصل الوضع
ولو سلم الاشتراك فالدال على كثير دال على واحد واورد الاشكال
بمثل الماضي والمستقبل اذا لم يرد بهما الزمان بان اجاب ابن

الحاجب

الحاجب في الايضاح بامرين احدهما ان المستقبل والماضي يراد
بهما نفس الزمان فاذا قيل للفعل فالمعنى مستقبل والماضي يراد بهما
نفس الزمان فاذا قيل للفعل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة
والثاني ان دلالتها على الزمان من حيث المفعول كغولك الاستقبال
والمضي والانتظار ونحوه لا بالوضع واجاب الرضي بان لفظ الماضي
ليس موضوعا للحدث الذي مضى من الزمان بل لكل ماض في
الزمان او في المكان نحو في الارض وكذا المستقبل والحال اقول لا وجه
لذكر الحال ههنا ان هو خارج بالاقتران كما مر اذ لا يقال
ضرب حال مثلا بل حالي بخلافهما واعلم ان الشارح قيد
الوضع بالاولي ليلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ من الزمان
ونحو ليس مما انسلخ من الحدث ولا يدخل اسماء الافعال
فان الوضع فيها متعدد فيلزم منهم نحو يزيد علما ويمكن ان
يقال تعدد الوضع لا يعتبر في مختلفي الحقيقة بل وضع كل يعتبر
مستقلا والكلمة جنس وما تحتها من الثلاثة انواع ينبغي ان يقال
لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد اسما ولم يصر اسما الافعال
فعلا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقلين والوضعين في الكل
ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة واشتراك
في شي اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف
الاخيرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة
والشركة فلم يتغير حكمه ولو قال تال المصلوو زنه على زمان لكان
اخصر واظهر وادفع واجمع ولما اراد المصنف الايجاز حذف
تعاريف انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجودين في الكافية واكتفى بما
فهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل والاسم فيه فلزم تغيير ترتيب

نرتيب الكافية فقال ومما اختص اي بعض ما خص بالفعل لا كله
بمجموع الاشيا الستة بنا على ان حق المبتدا التقديم مع ما
يتعلق به على الخبر وان الواو داخل على الجزء كقولهم السكنجبيل
خل وعسل لا على الجزئي كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من
للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع وخاصة الشي ما
يختص به ولا يوجد في غيره اما شاملة لجميع افراده او لا الحد لا يكون
الا شاملا والمبتدي ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع في
نفسه فلذا قدم قد حذفه الدخول الواقع في الكافية لعدم الاحتياج
اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز
مط والخاصة المنطقية لا يصدق عليها لاشتراط الحمل فيها قيل وجه
الاختصاص كونها لتحقق الفعل وتقليله او توقعه او تقريب الماضي
وشي منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث
فعدم التحقق ممنوع وان المصطلح فكذا الا بتقدير مضاف نحو
حدث الفعل وذا لم يعرف الا من الاختصاص اذ لم يخبر به
الواضع فيلزم الدور فالصواب فيه وامثاله الاستقرا ليس الا
والجوازم حروف اداة اسما قيل لاختصاص الجزم به فيه انه لا يجوز ان
يختص عملها لا نفسها كما ولا وقيل لانها اما لنفي الفعل كلم ولما
او لطلبه كلام الامر ولا النهي او لتعليق الشي بالفعل كادوات
الشرط وكله لا يتصور الا في الفعل وما فيه والصواب مر والسين
وسوف قيل لدلالتهما على الاستقبال الذي لا يوجد الا في الفعل
فيه انه اريد لا يمكن وجوده ممنوع وان مدلولها فغير مفيد لحط
بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى الا ترى الى قولك ضربي زيدا غدا
والمرفوع البارز المتصل احترز بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم الثلثة
نحو ضربت

نحو ضربت والضارب على راي وانه وعن المجرور فانه لا يوجد في
الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب
وضارب وبالمتصل عن المنفصل فانه لا ايضا يعمهما وجه الاختصاص
قصد الاختصار فيما يكثر استعماله والتا الساكنة في الاصل نحو
ضربت وضربتا وبقي انما زاد ها ليلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة
موضوعة لتانيث ما اسند اليه فضيلة فضمير اسند راجع الي
الفعل او نايب الفاعل او قع الاسناد اليه فلا ضمير في اسند
ولم يقل لتانيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال
المسند اليه لكان اخصر واظهر يعني انها حرف دال على
التانيث لا مسند اليها والا لزم تعدد الفاعل في نحو ضربت
هند والتاويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا تمييز
الاسم والفعل في اداة التانيث بالتحريك والتسكين والفعل
لثقله وكثرة استعماله احق بالسكون والا اي وان لم يقترن
وضعا باحد الازمنة بعد ان وجد دلالته ما بنفسه فاسم
اي فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه في كونه مسندا
اليه فيصدق على نحو رجل وزمان وامس وزيد وماض ومستقبل
ومما خص اي الاسم تذكر ما قلنا في الفعل اللام اي لام التعريف
لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام الابتدا
وجواب لو لا يختص بالاسم وفي عبارة المص اختيار لمذهب سيبويه
من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف
التنكير هو النون الساكنة وزيد الهمزة للابتدا دون مذهب
الخليل من كونها كهل والمبرد من كون الهمزة فقط وزيد اللام
لدفع لبس الاستفهام قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا

وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصرا يفيد الاولوية لا الامتناع
نحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم
تعاقب علامتهما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه
اللام وفيه ان اللذوم نعم كيف وكخوصه ويا رجلا لا يدخله اللام
ونحو افضل لا يدخله التنوين فان قيل منعه منع الصرف قلنا فكذلك
في الفعل مانع سببه وقيل انها التعيين المعني المطابق المستقل وهو
لا يوجد الا في الاسم ورد بانه قد يكون للتضمني المدلول الالتزامي وجاء
نحو عندي الاسد الرامي عليه وقد يكون للتضمني كما في الصفات فانها
تدل على الحدث والنسبة والذات ولاحظ للاولين من التعريف
وهذا مردود بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية
ان لو اريد بالموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى
المجازي مطابقية وان للالتزامية شبهه وقوله ولاحظ الخ ان اراد
من حيث ذاتهما مستقلتين فليستا عدلول الصفة وان اراد

للذات المجردة بل للذات
المنسوب اليه نعم يرد عليه مثل ما مر ان اشتراط المطابقة
انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص به والجر
قيل لانه اثر الحرف وهو الاضافة معنى الفعل او شبهه الى الاسم وللولاية
فلا يدخل الا اياهم والمضاف واللفظية فرع المعنوية وعلى تقدير الحرف
المذكور وقيل لما اراد وا انتقاص اعراب الفعل حطا للفرع عن رتبة
الاصل اختاروا الحركة التي لا يعملها والتنوين لانه اما تمكن مدخوله
اي تفرده واصالته في الاعراب لا يوجد في الحرف والفعل متطفل
فيهم او تنكيره ووجه الوجه الاخير مر لام التعريف وفيه ما فيه قيل
هو مختص

هو مختص بالاصوات واسماء الافعال او للعوض عن المضاف اليه
ويجي اختصاصه بالاضافة او المقابلة نون الجمع على راي من جعل نحو
عرفات غير منصرف والزمخشري يصرفها لعدم تمحض التاء
للتانيث ومنعها لتقدير اخرى فصار كالنعامة فلا يكون
الا في الجمع المونث السالم ويسمى التنرنم يقال ترنم بكذا
اي رفع صوته مطربا مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي
للتطرب والمشهور انه ما يلحق القافية اي المتحركة التي تولدت
من حركتها احد حروف المد بدلا عنها لان حرف العلة مدة
في الحلق فاذا ابدلت حرف التنوين يحصل الترنم لان التنوين
غنة في الخيشوم وقيل سمي به لان حرف الاطلاق يصلح الترنم
بما فيها من المد فيبدل منها التنوين اشعارا بترك الترنم لخلو
التنوين من المد واما ما يلحق القافية المقيدة اي الساكنة فيسمى
الغالي بخروج الشعر بواسطته عن الوزن فكان المصراد
كليهما الا انها يدخل من الفعل ايضا قال اقلي اللوم عاذل
والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن يفتح ما قبله تشبيها بالخفيفة ويكسر للساكنين
للساكنين وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب
انه في غاية الندرة فلا يراد عند الاطلاق والاسناد اليه الظ
ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص عدم
معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته بعد معرفة الاسم بالخاصة
واضطرب الشراح في التفصي قال الفاضل الجامي والمراد بكون
الشي مسندا اليه قيل في حاشيته انما فسر الاسناد اليه بالاسناد
الى الشي بارجاع ضميره الى ما هو لكمال الظهور كالمذكور ولم

المطلقة صح
والغرض معرفة الا...

يفترق بالاسناد الى الاسم الحقيقي اي بين كون الشيء مسندا اليه
والاسناد الى الشيء تباين تلك زمانا او وجودا ومعنى الثاني كونه
مسندا يعم الفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجامي ارجاع
الضمير الى الاسم باعتبار خبره الاعم للتخلص عن الاشكالين
وقال الهندي والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص
باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المختصة بعقلا
فيقيد الخبر فاعرف انتهى بريهان الاسناد مطلقا نوع والاسناد
الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص هو الثاني لا الاول ورد بان
الاول ليس بمختص وقيل الضمير راجع الى اللام لكون اسناد بمعنى
مسند مصدرا ومما خص بالاسم المسند اليه اي بهذا القسم لا
يوجد الا في الاسم والخاصة تطلق على المحمول وغيره كما يقال الضحك
خاصة الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان فيه ان مسندا
في المسند اليه ليس بمفعول في صورته والمصدر يكون بمعنى المفعول لا
بمعنى الفعل الذي في صورته بل لا معنى له وكل وجه لان يقال ايضا
ان اريد بالمصدر صورة المفعول التي بمعنى الفعل ولان الفعل قد
يكون صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص قيل
لان الفعل وضع لان يسند الى شيء فلو اسند اليه لزم ان يكون
مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة ورد بمنع فساده مستدلا بمثل اعجبني ضرب
زيد عمرا والجواب ان المراد بالاسناد النسبة التامة وقد بين هذا
المراد في مواضع من كتبه بان النسبة التامة منفردة عن غيرها
بنفسها مع طرفيها لا تشترط شيئا اصلا والجمع الواقعة خبرا او حالا او
او صفة لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة ليست بتامة
فظهر الاستحالة وقيل ان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان اراد بفقط انه موضوع
لان

بلا فعل صح

لانه يسند اليه فلا يفيد وان اراد انه وضع لان يسند اليه فمم ولو سلم
دائما يعرف منه الاختصاص وكانه اخذ منه كلام الشريف حيث قال
بعد الرد السابق والاولى ان يقال ان الفعل وضع ان يسند به
معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه والا يخرج عن وضعه
فزاد فقط ظنا منه انه يرد عليه الرد السابق اعني منع الاستحالة بلو لم يزد وتقصد
معنى مصدره وهو محط الجواب ومحصوله ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم
مصدره الى شيء والمسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم
الخروج عن الوضع اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في
حالة واحدة والاضافة اي كون الشيء مضافا اذ اللفظة فرع
المعنوية المفيدة للتعريف والتخصيص المستدعيين استقلاله في
الملاحظة واما اختصاص كون الشيء مضافا اليه فقد علم اختصاص
الجر وبخو يوم الصاد قين الصحيح ان المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل
الاضافة ههنا عليه والبعض اما من المعلوم فصفة المصنف الجمهور
فصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها
ليس بقياس ولذا ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل المعنوي
ثم ان المصنف قدم في دليل الحصر والاجمال الحرف ثم الفعل طلبا للاختصار
وتدريجا في الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا ومسندا
اليه فيمكن تحصيل الكلام في مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا فقط
ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادنى منهما لانه لا يكون
مسندا ولا مسندا اليه وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما
للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة شرع
في بيان تركيبها فقال الكلام لا من لام الكلمة ما تضمن
او اشتمل الذي وجد له الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة او حكما

مطلب الاضافة

مطلب الكلام

او اكثر الى آخره مثلا او اكثر بحيث يفيد السامع فايدة تامة
وهي التي يصح السكوت عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند
او المسند اليه وبه خرج غير المسند فاخرج بقوله شيئا حال من
الضمير المجرور او بفعل معه اي مع الاسم وانما اختص فيهما لان الاسناد
يقتضي المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما
والفعل لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد في حالة واحدة لا يكون
الا احدهما والتركيب الثنائي سنة ولا يوجد ان سواها الا في هذين
القسمين وههنا ابحاث غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها
وتميز الحق منها ليصير الطالب على صراط مستقيم ويرجع الى بعض
ضلال اقدمهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في الفرق بين الجملة
والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس النزاع لفظيا راجعا
راجعا الى الاصطلاح الجديد بل في انه هل يفهم من استعمال المتقدمين
في كتبهم وتعويلهم الفرق او لا بعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق انه
وان فهم من ظاهر عبارات بعضهم الترادف حيث صرح على ظاهره اذ لم
يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبرا او حالا او صفة او شرطا
او جزءا مما ليس فيه نسبة تامة في الحال وان كانت في الاصل كما يقال
هذه الجملة وقعت كذا وكذا لكن الظاهر انهم اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد
في الاصل وان ذهب في الحال كما ذكروا واما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر
والصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا ثم اشترطوا في الكلام
ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان لا يكون له اعراب اصلا اذ
النسبة التامة تمنع الربط بالغير كما سبق ولهذا تراهم يقولون الجملة
التي لها محل من الاعراب كذا ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب
والثاني في اقسام الجملة بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية

وشرطية

وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا
الظرفية ايضا فيها وخيرهم اوسطهم اذ لو اختص بمجرد اعتراض
الشرط الخروج والانفراد لا يختص باعتراض الترديد مثل اما ان يكون
العدد زوجا او فردا والخبرية والحالية او نحوها فيكثر الاقسام جدا
وان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير
منه اليه وجعل العمل للظرف وكذا ولذا اشترط البصريون فيه الا...... عتماد
والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت
بهذه الاشياء اقتضت ان تجعل قسما براسها والثالث في زيادة
القيود في حد الكلام بعضهم زادوا مفيدا اي للسامع علم ما لم
يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه
الكلام يطلق على الجملة المفيدة ومراد سيبويه بها والله اعلم اشتمالها
على النسبة التامة التي يصح السكوت عليها كما بينا ويلزمهم
ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلام منه حتى كلامهم
شعا وفساده لا يخفى كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة في
الجملة اعني في بعض الاوقات وبعض الاشخاص ولذا مثلوا لعدم
الافادة بالاوليات والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم
زادوا مقصودا احترازا عن نحو حديث النايم ولا ضرورة لاخراجه
قال ابو حيان لا يشترط فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على
هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب وبعضهم زاد لذاته
احترازا عن الجمل التي في حكم المفرد كالواقعة خبرا فانها
لا تقصد لذاتها بل لغيرها فلا تسمى كلاما في اصطلاحهم وقد
قد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والمتبادر
ما في الحال فيحمل التعريفات على المتبادر فلا حاجة الى لذاته والرابع

في تقسيم الاسناد وهو اما انشائي او اخباري والانشا كلام
لا يكون لنسبة الذهنية خارج لقابلية تطابقه اولا تطابقه
بل يكون نفسه محدثا لنسبة وهذا معني ما يقال الانشا اثبات ما لم
يكن كالامر والنهي فان معناهما اعني طلب الفعل او الترك من الفاعل
يحصل بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذي يكون لنسبة
خارج تطابقه فيكون صدقا اولا تطابقه فيكون كذبا فلا ينحصران
في الانشا والاسناد الخبري ثلثة لانه اما ان يفيد ثبوت شي لشي
نحو زيد قايم او سلبه عنه نحو ليس زيد قايما فيسمي حمليا او ثبوته
او سلبه عنه نحو ان خرجت فانت طالق ولست ان قعدت بطالق
فيسمي اتصاليا او ثبوت انفصاله او سلبه عنه نحو اما ان يكون
العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون العدد زوجا او زوج
زوج فيسمي انفصاليا وليس في طرفي الاخيرين اسناد وحكم بل
في المجموع فغي الثاني يحكم باتصال الجزء الثاني للاول ولزومه له
او سلبه وفي الثالث بانفصال احدهما الاخر ومنافاته له او سلبه
والجزء الاول منهما بجميع اجزائه مسند اليه ويسمي مقدما والجزء
الثاني كذلك مسند ويسمي تاليا فصدق موجبتهما انما هو بتحقق
اللزوم والمنافات وكذبهما بعدم التحقق وسالبتهما علي العكس
ولا اعتبار لصدق الطرفين وكذبهما لو اعتبر فيها الحكم الحملي مثلا
قوله تعالي قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين كلام صادق
مع ان الطرفين لو اعتبر فيها الاسناد الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت
هذا عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الحروف قد تكون
جزءا منه مثلا الاية السابقة تشتمل علي اكثر من عشر كلمات بعضها
حروف وكلها اركن حتي لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد المقصود وما ذكره

المص

المص اقل ما يمكن ان يتركب منه ما له الاسناد ولا يفهم هذا
من عبارته بل يقتضي ان يوجد دائما في القسمين المذكورين
فانها عارية عن هذا الاقتضاء فالوجه ان يقول الكلام ما له
الاسناد واقله اسمان او فعل معه والخامس ان ما عدا المسند
والمسند اليه من جهة الاعراب من الفضلات كذلك هل
يدخل في حقيقة الكلام ام لا وظاهر كلام المص والزمخشري حيث
قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الي الاخرى
يقتضي الخروج وظاهر عبارة الكافية يشعر الدخول والحق فيه
التفصيل فان كان مفيدا كالاستثنا يكون ركنا من الكلام
يتوقف الاسناد والحكم علي ذكره والا فلا الا ان لو نعتوا لا
قبل المغير لزم التناقض في الاستثنا المتصل وووقوع الطلاق
علي جميع النسا والعتق علي جميع العبيد في قوله جميع نسائي
طالق الا زينب او جميع عبيدي معتق الا زيدا والله زعم
بطلان الملزوم مثله فاعلم ذلك ينفعك في مواضع شتي ومن
هذين البحثين عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او علمها في
حد الاسناد لا يكفي للجمع لان طرفي المتصل والمنفصل لا يمكن
التعبير عنهما بالمفرد كما بين في المنطق فلا يكونان في حكم
الكلمة وكذا نحو ما جاءني القوم الا زيدا بل ما يدل نحو جمق مثلا
وقد يقال مثلا زيد فقط ولما فرغ من الكلمة والكلام واقسامها
شرع في بيان الاسم وقسمه اولا فقال وهو اي الاسم
معرب لو اختلف اخره راجع الي الاسم لا المعرب وهو من
اعربته اي وضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني لانه
محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشي محل الوضع والمراد باخر الكلم

تكون ... احتمالا ... لما بينا بخلاف عبارة الكافية صح

سناد

نحو ج

مطلب تقسيم الاعراب

ههنا هو الحرف الملفوظ اخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل
الحقيقي كدال زيد والمجازي كتا تامة ويا بصرى وواو مسلمون
على المختار وبخلاف التنوين ونوني التثنية والجمع بالعامل
فيخرج نحو ابن هولاء وهذا ظ في الاعراب بالحركة لانتقال
الاسم من السكون اليها واما في الاعراب بالحروف فمشكل
لوجودها قبل العامل نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة
قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكورة اما
تقول مسلمون مومنون مصلحون او تقول مسلمين مومنين
مصلحين وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون
ومسلمين مترادفان في اصل الوضع الا ان شرط استعمال الاول
عند ورود الرافع والثاني عند الناصب والجار فالعامل لا يحدث
شيا من الاختلاف بل الاختلاف من الوضع فكان كهو واياه
وانت واياك فكما ان الواضع شرط ان يستعمل هو وانت عند ورود
الرافع واياه واياك عند الناصب فكذلك التثنية والجمع فمن هذا
ظهر ما في قوله تعالى في نفس الاخر ذاتا او صفة ومن قال ان هذان
وهذين واللذان واللذين صيغ موضوعة ليس اختلافهما
من العامل بل من الواضع فتكون مبنية بخلاف التثنية والجمع
فيكونان معربين والذي عندي في حل الاشكال ان حروف
الاعراب قبل العامل اما غير دالة على شيء او دالة على مجرد
معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دالة على المعاني الموجبة للاعراب
فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث في الحرف الاخر بسبب العامل
صفة في الدلالة كما يحدث بسببه في الاعراب بالحركة صفة هي
الحركة الدالة على المعاني المقتضية فالاعراب يحصل من العامل

اما ذاتا

ذاتا وصفة معا او صفة فقط في حروف الاعراب قبل العامل ليست
باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث هو
اعراب لا يكون الا بعد العامل وان نحو هذان وهذين معربان
وان كان مفردهما وجمعهما مبنيين لان التثنية لما كان
لفظها قياسا مطردا عاما اوجموا ارادوا ان يجعلوا كله على
وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول
من اثنا عشر مع بناية من غيره واما نحو هو واياه فالاختلاف
ليس في الاخر فقط بل في المادة والصفة ولا يجاب بجعلهما
اعرابا وان دلا على المعاني الموجبة لان الاعراب وصف في الاخر
وهما اصلان وهذا هو سبب بنا المضمرات عندي اعني انهم
استغنوا بدلالة نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان
المراد باختلاف الاخر اختلافه صفة فقط لكن تلك الصفة
قد يكون حركة وقد يكون دلالة والله اعلم بالصواب ولو كان
ذلك الاختلاف تقديرا مقدرا والاختلاف المقدر في الاخر
اما بعدمه في الحال ووجوده في الاصل وهو في الاعراب التقديري
او بوجوده في الحال لكن لا في الاخر فيقدر فيه كما الاعلام المضافة
فان الاختلاف فيها موجود في الوسط وهو اخر المضاف فيقدر في
اخر المضاف اليه اذ قد عرفت انهما كلمة واحدة على المختار ومحل
الاعراب اخر الكلمة لكونها دالة على المسمى والاعراب على صفة
المتاخرة عنه ولا يلزم مجيء في الضارب زيدا او رجال
الازيد لان التقدير فيهما في نفس الكلمة لا في الاخر فبذلك
افترق التقديري والمحلي فان قلت فيلزم كون اعرابها
لفظيا وقد حكموا بان اعراب جميع المبنيات على قلت اللفظي

محل تقديري

ما وقع في لفظ ماله الاعراب وفيهما ليس كذلك وان اردت به
ما وقع في لفظ ما فيجامع المحلي والآ اي وان لم يكن يختلف اخره
بالعامل فمبني فهو مبني وانواعه اي الاعراب الدال عليه
معرب لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان الاعراب
نفس الحركات والحروف لا الاختلاف لانه علامة من صفتها
الظهور والادراك بالحس رفع ونصب ودلا جر ولم يذكر الجزم
لانه من اعراب الفعل والصدور في الاسم سمي بالرفع لان وجه
الضمة والواو عندهما بضم الشفتان ويرفعان والاصل في النصب
الفتحة والالف وعندهما بفتح الفم فكان الفم شي ساقط نصبه
لفتحك اياه والاصل في الجر الكسرة والياء وعندهما يجر الفك الاسفل
فكانه يكسر اذ المكسور يسقط ويصير الي الاسفل فظهر من هذا
وجه تسمية القاب البنا ايضا اعني الضم والفتح والكسر بجردة
او مع التاء وتخصيص المجردة وجهه اما وجه الاختصاص فتقدم
القاب البنا لانها من حيث الذات ولذا تطلق على كل حركة غير الا
عرابية بلا قرينة وعليها مع القرينة والقاب الاعراب من حيث
الوصف اعني الدلالة ولذا لا تطلق علي غير الاعرابية وضم الشفتين
وفتح الفم وكسر الفك مقدم علي رفعها ونصبه وجره هذا
التفرقة عند البصرية والكوفية يستعملون احدهما مقام الاخر
بلا فرق تنبيه مراد المصنف اختصار الكافية بقدر ما امكن
مع اشتمالها فيها مع زيادة ليسهل حفظه ويكثر نفعه فما
اختصر ان ظهر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله وهو
حرف لو دل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية بلا اخلال
المقصود فلا حاجة الي التنبيه عليه وان لم يظهر فلا بد من التنبيه
وكذا

المختار صح

وكذا ما زاد ان ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد زاد فا
دليل الحصر وتعريف المبني ونقص تعريف المعرب والاعراب
مع بيان مدلولات انواعه والعامل ولفظ اختلاف وافراد العامل
وجه نقص الاول ان المقصود الاصلي من تعريفه ان يعرف
افراده فيحكم عليها بالاعراب وهذا لا يحصل الا بمعرفة جميع
المبنيات حتي يعلم ان ما عداها معرب فلذلك يقتضي تقديم
المبني كما فعله صاحب اللباب واما تعريف ابن الحاجب فلا
يفيد هذا الغرض مع اختلال له في نفسه لانه اطلق المركب واراد
جزء المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة
المنفية المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الي التفصيل
علي جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي و
الامر وكل ذلك لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلال
فيجب تركه والاكتفاء بما يفهم من دليل الحصر من ان المعرب
علي اي قسم من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني وحوالة تمام
المعرفة علي بحث المبنيات ووجه الثاني حصولهما من مجموع قوله
وانواعه الي آخره وقوله فالمفرد وقوله المرفوعات الفاعل الخ ووجه الثالث
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها
وتعريف ابن الحاجب موقوف علي المقوم والمقتضي والاول
انما يعرف بمعرفة جميع اقسام الفعل والاسم والحرف العاملة و
الثاني بمعرفة جميع اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت
المفهوم غير الافراد فالموقوف هو الثاني دون الاول والمعرف
بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان الناطق لا يتوقف علي
معرفة جميع اقسام الحيوان والناطق بل يحصل بمفهوميهما

يد تبين
نقص تعريف المعرب
وجه نقص تعريف الاعراب
لثث ان معرفة صح
وجه نقص تعريف العامل

قلت نعم فيما امكن معرفة الافراد حين الفرض به كالمثال المذكور
واما اذا لم يكن كما فيما نحن فيه فلا فتدبر ووجه الاخيرين ان
اختلاف الاخر بعامل خاصة شاملة وباختلاف العوامل مغايرة
لعدم وجوده في نحو مع وحيثما ملة اولي مع انها اخص ولما بين انواع
الاعراب اراد ان يبين انواع المعرب بالنسبة اليه ليعلم اصناف
الانواع ونشر على ترتيب اللف فاورد الاصناف لا دال الانواع
فقط والثاني للثاني ان وجد الثالث للثالث والا فلهما وبهذا تستغني
عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب اما بالحركة او بحرف اللين وكل اما تماما
او تماما او ببعض منها فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله فالمفرد
ولما كانت هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء ولكونه مرتبة بعد
مرتبة الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا نحو قوله تعالى فاما
الذين امنوا فيعلمون الاية وقوله تعالى رب ان ابني من اهلي الاية
والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة ذكرهما بعده و
الجمع المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع وهو ما تغير
بناء واحده المنصرفات قال في الايضاح المفصل فسر المنصرف
بانه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لا
يصدق المعرب بالحروف فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب بانها
ملحقة بهما وفي حكمهما فلم تبطل في المفرد ففاسد لان الالحاق انما
يكون فيما كان في حكم الملحق به من كل وجه كاثنين وعشرين واولى
ولو اريد بالمفرد ما لا يتنوع زيادة وما ليس في حكمهما ولو بوجه فهذا مع
كونه خارجا عن المعاني الاربعة له مقابل المضاف والمركب والجملة
والمثنى والمجموع وعدم القرينة غير متحقق له اذ فيه اخراج عما يشاركه
في الحقيقة وفي بعض الاحكام مثل كون الاعراب تاما وادخال فيما خالفه

فيهما بمجرد المشاركة في كون الاعراب بالحروف مع مخالفته في خصوصيته
وكذا الجواب بان القضية مهملة اذ ان الاستغراق يوجب اشتمال
الافراد لا اشتمال الاحوال فاسد اذ الغرض ضبط اعراب
انواع المعرب واصناف الاعراب وذا لا يحصل الا بالاستغراق
الافراد والاحوال او لا تبقى مهملات لا يعرف كيفية اعرابها
على ان اشتمال الافراد ايضا لا يستقيم في ذو ثم اعلم ان
الاصل مصغرة نحو اخيتك او مفردة نحو اخ او مضافة الى اليا
نحو اخي فمعربة بالحركات لفظا في الاولين وتقديرا في الثالث
لمانع في الاخر وهو الكسر لاجل اليا وهذا مذهب البعض وعند
البعض المضاف الى اليا مبني وهذا مستغنى عنه لظهور خروج
هذه الاشيا بعد الاحتراز في المفرد المنصرف ثم ذكر كيفية
اضافتها ههنا استطرادا للايجاز وفي الكافية ذكرت في اواخر
المجرورات فقال ومعها اي مع يا المتكلم يكون الاسماء الستة
ابي واخي وحمي لحم قريب زوج المراة فلا يضاف الا اليها
وهني الهن شيء الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاربعة منقوصات واوية لا يرد
لامها عند اليا وفمي اصله فوه بدليل افواه حذفت الهاء
نسيا ثم قلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد وقليلا مع
الياء والاكثر بقاءها وادغامها في اليا ولذا قال وفي
بالادغام اكثر استعمالا منه اي فمي وفتح فاء الفم مفردا
او مضافا احترازا عن فان الكسر فيه متعين اكثر منهما
اي الضم والكسر المفهومين من الفتح وذو لفيف مقرون بالواوين
حذف اللام مضاف الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع وصلة

الي الوصف بلسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال وجاء
الحركات الثلثة بدل الحروف الثلثة للاعراب لفظا بلا تشديد
ولا رد لام ولا زيادة همزة لان الاصل في العطف التباين
ويعلم حال الاتيان لظهور دخولهن في المفرد المنصرف فيهما
اي في الاسما الستة المكبرة المضافة الي غير اليا لدخول
المقابلات الثلث في قوله والا فبالحركات سوي ذي لكن
لا قرينة للاستثنا الا ان يحمل امتناع الحذفين وبقاء المعرب
علي حرف واحد فنقول هذا ابك واخك وحمك وهنك
وفمك الخ وجاء القصر اي جعلها مقصورة كعصا نحو هذا
ابا واباك وابا ي واخا واخاك واخاي وفما وفماك الخ والتشديد
اي تشديد الاخر نحو هذا ابّ وابّك وابّي وفمّ وفمّك وفمّي
الخ وجاء اخ لدلو نحو هذا اخو واخوك واخوي وجاء حم كدلو وخبء
بفتح الخاء وسكون الباء وبالهمزة مكان الواو مطلقا قيد للقصر والتاليات يعني
مفردة او مضافة الي اليا او غيرها وكل هذه اللغات مذكورة
في الرضي وغيره مع زيادة الا التشديد في حم فلم اجده والقسم
الرابع اعني ما يكون ببعض حروف اللين نوعان ما يكون
المتروك فيه الواو واشار اليه بقوله والمثني بنحو حد واثنان
كذا اثنتان وثنتان وكلا مع اتصال الضمير مثله بحسبه بالالف
مرفوعة واليا منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اي مع غير
الضمير ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصا بالحركات التقديرية
والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الالف واشار اليه بقوله و
الجمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده لاجل الجمعية والتغير
في نحو سنين وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد
تحقق

تحقق الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظه وباب عشرين يعني نوع
عشرين مما اشتمل علي ملحقات الجمع من العدد وهو ثمانية الفاظ
ملابسة بالواو مرفوعة واليا منصوبة ومجرورة ووجه عدولهما
عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسما الستة واما عن
الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلثة فلزم التوزيع
فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي والتثنية
لكونها اكثر اولي بالالف الاخف ولكونه ضمير التثنية في نحو
ضربا ويضربان والواو لكونها اخت الضمة اولي لرفع
الجمع من اليا فلزم اشتراك الاربع في اليا ففتحوا ما قبلها في
وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة علي التثنية والجمع
لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجبر وايضا لم يكن
الحاق التنوين الدال علي التمكن حذرا عن الساكنين فزادوا
نونا عوضا عنها فبالنظر الي الاول لم تسقط مع اللام والوقف
والي الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها
في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد يلتبس
الاولي بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخويه
ط ~~كانها كالـ~~ لانها كالمثني لفظا ومعني واما فمفرد اللفظ
ومثني المعني فراعوا في الاضافة الي المظهر الاصل الاحق
بالاصل الاخف الجانب اللفظ والي المضمر الفرع جانب المعني
مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب والحاق باب عشرين
ايضا ظ لكونها كالجمع لفظا ومعني وكذا اولو وعدم النون
للزوم الاضافة ولما ذكر في تقسيم الاسم الاختلاف التقديري
اي اراد ان يبين مواضعه ليعلم ان ما عدا ها لفظي واما المحلي

فمخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بيناما هو الحق فقال وعصا
اي واعرابه نحو عصا اي الاسم المعرب الذي في اخره الف مفردة
وان حذفت للتنوين ونحو غلامي اي معرب بالحركة اضيف
الي يا المتكلم ولو حذفت اوقلبت ونحو قاض اي ما في اخره يا
مكسور ما قبلها ولو حذفت للتنوين في كل حال سوي حال نصبه
وقد يسكن ياوه فيه اي يسكنيا كما يحرك اي مثل تحريكه مرا
اي مجرورا للضرورة الشعرية متعلق باحد الفعلين
وتقييد الاخر يفهم من التشبيه ويجوز ان يكون من التنازع
كقوله ما ان رايت ولا ارى مذهب لجوارى يلعبن في الصحراء
فيل ثبت التحريك في الرفع ايضا كقوله وعرق الفرزدق نشر العروق
خبيث الثرى كابي الازند ونحو مسلمي اي كل مذكر
سالم اضيف الي ياء المتكلم رفعا اي مرفوعا والمحكي بناؤه
على خمسة عشر علما على الاشهر واعرابه مفردا كان نحو من
زيدا لمن قال ضربت زيدا ونحو دعني من تمرتان او مركبا
نحو ان زيدا وهل زيد علمين ولو كان كان ذلك المحكي جملة
نحو تابط شرا علما فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديري
وقيل مبني كما قبل العلمية والمثني كاينا مع ما ان لفظا او له ساكن
يعني يجي بعده متصلا به رفعا مرفوعا نحو جاءني مسلما القوم
وفي نصبه وجره تحرك اليا بالكسر لفتحه ما قبلها والاسماء الستة
المعربة بالحروف والجمع المذكر السالم معه اي مع اوله ساكن لا بد من
استثنا المنقوص فانه تحرك فيه الواو بالضمة واليا بالكسر لفتح ما
قبلها بسبب الاعلال فاعرابه لفظي في الاحوال كلها نحو جاءني
مصطفو القوم الخ مطلقا قيد للكل سوي ما خص اي حال
كونه

نصبه صح

الفرزدق صح

كونه غير مقيد بحال او زمانا او اعرابا مطلقا تقديري خبر
وعصا اعلم ان الاصل في الاعراب هو اللفظي لان من شان
العلامة الظهور فان منع مانع في الاخر فقط تقديري والا
فمحلي ومجموع ما ذكره المص ثمانية نقص وزاد من عبارة
الكافية ولم يخص وضح اشيا وهذه اربعة يحتاج الي البيان
اما الاول فالمانع في المقصور تعذر الحركة على الالف وعند
الحذف للساكنين متعذر كالملفوظ لانه مبني كيدوفي الثاني
وجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وبعده تعذر
اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين وضدين ولم
يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد ورود العامل وان قاله
البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا
بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل
بخلافهما ولا وجه للبنا وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة
الي الضمير لا توجبه نحو غلامك وغلامه وفي حالتي المنقوص
لزوم التسكين لاستثقال الحركتين ما قبلها بخلاف الفتح
وفي رفع نحو مسلمي لزوم القلب والادغام واما النصب والجر
فلفظي بيا مدغم وفي المحكي لزوم اشتغال الاخر بالحكاية
فصار كالثاني وفي رفع المثني لزوم حذف الالف للساكنين
لتعذر تحريكه وفي الاخرين لزوم الحذف ايضا لتعذر التحريك
في البعض ولاستثقال التحريك للزوم الحركتين الثقيلتين
في الاكثر واما الثاني فلفظ فيما تعذر او استثقل واللفظي
فيما عداه وجه الاولين التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال
فما سوي غلامي مستثقل وان اراد بعد الاعلال وتقرر فالكل

فنه

علي الياء المتحرك صح

متعذر فانه لو تحرك اليا في القاضي عاد الواو في مسلمي واليا
في قاض مع الحركة لزال الاعلال كما اذا عاد الواو مع الحركة
في عصا وفرق بعضهم بان موجب التعذر في المنقوص ونحو مسلمي
الاستثقال الموجب لحذف الاعراب وقلبه وفي المقصور لا يوجب
الاستثقال حذف الحركة التي هي الاعراب بل يوجب قلب حرف
العلة فحينئذ يحتاج الي التقدير للتعذر فالموجب التعذر الا ان اراد
قد صرح بان المقلوب يسكن اولا للتليين عن حركته ويسهل الانقلاب
ثم يقلب وكون التسكين بالعرض لا يفيد ويمكن ان يقال مراد
ابن الحاجب الحال مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحريك
الالف ملفوظة او مقدرة والمتحرك بحركة اخرى متعذر وتحريك الساكن
وقلب الياء واوا ممكن مستثقل والتحريك اللفظي للياء المقدرة في
قاض وان كان متعذرا لكن لما كانت كثيرة العودة كانت في حكم
الملفوظة فالحقها بها وجعلها من المستثقل فان قلت تحريك الساكن
مع سكونه متعذر فكان كالمتحرك فاي فرق بين القاضي والعصا
ومسلمي قلت السكون عدم الحركة حركة الحرف فلا يمنع قبول محل اياها
والالف قابل اصلا بخلاف الضد والمثل وقلب الياء واوا احداث
نفس الاعراب وقلب الالف واوا احداث محله ثم يحتاج الي احداث
حركة فالمراد تعذر الاعراب بالذات بلا واسطة شيء وضم ما قبل
الواو ليس من شرط الاعراب بل المناسبة مخصص فيهما على زعمهم وقد
اشار اليه فيما سبق بقوله ولو تقديرا اذ لو وجد لما الحلي وهو ادني من
التقدير لقال ولو محلا فاذا انحصر التقدير في ثمانية كان ما
عداها لفظيا فلا حاجة الي الذكر واما الثالث فالاربعة الاخيرة
والتسكين والتحريك الضروريان ويمكن ان يدفع الاول بان المحكي

داخل

فأي فرق بين القاضي والعصا وقلب الياء واوا والالف واوا اي فرق صح

وهذا التفسير دقيق ... الثالث ان ... اعراب المعرب صح

18

داخل فيما تقدم ولم يحصره في الاثنين والثلاثة الاخيرة
الاستثقال وثم يحصره ايضا في الاثنين واما الرابع فالمعرب
بالحركة الموقوف بالسكون نحو احمد ومسلمات وضاربة مطلقا ونحو
زيد رفعا وجرا والمدغم كبيرا كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم
ملك يوم الدين ونحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي
عمرو وايضا ما يتبع حركة آخره بحركة غير اعرابية نحو للملائكة
اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على
قراءة الحسن البصري ومنه تابع المبني على لفظه نحو يا زيد
الظريف ومنه الجر الجوار ايضا وقد صرح الدماميني في مغني
اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية بل للمناسبة والاعراب
مقدر فتكون التسمية بالجر للمشاكلة واما عبارة
الكافية فشاملة اكثرها بلا تكلف ومع تكلفها ومعه كلها ولما ذكر فيها
سبق غير المنصرف احتاج الي بيانها مع ان له احكاما اخر لا بد من
معرفتها وبه يعرف المنصرف ولم يعكس لان الا نعرف بالمكان
نعم لو عرف بما لا يدخله الكسر والتنوين لا نعكس الامر لكنه دوري
اذ الغرض من التعريف معرفة المبتدي وتمييزه حتى يجري الاحكام
ولا فائدة معتد بها في مجرد الاصطلاح بعد معرفة الاحكام
بالاستعمال وقد بين الشريف هذا نصرة لابن الحاجب
في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف اقل
ضبطا اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب التقديري
واللفظي ورد بان القلة في الافراد والتعريف للمفهوم والجواب
ان المقصود الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام تجري عليها
لا على المفهوم وضبطها بالانواع والاصناف اسهل في الاول التعريف

وسيلة ومقصود بالفرض غير المنصرف سمي به لانه
اقبل على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف
ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف فانه اكم صرف ولذا
سمي امكن ما اي بشي او الشي الذي وجد فيه في ذلك الشي
الجمع ترك التعريف مستغلا وعد الاسباب والامثلة اكتفا
بالتفصيل الاتي مع ان ذكر العلة التقريبية في التعريف مخل له
وقدم ماقام مقام العلتين لقوته واعم الحكم اذ التفصيل من
تمام تعريفه وحكم الشي يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا
قدم فيها الحكم على التفصيل لكن اخر بعض الاحكام عنه
والمناسب للجمع كما فعله المص والمراد بالجمع المعنى المصدري لا اسم
اللفظ ولو كان ذلك الجمع موجودا في الاصل لا في الحال كحضا
جر علم لجنس الضبع منقول عن جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
مبالغة في عظم بطنها او في التقدير بان لم يكن جمعا لا في
الحال ولا في الاصل لكن قدر وفرض حفظا للقاعدة نحو كسراويل
فانه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة فقدر انه جمع
سروالة حفظا للقاعدة تبين اختصاص هذا الوزن
بالجمع وعدم منعه بدونه وهذا كتقدير العدل في عمر ولم يلتفت
الى الحمل على النظير لعدم النظير وحذرا من زيادة العلل
وان اجيب عنه بجعله جمعا حكميا وجعل الجمع اربعا حاليا واصليا
وتقديريا وحكميا على انه رد بلزوم اتحاد الشرط والمشروط
وان كان مردودا بان الشرط لغير الحكم اذ هو مستغن
عنه بنفسه مع انه لا يلزم ان يكون ما هو شرط للشي
شرطا لما هو في حكمه كتحريك العضو والهواء للفظ دون
المستكن

وبان

مطلب غير المنصرف

او لانه لم يكن صرفا في الاسم ... الفعل ...

وبان المشروط هو الموزون فالشرط الوزن او لكونه عليه
وبشرطه اي الجمع في منع الصرف نوع وزن حضاجر
وسراويل او وزن نوعهما ان الشخص مختص بهما وما
اوغرهما املح كلام من حيث ادرج المثالين في الشرط
والمراد الوزن التصغيري لا التصريفي لئلا يخرج نحو
مساجد ومصابيح وينبغي ان يقول ولو في الاصل ليدخل
نحو دواب وحوار على الفصيح وجه الاشتراط
اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى بخلاف
الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع فتقوى الجمعية
بخلافها حال الوصف من الوزن لان المعنى ويمنع وزن
حضاجر او صفة له اذ لا نعني شخصيا كما مر وجعله خبرا
بعد خبر يحتاج الى تقدير كون والمعهود كاين وغير
بمعنى لا كقولهم حيث بغير مال والا يلزم اشتراط
اتصال الشي غير الها للوزن ولا يفهم اشتراط عدم
الها بطريق الموافقة اذ الاتصال بشي يغاير شيا
لا ينافي الاتصال به والمراد بالها الحرف الدال على التا
غير الالف بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة استعمال
الها بهذا المعنى عندهم اعني العرف الخاص كما ان القرينة
لا اضع قدمي دار فلان العرف العام لا لما وضع على المجاز
والحقيقة مرادا بها الموقوفة لعدم شمولهما الحالين فيخرج
نحو فوارة ويدخل نحو فرازنة وملايكة وجه الاشتراط كونه
بالحروف الها على وزن المفردات كراهية فتضعف ولما
كان مذهب البعض كون تاء التانيث كلمة براسها

نيث



فاحتيج

مطلقا على ما بينا لم يفد الوزن المشروط عنان الى ولكن يرد
نحو مداين فانه منصرف مع وجود الشرط فاضطرب الشراح في
التفصي قيل هو مفرد محض ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر بخلاف نحو فرازنة وقيل
بامتناع امتزاج الياء به عن الصيغة المعتبرة ومبناهم على
جعل الياء جزءا والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم استدراكه
بغيرها لانه كالياء بلا فرق فنحو فرازنة خارجة عن
الوزن المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد
والجنس نحو تمر وتمرة ورومي وروم وحاصله يرجع الى عموم
المجاز بعلاقة الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم
كون تاء نحو فرازنة وياء مدائني للفرق فيلزم ان يراد
بالهاء الحرف الذي يجي في بعض المواضع للفرق وهذا
لا يفهم من الهاء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل
ان الكلام فيما تحقق جمعيته باقية على حالها ومثل هذا
لا يدخل يا النسبة واذا صار علما زال الجمعية كحضاجر ومداين
وجاز دخول ياء النسبة نعم لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد
صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وحاصله ان ضمير شرط
الجمع الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلي وهو عدم
دخولها الياء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وفيه ان
الاعتراض بمداين في مدايني وهو جمع في الاصل بجميع
حروفه الا ان يجعل الياء جزءا وقد علمت حاله فظهر لزوم
ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترنا من كون التاء في امثالها
جزءا وياء النسبة كلمة برأسها مطلقا يحتاج الى ذكر اليا

دون

دون التاء واما اذا اجتمع عن اليا مع النسبة نحو كرسي وبختي فلا
نزاع في جزئيتها فلذا منع جمعاهما لوجود الوزن وقل صرف فراد
هذا سراويل ادجاعا للغريب قيل وجهه عدم الجمعية فبطل الخصا ص
الوزن والتخلص اما بجعله مجمعا او جعل النادر كالمعدوم ومثل
جوار في كل حال سوى نصبه كقاض اختلفوا في مثل
جوار في الرفع والجر قيل منصرف لان الاعلال اخرجه
عن الوزن فصار كسلام وقيل لا لان اليا مقدر رفع
للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه حكما لفظيا وهذا
مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن اليا
والممنوع ما للتمكن وحذف اليا لتقدم الاعلال الذي
لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذي لتصحيح احوالها
والغالب الاصلي في الاسماء هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال
الى حال الصيغة وجدت مستحقة بمنع الصرف فحذف تنوين
الصرف واتى اخر المعوض عن اليا او جعل هذا التنوين الذي
للصرف في الاصل عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول على
هذا فالغرض عن التشبيه اثبات اليا للتنبيه على عدم صرفها لا بيان
اعرابه لانه تقديري بان وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدرا لا الصرف
ولا كون الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم عيسى الصورة
يعني حذف اليا وثبوت التنوين هذا والمتبادر من الانشاء
المذهب الاول وقل الغلط بجواز اي جعل جزءه كنصبه بتقديم
منع الصرف على الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى مواليا
وهذا نعت متشابها وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته
بما يمنوا للهجو او الغالب الثانية معطوف على الجمع بتقدير

مضاف اي احد الفي التانيث مقصورة نحو حبلى وممدودة
نحو حمراء وقيل انما قاما مقام العلتين للزومهما للكلمة وصفا
مثلا لا يقال احبل ولا حمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت
بعارض كالعلمية اقول ان ارادوا عموم السبب في التانيث المقصور
بنحو ظلمة انها باقية ظلمة بمعناها وان ارادوا سلب العموم
فكذا الالفان نحو ذكرى وخيرا وان ارادوا مجيء الفا للفرق
مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل
والممدودة في افعل التفضيل والممدودة في افعل التفضيل الا ان
يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكلمة وليس نحو ي الا ان
ينضم اليه قلب التاء في الوقف هاء وهي حرف خفي كانه
معدوم فقلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين
فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من الاسباب
التامة لمنع الصرف شرع في الناقصة فقال او اثنان
من العلمية قدمها لشرطيتها في الاكثر وعدم اشتراطها بشيء
ولما كان ما عدا العلمية من المعارف غير مغن جعل العلمية نفس
السبب لا اشتراطها للمعرفة التي هي السبب كما فعل ابن الحاجب
ايجازا او قصر المسافة ونظر ابن الحاجب ظاهر النزعة للتشكيك في
المعرفة اكثر منه في العلمية وابعد من عدل عن الطريق الى
ظل مثلا مال والمعدول من الحذف والايصال وهو في الاصطلاح
في اصطلاح النحاة خروجه اي المعدول والمدلول ايا العدل باعتبار
مادته الاصلية ولم نرجع الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا يشمل
نحو ثلث واخر وسحر وامس معرفتين على رأي الا ان
يراد بالضمير الثاني الذات دون الوصف عن صيغة ترك
الاصلية لدلالة الاضافة اذ اصلها للعهد والاصلية في المعرفة
المشهورة

المشهورة والمراد بالصيغة اعم من الافرادية والتركيبية
ليشمل ما ياتي لكن لا بد من اعتبار الوحدة لئلا تكون صيغتين
او صيغا فلا يتناول اصول ما قدر فيه الجار فان عمل الاول
في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف باللام
وخرج عن هذا التعريف ما حذف منه اصلا او قلب لانه نقص
و هدم لا خروج وصيغ المشتقات والمصغرات ونحوهما
اصلية لها ماخوذة من صيغ اصلية بالمشتق منه والمكبر ونحوهما
فلا نقص والمراد بالاصلية ان يقتضيها القاعدة من غير
معارضة لكمالها في الاصالة فلا تشمل اصول المغيرات
القياسية واما الفرق بين اخر عند من جعله معدولا عن
الاخر حيث منع بين امس في اللغة الفصحى اعني البناء على
الكسر حيث لم يمنع عن الصرف مع تحقق العدل فيهما
فحذف جزء المعنى في الثاني ولذا صار معرفة واما
تعريف سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية
عند الجمهور فللعلمية المقدرة به اذ تعريف اللام غير
معتبر في منع الصرف بالاتفاق وعند البعض مبني على
الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومساء وبكرا معينات
فمنصرفات لعدم سبب غير العدل ولم يحتج الى تقدير
العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا
معناها لجواز اظهارها والمتضمنة لا تظهر واما نحو متى
وكيف واين فليس لها صيغ اصلية بل مجرد تضمن معنى
حرف الاستفهام فلذا بنيت واما المقدر فكالملفوظ
فمعناه مستفاد من لفظ المقدر ولم يجعل جزءا من شيء

فلذا لم يبين وبقي غير القياسية من الجموع الشاذة
وغيرها مما لم يذكر خروجه داخلة في الحد ولا حاجة
لنا الى اخراجها الا ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها
منصرفات ولم تثبت الاترى ان الرضي جعل الغايات
وضحى وعشية ومسا وبكرا معينات من قبل معدولات
لكن بني الاولى لموجبه وهو المشابهة بالحروف في الاحتياج
وانصرف البواقي لعدم انضمام سبب اخر وهذا لان التعريف
المطلق العدل ثمة كالوصف والتانيث فانهما يوجدان
في ضاربة مع انصرافها وانما لم يبنوا العدل في المبنيات
والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا سقط تكلف بعضهم
بان العدل كله تقديري والمنقسم انما هو الاصل فما وجوده
محقق بلا شك فعدله تحقيقي والا فتقديري وهذا مع
كونه خرقا لاجماع النحاة وجعل سببا من الاسباب اعتباريا
محضا منقوض بنحو اخر وجمع فان اصلهما مقدر لم يستعمل
قط ونحو عمر فان اصله عامر محقق بلا شك فعلى تحكمه يجب
ان يقول كلما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه شيء اخر
فعدله تحقيقي والا فتقديري ويجعل المحقق هو الدليل لا الا
صل اللهم الا ان يريد بتحقق الاصل تحقق دليل اصالته وبتقدير
تقدير اصالته بما هو سبب ووقع في هذه الورطة عدم
ذكرهم العدل في المغيرات الشاذة وقد عرفت وجهه
بجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة
فُعْلٌ واسماء فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون
شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعا شاذ
والسبب

والسبب الاخر الوصف الاصلي على الاصح وان كان ذلك الخروج
مقدرا كعمر فان خروجه من عامر مذهب لم يدل عليه دليل لكنه قدر
حفظا لقاعدتهم من عدم المنع الا بعلتين او في حكمهما ولا ينتقض
ولا بجمع اي عمم بالاستغراق كجاء عمر كان هما اذ كلهم والوصف وهو
كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقتضى
الاصلي اي الثابت في الوضع احترازا عن العارض بحسب الاستعمال
كاربع في مررت بنسوة اربع وعن المتوهم كافعى للحية اذ الاصالة لا
تثبت بالشك والتوهم ودخل في الاصل ما زال بغلبة الاسمية كاسود
فلا يحتاج الى التصريح بعدم ضررها ولا يعتبر الوصف الاصلي مع
العلمية فلا يلزم منع نحو حاتم اذا سمي وهذا تخصيص للوصف
الاصلي ولو لم يذكر لتوهم الاعتبار ووجه عدم الاعتبار ان الوصف يقتضي
الابهام والعلمية التعيين بحسب وصفها ويقبح اعتبار المتضادين
في حكم واحد اعني منع الصرف والتانيث اي بالتاء بقرينة ما سبق
الحقه لفظا الفيه او لفظيا او معنويا وشرطه اي شرط التانيث
بالتاء بكلا قسميه في منع الصرف العلمية ليصير لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان
فيكون التاء حرف مبني بالانخلاف بعد ان كان حرف معنى
فيلزم وهذا الشرط كاف في وجوب تاثير اللفظي لقوته
بظهور العلامة وفي جواز المعنوي لا في وجوبه ولذا قال وذا
اي تانيث المعنوي لان ذا للاشارة القريب يؤثر
في منع الصرف وجوبا اي تاثير وجوب او تاثيرا واجبا ووجوب
منع صرف لو كان ذلك المعنوي المعهود متحرك الوسط او عجمة
اي ذا عجمة اسما او اعجميا او زائدا حروفه على الثلاثة الاحرف

وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا بد من قوة الملفوظة
الابقيام شي في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قايم مقامها
بدليل عدم ظهورها في عقرب مع وجوبه في نحو قدير ودمخ ومحرك
الوسط قايم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في جمزى مع جواز جلوى
والعجمية وان لم تكن موثرة في الثلاثي الساكن الوسط على الاصح
فلا اقل من تقوية التانيث وبضعف هذين محركا لوسط والعجمة
لا يوثران الايجابي ما مسماه تانيث بخلاف الرابع واما
حديث مقاومة الخفة فلا طايل له اما اولا فلان تاثير العلل
ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فعدم لزوم الثقل في التانيث والعلمية
والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في
الاخير واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور
اعلاما للمذكر يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف
التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان في الحالين والمسمى
اي الذكر الذي يسمى المعنى لو كان تانيثه اي ذلك المعنوي لفظيا
بان لم يحتج الى تاويل غير لازم والا منصرف بكل حال كطلحة بكر
بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع
وهذا القيد زايد على الكافية ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب
اذا سمي به مذكر شرط اي شرط تانيثه اسم في منع الصرف او على
الاستخدام ولا يجوز ان يراد بالموصوف المعنوي لخلوه عن اشعار ذكوره
المسمى الا ان يحمل تانيث الفاعل ضمير المذكر ولم يستقله ذكر بوجه
الزيادة على ثلثة احرف لغاية ضعف التانيث ح فلا يقوم
الا القايم مقامه بالذات ولما بين حال تسمية المذكر بالمونث
المعنوي

المعنوي كان مظنة خلجان الخاطر بمعرفة حال العكس فقال زايدا على
الكافية ولو سميت مراده مقابل بقوله والمسمى والخطاب غير مناسب لانه
يحتاج الى تقدير ولو قال ههنا والمسماة او فيما بعد ولو سمي
لكان احسن بمذكر اي بلفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد
منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة
اي منعا مطلقا ومنع ما عدا الثلاثي الساكن الوسط اتفاقي ومنعه
مذهب المحققين كسيبويه وخليل ووجهه رفع اللبس فيقوى
اعتبار التانيث بهذه العزيمة فوجب المنع بخلاف نحو هند
فهي باقية على الضعف اذ لا مقوي لفظيا ولا معنويا والعجمة
وحكمها كون الكلمة غير عربية وشرطها في منع الصرف العلمية اي
كون محلها على علما في اول استعمالها اي استعمال محلها
او على الحال الاستخدام سواء كان علما في العجم ايضا
كابراهيم او اسم جنس كقالون فانه في العجم بمعنى الجيد
ثم نقل علما لاحد رواة نافع فظهر الخلل في عبارة الكافية
وما اوجه به من التعميم للحقيقي والحكمي جمع بين الحقيقة والمجاز
ولا قرينة لعموم المجاز والاقرب ان يقال ان العلة في هذا
الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها بعدم تصرف العرب
بادخال لام التعريف والاضافة والتعريب والتغيير فيكون
كالكلمة العربية فتضعف العجمة فلا تؤثر بهذه العلة بعينها
موجودة في نحو قالون فيلحق بنحو ابراهيم دلالة بهذا ولكن
الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده ههنا خفاء لا يخفى
والزيادة اي زيادة حروف علما على ثلثة احرف او تحرك
الوسط نحو شتر وشتر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب

جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور
ممنوعين في نحو نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشري وقد يتوهم
بان التانيث امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات
والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار
التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها
في نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط
منع صرف في نحو نوح بخلاف هند وبالثاني عدم اعتبار
تحرك الوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره
في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى
بوجود التانيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة
لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان
اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان
الحقيقية ويلتزمون بنائي كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة وعدم زيادة
حركة لا يوجب طولا معتدا بالثقلة في لغة العرب الا ترى الى كثرة
نحو جعفر بخلاف الرباعي وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه
الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب
ابن الحاجب ومن تبعه وزيادتهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر
الثمرة في نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل وهو هيئة توجد
في الفعل قدمه على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة من حيث انه دخيل
في الاسم لا اصيل ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء ليس هذا
الحكم ههنا للايجاز وليقبل الذهن ما سيجيء من قوله ولو نكر ما فيه
الخ من غير تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن الفعل وعدم
جمع العدل به وان كان من احكام العدل يعرف من هذا ولم يعكس

لان

لان الحوالة الى الفعل اولى وشرط في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن
به اي بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل
او العجم نحو ضرب بجمع كلا او شلم اسم للعجمي وبقم او يكون في اوله اي
في اوله زيادة اي وصف هو زيادة الفعل او في محل اوله زيد
كزيادة الفعل او في اوله وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجا زا
بالحلول والمراد بزيادة الفعل نوع اختصاص باول الفعل يعني حروف
اتين حال من الزيادة غير قابل للتاء في اخره وانما اسند عدم القبول
للزيادة لكونه مناسبا له في البعض لان ان زيادة الهمزة للتفضيل
او الصفة سبب الامتناع عن صيغة للمؤنث بخلاف نحو ايم وحسن ووجه
اشتراطه تاكد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل
او غير اي يمتنع عن قبول التاء باعتبار السبب الاخر في منع الصرف
فلو قيل باعتبار غير السبب لم ينصرف كاسود اسما للحية السوداء فان السبب
الاخر فيه هو الوصف الاصلي وباعتباره لا يقال للمؤنث اسودة بل
سوداء وباعتبار الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة ولكنه
ليست من السببية في شيء بخلاف نحو يعمل وارمل فانهما يقبلان
التاء باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامراة ارملة والوصفية
فيهما وان لم تكن مؤثرة لم تخرج من السببية وهذه زيادة عن الكافية من
بعد هنا كما رايت والتركيب قيل هو جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة
فيلزم استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر لا بد
في تاثيره في منع الصرف من اشتراط العلمية في الاصل لان نحو النجم وبعض
علمين منصرف اتفاقا ونحو زيد وان زيدا ونريد مع الغير احلا اما
محكيات فلا يظهر منع الصرف ونحو اصابه في زيادة ههنا على الكافية
والعلمية في الحال يتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا

التعليل اولى من قولهم ليامن من الزوال فيحصل له
قوة واما قول بعضهم او لتحقق السبب الثاني فغا سد
للاشتراك وعدم التعيين وعدم الاضافة في الاصل
لان القيدين لا يكونان اثرين لغير مختار فان النار لا تؤثر
الا حرارة والما الا برودة والمرتضى منع نحو شهر رمضان والى
هو يربع ليس للتركيب لتحقق السببين بدونه وعدم الاسناد
نحو تابط شرا وزيد قايم غلامه لان الجملة محكية على حالها
فلا يظهر فيها منع الصرف قيل لا بد من ان يقول وعدم
كون الثاني صورة نحو سيبويه فانه مبني ولا تضمنا عرف
العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البنا دون
منع الصرف ولا معربا قبل العلمية نحو ضاربه زيدا وجوان
ناطق علمين واجيب عن الاولين اما بانهما مبنيان وباب
غير المنصرف من المعربات وفيه نظر لانهما محكيان على
البنا والاصح ان الجملة وان عدت من مبني الاصل اذا صارت
علما كونها معربة محكية فما ظنك بالعارض اعني خمسة عشر وقد
عد المصنف فيما سبق الحكي مطلقا من المعرب واما بانه اكتفى بما
ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور حال ما قبل العلمية
ولو قال المصنف والتركيب شرط العلمية وعدم النسبة لكان اخصر
واشمل وامنع واراد تها بالاسناد بعد كونها خلاف اصطلاحهم
تقتضي استدراك القيدين والالف والنون المزيد تين لي
الاخر دفعه توحيد العين باعتبار كونهما سببا واحدا لو كان
في صفة وتقدم تغييرها فشرطه في منع الصرف عدم فعلانة في
مونثه لتحقق مشابهته لالفي التانيث وقيل وجود فعلى والاول

اولى

اولى لان المشابهة بعدم قبول التا لا توجد فعلى بعينها واشتراطها
لاستلزامه واللازم ههنا اعم والا اي وان لم يكن في
صفة فشرطه العلمية ليمتنع بها عن التاء ولو احتملت النون
الاصالة جاز المنع ولا يجب كسحبان ان كان من الحسن
فمنصرف لانه فعال وان كان من الحس ممتنع لانه فعلان وهذه
فايدة زايدة على الكافية والف الالحاق المفردة ينبغي ان يراد
بالالحاق المعنى اللغوي ليتناول الالف قبعثرى فانه غير منصرف
حال العلمية مع ان الف ليس للالحاق الا الاصطلاحي اذ لا سداسي
في الاصول يلحق به وشرط في منع الصرف العلمية ليتمنع عن التاء
فتحقق مشابهته لالف التانيث المقصورة نحو ارطى فان الف
ليست التانيث لمجي ارطاة واحترز بالمفردة عن الممدودة
فانها لا تلحق بالف التانيث الممدودة ولو مع العلمية لان همزة الف
التانيث الممدودة الف في الاصل بخلاف الملحق فلم يتاكد المشابهة
بخلاف المقصورة وهذه زيادة على الكافية لا بد منها ولو نكرتها
اي غير منصرف فيه علمية موثرة في منع الصرف احترازا عن
الجمع والفي التانيث فان العلمية غير موثرة فيها لاستقلالها
بالتاثير ففي الاحوال الثلاث ممتنعة صرف لما تبين انها شرط
فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان فبالتنكير يبقى بلا
سبب او على سبب واحد الا نحو احمر يريد ما كان الوصفية
الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر فان سيبويه
يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار اعني
العلمية لما مر ومعنى الاعتبار جعلها كالثابت لا انها تعود
والاخفش لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية ولم تعد بالتنكير والاول

في الزايل ان لا يعتبر وجه سيبويه اعتبار الوصفية الزايلة في
اسود وارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق بان الوصفية
لم تزل بالكلية للاعتبار مفهوما بل زال الابهام فقط وفيما نحن
فيه زالت بالكلية فالقياس ما سدوا ما نحو اجمع وافعل التفضيل بغير
اذا سمي به ثم نكر فينصرفان بالاتفاق لعدم ظهور الوصفية
الاصلية فيصا ومعا من غير منصرف بالاتفاق لغاية ظهور الوصف
وينصرف احاد يعني ما فيه العدل التحقيقي فيتناول جمع اخر ونحوهما
علما لمذكر اذ لو جعل علما لمونث لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره
المص مذهب اكثر النحاة لان العدل في هذا الباب تابع للوصف
فيزول بزواله واليه ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل
الاصلي مع العلمية ولو نكر بعد ابعاد منع على مقتضى السماع مطلقا
وعلى مقتضى قياس سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية بعد زوال
المانع والعدل تابع لها في الاعتبار وقياس مذهب الاخفش الصرف
كما في احمر واما العدل التقديري فقد علم حاله من قوله ولو نكر ما
فيه الخ بخلاف التحقيقي وتنكير اي تنكير ما فيه علمية شخصية يحصل
بان يراد به واحد مما سمي به البارزان للاسم والمستكن في سمي
للمسمى اعني ما في ما بان وقع اشتراك لفظي بتعدد الوضع كعمر وكذا
رب عمر لقيته او الوصفية المشهورة عطفا على واحد كقولك لكل فرعون
موسى اي لكل مبطل محق وتنكير العلم الجنس كاسامة بها او بالصفة
المشهورة فقط اذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه تامل
وقيل المنع من الصرف بالعلمية وحدها للضرورة الشعرية كما
هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون
لان الضرورة رد الاشيا الى اصولها ولا يخرجها والانصراف هو الاصل

والتصغير

والتصغير مخل بوزن مختص بباب الفعل فلا ضير في مختص
والضمير البارز للوزن اي بعض وزن وقع الاختصاص به فيصرف نحو
ضريب تصغير ضرب علما على صيغة المجهول ولا تضر نحو احميد
ويشكل لان اعتبار الوزنية في هذا القسم بالزيادة الموجودة في
الحالين ولي الاول بالاختصاص المنهدم بالتصغير للتصغير والعدل والجمع
اذ التصغير وضع مستانف بخلاف الف للتكسير ولا جمع فيه بخلاف
ما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع الاصلي لبقاء الصورة على حالها
والنسبة يخل ايضا بمنع الصرف مطلقا اي بجميع العلل الا باداء
باسم كانت النسبة في مفرده نحو كراسي كرسي فان النسبة
لا تخل بحكمه اي حكم غير المنصرف ان لا ينون بتنوين التمكن ولا يكسر
لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين او فرع الاسم في الاشتقاق والا فادة
ولا علة فرعي شيء منع منه ما منع الفعل اعني التنوين والكسر الا للتناسب
كقوله تعالى سلاسلا واغلالا على قراءة نافع والكسائي
او للزحاف وهو تغيير في اجزاء البحور لا يخل بالوزن لكنه يخرجه
عن السلامة جوازا قيد للقسمين اي يجوز انهما جوزا
او للضرورة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله اعد
ذكر نعمان لنا قيل دخول الكسر ههنا مع الاستغناء عنه في
دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر بتبعية التنوين لا بالا
صالة وجوبا اي نوجبهما وجوبا ولذا يكسر غير المنصرف
في حال الجر ملابسا باللام المعرف او الاضافة اي كونه مضافا
لانهما اظهر خصايص الاسم فيضعف مشابهة الفعل
فرجع الى الاصل ولما فرغ من بيان ذوات انواع الاعراب
وما يتعلق بها اراد ان يبين محالها وبذلك يعرف انها

لما زاعلى الاسم فعال   اي الاسماء المرفوعات

على انه جمع لمرفوع لان المذكر الذي لا يعقل في حكم المونث
كالجياد الصافنات والايام الخاليات او مرفوعة بتاويل
الكلمات ولم تقدير بها لشمولها المضارع ولم يذوا اللام
للاستغراق ولانه في تقسيم الاسم يرد انه في قسم المعرب فالمناسب
تقدير المعربات فيلزم كون القسم اعم من المقسم او تخصيص
الاسما فقط او مع الحدود كلها بعيد وايضا تخصيص انواع الا
عراب بالمعرب يستدعي ان لا يكون المبني مرفوعا ولا منصوبا
ولا مجرورا ولا فاعلا ولا نحوه وهذا خلاف الاجماع فالوجه
ان يجعل للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه معروض
معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره
بشيء فلفظي وان منع حال في اخره فتقديري او في نفسه
فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر
بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محال الاقسام
والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص فظهر ان المناسب
تقديم المبنيات على المرفوعات وبيانه المحال ايضا ثم المرفوعات
اما موقوفة لعدم العامل او خبر محذوف او مبتدا خبره محذوف
او مجموع قوله الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله الخ مثل هذا
حلو حامض فيكون ما اي اي مرفوع خبر محذوف والجملة معترضة
اسند اليه المعروف في الاصطلاح حي مختص الفعل وان عم ما في حكمه
مع كونه خلاف المتبادر المخل للحد يلزم جمع بين الحقيقة والمجاز
ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاسناد الاصطلاحي كما
في حد الكلام فلا جمع ولو عم المعروف وان اريد معنى النسبة

مع

مع عدم تبادره فلا منع وكون ما عبارة عن المرفوع لا بعيد لان
الغرض من الحد معرفة المحدود لا اجزاء اعراب مخصوص لا يجمعه
الاصطلاح فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وضعية
ولا حاجة الى ذكر التقديم لان المسند في نحو زيد ضرب الجملة لا الفعل
وما قيل ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة ففي المعنى
على ما يشعر في الحقيقة لا في اللفظ الذي الكلام فيه الا ترى ان
رجلا في قولك رايت رجلا ضربك اسند اليه الضرب في المعنى
مع كونه منصوبا واما المبتدا المقدم خبره فالمسند اما ما عدا او مركب
لا فعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع الاخير لا خراج ضايع
والمتبادر من الاسناد النسبة ما بالاصالة فيخرج التوابع وانها يعمان
الاخبار والانشاء والايجابي والسلبي وحقه اي اصل الفاعل
والاولى له ان يليه اي ياتي بعد الفعل بلا فصل لكونه عادلا فيه مع
شدة احتياجه اليه حتى جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام
في نحو ضربت وضربنا دون ضربك وضربنا وهذا لا يمنع وجوب
الولي وامتناعه بعارض والاصل في هذا اظهر والحق يستعمل في
الواجب غالبا فالعدول عنه فصيح الاضمار اي اثبات ضمير الفاعل
الفا للتعقيب والتفريع قبله ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيد لانه
وان كان موخرا لفظا فمقدم رتبة فكان كعكسه كقوله تعالى واذ
ابتلى ابراهيم ربه والممتنع ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على الفعل
قيل لئلا يلتبس بالمبتدا وهذا لا بعيد لوجوبه بجواز قايم زيد لعدم
تعينه في المثنى والجمع وعدم تقدمهما دليل على ان المفرد المقدم
ليس بفاعل ولا يتعدد لفظا بلا خلاف قيل لئلا يلزم قيام
حدث واحد بمحلين فيه نظر لان مدلول الفعل الجنس لا المرة ولذا لا يثنى

ولا يجمع كيف ولو تم لا تتم قام الزيدان والزيدون ولا يحذف
في الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عندهم عدم التلفظ
حقيقة وحكما فلم يشمل الاستتار وينبغي ان يزيد بلا نايب ولو
حركة والمنفيات اما من فرعة على الاسمية لكن منها احكاما مثلها
او على الفعلية اذ الولي التا يقتضي التاخير على ما عرفنا
والوحدة اللفظية اذ التداخل ممتنع والمواخر مفعول والجود لكن
لا بفعل اللزوم المط بل نفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد على
الاصل فلا يجوز او منصوب على رفيه ما في الثانية لكن يمكن
دفع الاضراب ههنا اما بعموم المجاز او جواز الجمع كما هو
مذهب المصر او اشتراك الحق معنى بين الخاصتين وعدم
القرينة لفظية كالاعراب والثاني نحو ضرب موسى عيسى
او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى واتصال اي كون الفاعل
ضميرا متصلا بارزا او مستكنا احترازا عن المنفصل نظيرا او
مضمرا ووقوع مفعوله اي الفعل او الفاعل بعد الا او بعد
معناها وهو في انما واذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط
نحو انما ضرب زيد فمعنى لا فعل الفاعل ومع شيء اخر مقيد نحو
انما ضرب زيد عمرا او بعد الجملة يوجب كل واحدة بهذه
الاربعة تقديمه اي الفاعل على المفعول لدفع اللبس
وامتناع فصل الجزء وانقلاب المعنى بهذا ولا بد في الثاني
من شرط تاخر المفعول عن الفعل وفي الثالث من توسط
الا بينهما اذا تقدم المفعول مع الا جاز غير مستحق نحو ما
ضرب الا زيدا عمرو لعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة
قبل تمامها واتصال المفعول اي كونه ضميرا متصلا بدونه

اي اتصال الفاعل احترازا عن نحو ضربتك وضميره اي اتصال
ضمير المفعول به اي بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه
اي الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها مما يوجب تاخيره اي
الفاعل عن المفعول لتنافي الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى ولا يكفي
الثالث ههنا ايضا بما سبق وجاز حذف عامله اي الفاعل
وحذف مجموعهما اي الفاعل وعامله وجدت قرينة قيد
لهما نحو زيد لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد ووجب
حذف عامل الفاعل لو فسر ذلك العامل كان زيد جا فزيد
فاعل جا محذوف لا مبتدا لان حرف الشرط لا تدخل الا على
الفعل لفظا او تقديرا والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام
الحاصل من الحذف ولو ذكر المفسر للغا المفسر كما لمثال المذكور
بخلاف ازالة الابهام بدون الحذف فانه يجوز جمعهما نحو
قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم الاية ونحو جاء
رجل اي زيد واخ
قال الا بن الحاجب كراهة الفصل بين الشيء ونايبه بما لا
يخصه والتعبير بنايب الفاعل اخصر واظهر لعدم
تناوله نحو درهما في اعطي زيد درهما اصلا خلاف
بحسب المعنى الاصلي منافي للفهم مفعول في الاصل
نسب اليه نسبة وصفته اوليته مجهول اصطلاحا او شبهه
كاسم المفعول ولا يقع نايب الفاعل المفعول الثاني من باب
علمت يعني ما كان الثاني منه عين الاول ذاتا والثاني
والثالث لو جدا التباس من باب اعلمت يعني ما يتعدى الى

ثلاثة مفاعيل معا عند المتاخرين والمتقدمين منعوا مطلقا لامتناع كون الشي مسندا ومسندا اليه معا اسنادا تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد وهذا بعد كونه قاصرا غير متوجه اذ لا اسناد تاما بين المفعولين حال المفعولية فالحق ما قاله المتاخرون من ان المانع هو الالتباس بما اذا انتفى القرينة نحو علم اخوك زيدا واعلم عمرو زيدا كريما بخلاف نحو علم منطلق عمرا واعلم الكتاب زيدا مستعارا اذ التنكير يوشد ان الخبر في الاصل والعقل ان المستعار هو الكتاب وفي العبارة ركاكة والتباس ولو قال ولا يجوز لو التباس الثاني والثالث من النواسخ لكان اخصر واظهر واسلم قوله ولا يقع الزمان والمكان والمصدر نائبا الا زايد ليلا يكون ذكرهم عبثا اذ لا بد لكل حدث مدلول مشتق من مطلقها فلا يقال ذهب زمان او حلول او مكان او موضع او ذهاب بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او ذهاب شديد وقعد ابن ... الى صدر المعهود وهو جواب عن مقدر انه يسوغ جوز الاسناد الى المصدر المدلول للفعل في نحو قعد وقيم وهو مجرد عن الزايد وتقريره ان ما جاز للمصدر المعهود مثل ان يقال لموضع القعود او القيام اذ لا فايدة في الاسناد الى المؤكد وهو ملفوظ فكيف اذا نوي ولم يلفظ كذا ذكر ابن فروف قوله ولا يقع المفعول له والمفعول معه اما الاول للزوم زوال مشعر العلية وهذا يصلح ان الجواب في الظرف واما الثاني فيمتنع ولا يقال له مفعول له عند الاكثرين بل مفعول بغير صريح ذكره الرضي واما الثاني فلان في واو شائبة العطف على شي فيلزم شبهة وجود المعطوف مع حذف المعطوف عليه نسيا ولو حذفت لم يعرف انه مفعول معه

ومابل

وما قيل ان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء منه فكما لا يكون مع الواو لا يكون نايبه منقوض بالجار والمجرور قوله المفعول الاول من باب اعطيت يعني ما يكون الثاني منه غير الاول ذاتا اولى بان يقع نايب الفاعل من الثاني عند عدم الالتباس لان في الاول مع الفاعلية وهو الاخذية مثلا فيناسب لنيابة الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية وهو الماخوذية مثله فلم يناسب نحو اعطي زيد درهما ويجوز درهم زيد قوله ويجب وقوع الاول للنيابة للبس وفعاله نحو اعطي خالد بشرا اذا كان البشر عبدا واحدا او ظهيرا ولا يجوز اعطي بشر خالدا ولو وجد المفعول به الصريح مع غيره من المفاعيل تعين للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فان تعقل المتعدي يتوقف عليهما بخلاف ساير المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق فليدفع بتذكر ما سبق والا اي وان لم يوجد المفعول به في جميع المفاعيل الخالية عن موانع النيابة سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل ولو اقتضيا اي العاملان للسبق الضمني او الفعلان والتخصيص للاصالة في العمل ويعلم حال غيرهما بالمقايسة لحال الاكثر واستثنى المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على المنصوبين لامتناع الاضمار سهوا وتعين الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع بالحذف وما بعدهما واحدا او اكثر اسما صريحا او غيره مظهرا او مضمرا منفصلا ومعنى الاقتضا والتنازع توجههما بحسب المعنى اليه مع صحة وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل منهما على البدل فلا يتصور في المتصل الا المجرور واما في المتقدم والمتوسط فقيل لا مجال في التنازع اذ الاول يستحق

قال الثاني

واوضح بان الثاني جايز قبل وجوده لا ينازع وبعده لا يمكن فيما اخذه
الاول ولا يلزم تعين اعمال الاول مطلقا لان المانع تقدم استحقاق
الاول على وجود الثاني لا على استحقاقه والحل فاسد لصدق حد التنازع
ومعه تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق
على الملفوظ فيهما ولو على المنوي فعلى الوجود ايضا والحل ان التنازع انما
هو في النسبة والطلب كما مر جواب ان اللفظ انما يصدر بعد القطع فالصواب
ما قال الشريف رح اعمال كل واحد منهما ايضا جايز لكن المختار عند الكوفيين
اعمال الاول بخلاف المؤخر ولعل وجهه اتفاق اولوية التقدم العامل
ومرجوحية تاخره مع الفصل فلو كان ما بعدهما جواب لو ضميرا منفصلا
او ظاهرا بعد الا فيجب لهما نحو ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد فيحذف
ما بعدهما من العامل الاول دون الثاني ان اتحد جهة اقتضائهما
بالاتفاق فالكل يوافق الكسائي هنا صرح به شراح اللباب ولب الالباب
فلا وجه لقول من قال واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعا لان طريق
الفعل عندهم الاضمار وهو ممتنع هنا اذ لو اضمر بدون الا فسد المعنى
وللحرف لا يصح اضماره هذا في المرفوع واما في المنصوب نحو ما ضربت
وما اكرمت الا اياك او زيدا فالحذف ظاهر الا لو اختلف المضمران رفعا
ونصبا حالان او تمييزان او مصدران على حذف معناه فانه لا يجوز
الحذف بل يجب ذكر المعمولين كما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت
لتغاير صيغتي المرفوع والمنصوب في المضمر فلا يدل احدهما على الاخر
بخلاف المظهر نحو ما ضربت وما شتمني الا زيد ولو قال فلو بعد الا عدد
من الاول الا في المضمر المختلف اعرابا ايكان اخصر واشمل نحو ما قمت وما
قعدت الا انا وكذا لو كان ما بعدها ظاهرا غيره اي غير ما ذكرنا من الرافع
بعد الا بمعنى المنفصل بل الاتصال نحو [illegible] او تقاعدا انت اذا جعل

فاعلا

فاعلا واخبرني بعضهم على الاضمار وعدم اشتراط
رفع الظاهر في حد المبتدا فعلى هذا فنحو افاتم او قاعدا بينما
او زيدا والزيدان يجري فيه الحذف على مذهب الكسائي
والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى دخول الاخيرين
في اطلاق ظ ولو اريد به المستقل باللفظ يشمل المنفصل
اذ لا يعرف فرقا بينه وبين الظاهر في الامثلة المذكورة
لكان له وجه اعمال العامل الثاني عند البصريين واشار الى
ترجيحه بتركه للمجاوزة وهم يجوزون اعمال الاول مرجوحا
اضمر الفاعل فيه اي في الفعل الاول ان اقتضاه مشتملا على
طرزه اي وفق الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع فيجوزون الاضمار قبل الذكر قطعا للتنازع وهربا من
حذف الفاعل بلا نايب اذ لا نظير له في غير ما لم يسم بخلاف الا
ضمار والنقض نحو ما اكرم الا انا واكرمتهم والبصريون واضربن
واضربوا القوم واضربن واضربي القوم غير مطرد لوجوده في
بارزا او مستكنا ووجود بدله في البواقي فذهب مذهب الكسائي
حذفه هربا من الاضمار والمفعول مثلا اي لو اقتضى العامل الاول
مفعولان لو كان ذكر ضربني [illegible] قيل يريد مفعول
باب علمت فيه ان المصنف والزمخشري جوز حذفه في تفسير قوله
تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون الاية وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل فان ذلك لجز المبتدا فاذا جاز حذف جز المبتدا للقرينة
جاز في ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن هشام انما الممتنع حذفه
الاقتصار بان يكون الاخر نسيا وقيل يريد بالضرورة ما في حذفه
ليس ومثل بنحو استقف واشعاره على تزيده ورغبت وترغيب الدلا

عنهما وملت ومال عني زيد اليه وبالاظهار خلاف الحذف بقرينة
المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا التنازع باقتضا احدهما
فاعلية شي والاخر مفعوليه وهي تقسيما بالواسطة وما بدونه لكن
في تمشيته فيما سيجي من قوله ولو منع منهما فيفصل اشكال والاولى وان
لم يكن ضروريا يحذف عن باب الاضمار في الفضلة ولو اعمل العامل
الاول كما هو مختار الكوفية لكونه اول الطالبين اضمر الفاعل
اي في الثاني على طبق الظاهر بلا خلاف والمفعول معطوف على المنكر
اضمر بلا قيد لوجود الفصل مشتمل على الوجه الاولى ليلا يتوهم ان
مفعوله مغاير للمذكور والاضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة
ولو منع منهما نايب الفاعل اي الاضمار والحذف فيظهر ذلك المفعول
قبل بريد باب علمت نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
فلو اضمر في الثاني مفردا لخالف الاول ولو ثني لخالف المرجع والا
فتنصار يمتنع ويرد بجواز المخالفة والاقتصار ولو صور مثالا فيه حالي
الاضمار والحذف وحمل المنع على اللبس كالضرورة فيما سبق لزاد الاشكال
وترك الجواب عن امرئ القيس لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط
المسايل   لما كان مشتركا بين حقيقتين مختلفتين بحسب
اللفظ كالعين لم يكن جمعهما في حد واحد فادخل اوليلا على النوعية
في الاستقلال بخلاف الواو اذ اصلها الاشتراك التحصيلي الا ان
لا يمكن فالنوعيا الا ترى انه لو قال علي لفلان وفلان مائة درهم
صار منقوا الكل بخمسين بخلاف جاء زيد وعمرو وقد اصاب المص حيث
بين احكام المبتدا والخبر ولم يخلط كابن الحاجب فما اي اسم او لفظ بها
اول من مرفوع اسند اليه نايب عن غيره اليها وتفكيكها عنه الفاعل
اللفظي المراد ما يعمل بالاصالة فيه فيوجد الانفكاك المذكور في نحو

علمت

علمت لزيد قايم ويحسبك درهم قيل وجه العدول من التجريد
الى الانفكاك اقتضا الاول ثبوت الوجود دون الثاني وفيه خفا
او صفة اي لفظ دال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود
فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو
اقرشي اخوك والمستعار نحو اسد الزيدان بعد حرف النفي والا
لفظ الحرف حشو نحو اذ النفي اعم مما يستفاد من الحرف وهو ما
ولا وان وانما والاسم نحو غير قايم الزيدان والفعل وكذا الاستفهام
من الحرف وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما صانع البكران ومن
خاطب الخالدان وكذا متى واين وكيف وكم وايان ويرد
على المص دون ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر ولا موصوف اذ
لا يقال اضويرب الزيدان ولا اضارب عاقل الزيدان ورافعة
لفظ لفظا ليخرج نحو اقايمان الزيدان او الزيدون لان الصفة
ههنا متعينة للخبرية ان تفرد الصفة عند رفع الظاهر لمشابهة
الفعل الذي يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل او التاويل
البعيد وعليهما نحو اقايم ابوه زيد والجواب ان المراد بالصفة
المحضة التي لا يشوبها الموصوفية والمصغر مركب منهما والمتبادر
من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وللاستفهام والنفي في المعنى
داخلان على المبتدا وفي نحو اقايم زيد اي فيما طابقت افرادا
امران كون الصفة خبرا مقدما او مبتدا ما بعده فاعله ساد
مسد الخبر بخلاف نحو اقايم الزيدان والزيدون فان الصفة
فيهما متعينة للابتدا وما بعدهما للفاعلية اذ المطابقة لازمة
بين المبتدا والخبر وتقدم اي المبتدا اصلا تقدم اصلا او اصليا
راجع الى المبتدا قبله اي قبل ذكر المبتدا لتقدمه معنى نحو في داره

استفهام

زيد وامتنع صاحبها في الدار ويجب تقديم المبتدا ان تضمن عدا
على الاشتمال للاختصار ما شيا له الصدر كالاستفهام والشرط
والنعت والقسم كمن ابوك على مذهب سيبويه فان من مبتدا عنده
وان كان نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك مبتدا ومن خبره
ولو قال لكن قام لكان اولى واخصر او كان خبره فعله والاعلى
فعل المبتدا اي فاعله فيحتمل نحو زيد قام ليلا يلتبس بالفاعل نحو انا
قمت ليلا يلتبس بالتاكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون قاموا ليلا
يلتبس بالمبتدا او بالفاعل الفة من عمل الى اخوات الفعل حروف او بعدا الا
معطوف على فعله نحو ما زيد الا قايم او معنا كما نحو انما زيد قايم
ليلا ينقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية وكان اكتفى بما ذكر
في الفاعل او مماثله معطوف ايضا على فعله اي في اصل التعريف
نحو المنطلق زيد او اصل التخصيص نحو افضل منك مني وغلام رجل
صالح منك ليلا يلتبس بالخبر الا بقرينة معينة للابتدا والاشتراك
فرع اي يجب تقديم المبتدا اذا كان خبره مماثلا له ملابسا لكل
شيء الا ملابسا بقرينة وهذه زيادة لازمة كبنونا بنو ابنايا
وبناتنا بنوهن ابنا الرجال الاباعد فان غرضه الحاق
الحاق ابنا الابنا للابناء دون ابنا البنات فبنو ابنايا مبتدا
للابتدا فتقدم خبره لعدم الالتباس لكان في عبارة المصر مقدر في
البيت ويحذف المبتدا جوازا عند القرينة اكتفى بذكرها في الفاعل
ويجب حذف المبتدا في نحو الحمد لله الحميد بالرفع يريد كل نعت
الاصل قطع عن منعوته مخالفة الاعراب لزيادة مدح او ذم او ترحم
لزيادة معنى فيه ويسمى المرفوع على المدح او الذم او الترحم ولو ذكر
المبتدا لم يظهر قصد هذه المعاني وكذا المنصوب على احد هذه المعاني

يجب

يجب حذف عامله كما اذا نصبت الحميد فالرفع على تقدير هو والنصب
بتقدير اعني وسمع بالرفع على الحكاية عطف على في الحمد لله ربيد كل
مصدر بدل عن الفعل فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر فحمل
على النصب في وجوب الحذف اي امر سمع ذ زايد فسمع في الاغراب
الخبز بالنصب اكله بالرفع تقديره زيد اكل الخبز هو اكله يريد كل مخبر
عنه بصفة ذكر بعده منصوب على الاشتغال قيل انما وجب الحذف
هنا اذ لا بد من تقدير ناصب خبر لزيد فالمذكور لا يجوز ان يكون
موكدا للمحذوف لان الموكد لا يحذف   بين الحذف والتاكيد ولا خبرا
ثانيا لانه لا يتكرر بل يتعدد فتعين الخبرية للمحذوف هذا كما ترى لا يفيد
وجوب الحذف ويكون المبتدا نكرة ان يفيد وهذا مذهب المحققين من
النحاة اختصاره المصر والجمهور شرطوا التخصيص شيء ثم اختلفوا في
عدد المخصصات وايجاب التخصيص للافادة وهي قد توجد بدونه
ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها كما احد غير مرزوق
على اللغة التميمية وعبد مومن خير من مشرك في النار وامعتزلي فيها
اي في النار المدلولة بمخلد ام رافضي وتنكيرها راجع الى المعتزلي
والرافضي فيه مكنية وتخييلية وترشيح وسلام على اهل السنة والجمر
الذي لا يقبل الانقسام اصلا وجود في الخارج وفي المثالين الاولين
رد للمعتزلي وفي الثالث للفلاسفة   لفظ اسند اسنادا تاما
الى المبتدا فيخرج نحو مومن في لعبد مومن خير من مشرك وما قيل في وجه الخروج
لان المراد هو المسند الى المبتدا بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل سهو
وهذا التعريف احسن واخصر من تعريف ابن الحاجب لكن يلزم ان لا يكون
الخبر في نحو لكن زيد قايم اخواه مجرد قايم مع كونه مرفوعا بل مع فاعله كما في
زيد قايم ابوه او ابوه قايم فيلزم كون الاعراب في وسط الكلمة او تقدير حذف

انه لا فساد فيه مع كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه ضرورة وكانه اخر
في الجملة فما ظنك في الاكثر وعدم كونه مجرد قايم في المثال المذكور
غير ظاهر من اللفظ ويطابقه اي يطابق الخبر المبتدا في التذكير والتانيث
والافراد وضديه لو كان الخبر مشتق لا بد ان يزيد او هو حكم كالمشتق
ولم يكن افعل من ولا سيما ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه
ويكون الخبر جملة ملابسة بعايد يربطها الى المبتدا لانها من حيث هي
هي مستقلة وذلك هو الضمير في الغالب وقد يكون الاشارة نحو
قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا باياتنا اوليك اصحاب النار
والعموم المشتمل على المبتدا نحو قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان
الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس نحو نعم الرجل زيد على وجه
والعلم نحو زيد قايم ابو طاهر اذا كني بابي طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة
ويستثنى منه خبر ضمير الشان واما نحو قوله صلى الله عليه وسلم افضل
افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولي زيد
منطلق فالخبر فيه ليس جملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد
يحذف العايد قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية وقد يكون مبتداها
خبرا من الاول نحو البر الكر بستين وسماعا في غيره والظرف وهو في
الاصطلاح اعم من الزمان والمكان والجار والمجرور يتعلق
بفعل محذوف لا اسم فاعل على الاولى لكون الاصل في العمل الا
ملابسا بقرينة مغنية للفعل نحو الذي في الدار زيد وكل رجل
في الدار فله درهم او مغنية لاسم الفاعل نحو اما عندكم فزيد
وخرجت فاذا في الباب زيد ويتقدم الخبر اي يجوز تقدمه على
المبتدا وان كان على خلاف الاصل ويجب التقدم لو تضمن الخبر
ما له الصدر مفردا حال من فاعل تضمن اي غير جملة صوريا كاين زيد
فان

فان اين مفرد صورة وجملة حقيقة ان قدر المتعلق فعلا
والمضاف الى ما تضمنه في حكمه وجوب التقديم نحو صبيحة اي
يوم سفرك او خصصه اي عين تقديم الخبر خبريته بحيث لو لم تقدم
التبس بالصفة نحو في الدار رجل لا المصطلح اعني تقليل الاشتراك
فلا ينافي تجويز الابتدا بنكرة غير مخصصة ولذا لم يقل او صححه
كابن الحاجب ولا بد من استثنا الدعا نحو سلام عليكم او كان
الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مبتداه مع مدخولها نحو عندي
انك قايم لئلا يلتبس بالمكسورة ولا بد من استثناء ما بعد اما ولولا
اللبس فيهما نحو اما انك قايم فحق ولو ان زيدا قايم لقمت ولو قال
او لزم لبس من تاخره بدل قوله او خصصه او كان خبرا عن ان لكان
اخصر وافيد او ضمير معطوف على ضمير كان للفصل اي لو كان
ضمير الخبر اي الضمير العايد اليه موجودا فيه اي في المبتدا نحو على التمرة
مثلها زبدا فان ضمير مثلها عايد الى التمرة وهي جزء الخبر الحقيقة
فالاضافة لادنى ملابسة او كان المبتدا بعد الا او معناها يعني
انما لئلا ينقلب المعنى ويتعدد الخبر جوازا نحو زيد قايم ضاحك
ويجب تعدد الخبر لفظا لا معنى كهو حلو حامض والخبر الحقيقة مجموعهما
فكل واحد جزء الخبر فلا يجوز الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد
لفظا اجري الاعراب عليهما معا فظهر جواز اعراب الى احد المعمول
باعرابين اذا تعدد لفظا كما جاز اعراب المعمولين بواحد اذا اتحد
لفظا نحو تضارب القوم اعلم ان دخول الفاء واجب في جزء المبتدا مع
اما ولا يحذف الا لضرورة وجايز فيما ذكر المصنف وممتنع فيما عداهما
وصح دخول الفاء في خبر كل مضاف صفة الى نكرة موصوف او غير
موصوف نحو كل نعمة فمن الله والموصول معطوف على كل بفعل او ظرف

نحو الذي يأتيني او ما مكان او في الدار فله درهم وكذا الموصوف بالموصوف
المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم الاية ونحو غلام الذي يأتيني فله درهم والنكرة الموصوفة بهما
اي باحدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل يأتيني فله درهم ويمنعه
اي يمنع جواز دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل لان الدخول للمشابهة
الشرط والجزاء الذين من قبيل الاخبار في الدلالة على النسبة وهما
يخرجان الكلام الى الانشائية وفيه نظر وفي اخواتها الاربع اختلاف
والصحيح الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل كان وظننت بالاتفاق فلو
قال ويمنعه النواسخ الا التي نيابة من الحروف لكان افيد وابعد من
الشبهة ويحذف الخبر جوازا لقرينة ويجب حذفه لو التزم في محله
اي الخبر غيره فيستغني به كخبر لولا الامتناعية فان جزاءه التزم محل خبره
عاما حاصلا من الخبر ليدل لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم يكن قرينة
نحو قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديث عهد لنقضت الكعبة وجعلت
لها بابين وان كانت فالامران نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين اي
اغويتمونا وما عطف على خبر لولا يريد كل مصدر لفظا او معنا اضيف
اي نسب الى فاعل او يمنع الخلق مفعول او بعده اي بعدما اضيف حال من
احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيدا قائما او قايمين وان نضرب زيدا
قايما والتقدير حاصل اذا كان اي وجد قائما والقائم مقام الخبر الحال
وافعل عطف ايضا على خبر لولا مضافا حالا من افعل الى هذا المضاف
المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اكوان الامير حاصل
اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة وما عطف ايضا على خبر لولا
عطف عليه نايب الفاعل بواو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته اي مع
حرفته مقرونان وخبر ما اقسم به حال كون ذلك المقسم به صريحا اي
في القسم

بلا اسلام

في القسم نحو لعمرك لافعلن كذا سد الجواب مسد الخبر غيره فنحو على
عهد الله لافعلن كذا لعدم صراحته في القسم فلا يجب حذف
خبره تاما الى اسمه فيخرج نحو حسنا
في ان رجلا حسنا قائم ويعمل كالجزاء اي خبر المبتدا في كونه مفردا وجملة
ومتعددا ومتعلقا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبر الباب
ان بوجود الشرايط وانتفاء الموانع فلا يرد جواز ان زيدا وامتناع
ان ابن زيدا ويتقدم ضرب باب ان على اسمه لو كان ظرفا جوازا
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا ان
كان نكرة نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا ولا يجوز في
غير الظرف بخلاف خبر المبتدا فانه يجوز تقديمه ظرفا او غيره و
هذا كالاستثناء
اي لنفي الحكم عن الجنس
ما اسند تاما الى اسمها ولا يتقدم خبرها على اسمها ولو كان ظرفا
لضعف عمله وكثر حذفه اي الخبر ويجب حذف خبرها في لغة بني تميم
ان دل عليه قرينة نحو لا رجل لمن قال هل في الدار رجل والا يجب ذكره
كذا نقل الرضي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم لا يثبتونه لا لفظا ولا
تقديرا ويقولون معنى لا اهل لا ما ل انتفي المال والاهل فلا حاجة
الى تقدير خبر اصلا
في النفي
والدخول على المبتدا والخبر ما اسند اليه نايب الفاعل يلحقهما حالتين
المجرورين تمام التعريف فيفيد شعور ببطلان العمل عند تقدم الخبر و
لفظ لم تدخل المعرفة عاملة ولم تدخل الباء في خبرها وليست لفظة
لا لنفي الحال بل لمطلق النفي بخلاف ما وليس في هذه الثلثة فقل العمل
فيها اي في لا لقلة المشابهة وكثرته في ما لكثرة المشابهة
تذكره وذكر في المرفوعات المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة

المنصوب على كل فرد منه من غير تقييده بحرف بخلاف المفاعيل الباقية ما نصب
عدل عن حد ابن الحاجب لاحتياجه الى تكلفات مع عدم تمام منعه اما
الاول فان يراد بالفعل في فعله القيام وبالفاعل ما يعم نايبه ليلا يرد نحو
ضرب ضربا وبالفعل المضاف اليه ما يعم المشتق منه وبالمذكور ما يعم الحكم و
بمعناه اشتمال الكل الجزئي مع عدم تمشيه في النوع والعدد وسمول المصدر ولا
قرينة لشي منها واما الثاني فلصدقه على نحو ضربت وضربي شديد للتاكيد
اي المجرد كونه تاكيدا وتقوية بمعنى عامله يعني جعل النصب علة مثله فخرج نحو
ضربت زيدا فان نصب الثاني لكونه تاكيد المنصوب لا لمجرد التاكيد والا كان
موكدا منصوبا وهذا حد جامع ومانع لكن لا يفيد المبتدي لاستلزام الدور بل
الدور يفيد لمن عرف المنصوب بسابقته او غيرها واحتاج الى معرفة الا
صطلاح ولا يتقدم هذا القسم اعني ما نصب للتاكيد على عامله لان حق
الموكد التاخير ولا يثنى ولا يجمع لكونه تاكيد الماهية من حيث هي هي ولا كثرة
فيها وهذه الثلثة تجوز في الاخرين فلهذا خصص النفي بالاول او النوع او
العدد بخلاف النصب في نحو رايت ضربا حسنا ورجال لا ثلثة وهو اي
المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج بل حكم من احكامه فلا يكون
بمعنى العامل دايما بخلاف الملابسة بلفظه فانه قد لا يكون نحو قعدت جلوسا
ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما نحو ضربت
ضربا او تضمنا كذلك نحو ضربت ضرب اي بمثلنا نحو ضربت ضربا ولو كان
تدل الملابسة حكما حكميا او تعلق بالارض نباتا او نحو ضربته سوطا او
ثلثة ضربات واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا
فالملابسة فيه وضعي لا حكمي كما قيل يحذف اي يجوز حذف عامل المفعول
المطلق نحو خير مقدم ويجب الحذف المذكور كفضله اي يحذف عامل فضله من فضل
من الشي كذا اذا بقيت منه بقية وايضا من اهل اي عاد وحمداله ولبيك من لب
بالمكان

بالمكان بمعنى الب اي اقام والتثنية للتكرير اي اقيم لامتثال امرك ولا ابرح عن
مكاني كالمقيم في موضع اعلم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى السماعي والقياسي
وعدهما بدون الامر الاول ولبيك من الثاني وحصره الرضي في القياسي
وزاد فيه موضعا ما وقع مبينا للفاعل او المفعول بالاضافة واللام من غير
ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد الله وسنة الله فضرب الرقاب
وسبحان الله ولبيك وبوسالك وحنانيك ودعنرلك وجدعا لك وغفرانك نحو سقاك
سقيا ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا وفي نهج البلاغة نحمده حمدا ونحو مكرر
نكرهم وحي لا محيط ومهلت مهلتك وتقص ما وقع مثني ولو زيد للتكرير
لانتفاضه بنحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين واما نحو لبيك وسعديك فداخل في
الرابع وادرج هذا بعض الحق وكلام المص يميل الى هذا حيث قيد حمدا بله وفرقه
لبيك ولم يصرح السماع غير انه لم يذكر اللام في الاولين وفصل هذا القسم
عن البواقي بان لم يذكر القاعدة فيه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاد كلم
انه اراد به السماعي ويمكن ان يجعل متعلق بالثلثة على التنازع مشعرا
للبيان باللام باللام ولبيك بالاضافة فيوافق الرضي ولو قال ويجب فيما يبعث
فاعله او مفعوله بالاضافة او اللام غير نوع لكان اولى وما عطف على فضله اي
مفعول مطلق تقدم مثبت بعد نفي او معناه دخل كل منها على ما اي فعل
ناسخ او اسم وهذا اولى من عبارة الكافية لا يكون المفعول المطلق خبره لعدم
صحة الحمل الا مجازا كانما انت ضربا وما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا
بريدا ومكرر عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون خبره نحو زيد سيرا
سيرا وان زيدا او كان سيرا سيرا ووجه وجوب الحذف ان المقصود من هذا
المصدر او التكرير وصف الشي بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل للتجدد
والاسم العامل كالفعل مع ان هذا المصدر بعد المخبر عنه المذكور يدل على تعيين
العامل وان اريد زيادة المبالغة دفع المصدر على الخبرية مجازا نحو ما زيد الا

سير وما مفعول مطلق اكد مضمون جملة وهذه العبارة اظهر وابعد من
عبارة الكافية والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول المطلق فلا يرد نحو
زيد يسافر مسافرة كقوله على كذا اعترافا فان اعترافا اكد مضمون له
على الذي لا يحتمل غير الاعتراف فسمي تاكيدا لنفسه او انت قايم حقا
نحو حقا تاكيد لمضمون انت قايم الذي يحتمل غير الحق فسمي تاكيدا لغيره او
البتة اي بت هذا القول قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم
مرة وارجع اخرى ثم اجزم فيكون قطعتين او اكثر بل لا يثني فيه النظر
والسموع قطع همزة البتة على غير القياس وقل تعريفه اي حقا وتنكيرها
اي البتة قال في لب الالباب والاكثر الاخير اي فيما يحتمل غيره التعريف
باللام وفيما قبله التنكير ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج الى زيادة تاكيد
فناسبه اللام العهدي او الجنسي بخلاف الاخر ولا يعقل وجه ما ذكره المص
وقيل في شرح للسيد عبد الله وقد يجي اللام لازما في بعضه كالبتة فان سبق
حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة وانما وجب حذف العامل في هذين
لان الجملتين كالنايبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما
عاملتان في المصدرين لافادتهما معنى الفعل وانما قدم المص هذا الضابط
مخالفا للكافية لمناسبة السابق في التنوية والتاكيد او فصلا عطف على اكدا اثره
راجع الى مضمون الجملة والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء المضمون شد الوثاق والاثر المن والفداء وانما وجب الحذف
لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع اشتراطه في الضابطين اكتفاء بالتاخر
التاكيد وتفصيل الاثر او شبه به اي شبه بالمفعول المطلق فيه نايب الفاعل علاجا
حال من المجرد اي صادر عن الاعضاء الظاهرة كالضرب والصوت يلزمه
الحدوث وغير العلاج ما ليس كذلك كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعدها اي جملة تتضمن
صاحبه اي المفعول المطلق والمراد بصاحبه صاحب نوعه لا شخصه وما اي اسما لا

بمعناه

بمعناه راجع الى المفعول المطلق كقوله صوت صوتك اي يصوت صوتك اي تصويتك
باقامة الاسم مقام المصدر كما في كلمة كلا ما ووجه الوجوب ما سبق وتقول في غير
العلاج له علم علم الفقهاء على الوصف او البدل ولا يصح تقديم الفعل لدلالته على
الحدوث والمراد الاستمرار في اللغة الذي الصق به الفعل او به
نايب الفاعل وضميره عايد الى اللام وفي الاصطلاح ما يقع الفعل به اي الحدث
اي يتعلق تعلقه عليه عدل عن تعريف الكافية لعدم تناوله نحو ما ضرب زيدا
وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا مجازا لا قرينة له ويرد على المص
الفاعل واللوازم البنية اي بقية الاحداث ويجعل ما عبارة عن الاسم
المنصوب بقرينة المقسم يخرج الحال لكن فيه ما مر غير مرة ويتقدم المفعول به على
عامله جوازا نحو زيدا ضربت ويجب التقدم المذكور لو تضمن المفعول به الصدر
اي صدر الكلام كالاستفهام والشرط وكم الخبرية وكالمضاف الى احدها نحو كم
رجلا او رجل ضربت وغلام كم رجلا او رجل ضربت ويمنع التقدم لو كان
العامل اسم فعل لا يقال زيدا رويد لضعفه او شيئا مضافا اليه نايب
الفاعل وضميره عايد الى موصوف لا يقال انا زيدا غلام ضارب اذ المعمول
لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل لكن ينبغي استثناء غير فانه يجوز ان يقال
انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب ويحذف المفعول به جوازا لو كان منويا
بقرينة ولو كان نسيا اي منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة
كيعطي اي يفعل الاعطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به وعامله
عطف على ضمير يحذف لوجود الفصل جوازا نحو مكة لمن استعد للحج اي تقصد مكة
ويجب حذف العامل في سبعة ابواب الاول سماعي وذلك في الامثال والامثال لها
فلا يجوز ذكره لامتناع تغيرها كاهلا اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا
او لا اجانب والبواقي قياسية والثاني باب الاشتغال ويقال له باب الاشتغال
وما اضمر عامله على شريطة التفسير وقدمه على النداء مخالفا للكافية حذرا عن اتباع

الاقسام فعلى هذا الانسب بتقديم التحذير والاغراء والاختصاص وما
مفعول به عطف على اسم لا كان بعد عامل فعل او شبهه لا
حرف لانه لا ينصب المفعول به عمل زيد في غيره ضميره كزيدا
ضربته او متعلقه كزيدا ضربت غلامه ضربت غلامه او رجلا
يحبه او الذي يحبه او عمرا واخاه فوجود الضمير عمل النصب
لفظا او معنى فيه او في متعلقه شرط فالوجه ان يقول ناصب ضميره او
متعلقه فخرج نحو زيدا ضربت وبمفهوم غيره خرج نحو زيدا ضربت
بسوط ولمكن اعماله اي العامل المذكور في المفعول به السابق
او اعمال مناسبه فحذف المضاف فرفع او بقي على جره على
الاقل او عطف على المجرور على مذهب الكوفية واحترزنا
بالامكان عن ما امتنع لمانع لفظي ككان واخواته وكلام الابتدا
والا للتمني وما وان بخلاف لو في حروف النفي والا ونون التاكيد
وحرف العطف وفا السببية الواقعة موقع غير زايدة ومنه قوله
تعالى الزانية والزاني الاية عند المبرد وكم والاستفهام والعرض
والتحضيض والشرط والتفصيل والتعجب واسم الفعل والمضاف اليه والصلة
والصفة وجواب القسم وكون العامل من جملة اخرى ومنه قوله
تعالى الزانية الاية عند سيبويه اذ تقديره عنده حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم وفاجلدوا جملة اخرى بيانية فلا تعمل
في التي قبله والفاء زايدة اي تفسيرية او معنوي كفساد المعنى او
خلاف المقصود كما في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه نصب كل
فان تعلق في الزبر بفعلوه فسد وان كان صفة لكل شي لزم الثاني
او المقصود ان كل مفعول لهم ثابت في الزبر لان كل ثابت في الزبر
فعلوه وعمل معنى الابتدا في نحو زيد ضربته مانع ايضا وينبغي ان

يريد بزيد

يريد بزيد لو لا اي لولا العمل في غيره ليعلم ان الامكان فرضي وان
المانع مخصوص في العمل او يحصل الاحتراز به منطوقا من نحو زيدا ضربت
بسوط وعبارة امكن اولى من لو سلط فيتبادر منه عدم الاعتداد
بالمانع اللفظي نصبا مفعول اعماله فهذا مستغنى عنه لان العامل لا
يرفع ما قبله وان جعل مفعول عمل ليحصل الاحتراز عن
زيد ذهب به فالمناسب قربه والانسب بما قلنا لفظا صفة اي لفظيا
نحو زيدا ضربته او معنى اي معنويا محليا نحو بزيد مررت به وعلى
الثاني فاللفظي نحو زيدا ضربت غلامه والمعنوي زيدا مررت به
كزيد حبست عليه اي لابسته او مررت به اي جاوزته مثلا لان للتمثيل
ليعلم انه يعم اللازم والمرادف ولما اقتضى المناسبة المغايرة قدم
الكامل فيها وترك مثال الاول لوضوحه ثم هذا الباب اربعة اقسام
ما يجب فيه النصب وما يختار وما يساوي الرفع وما يختار وليس ما يجب فيه
الرفع من هذا الباب ومن ترتيب الاقسام نظرا الى الترقي التدريجي وهو
قلب ما ذكرنا اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب على
المساواة وتقديم الاحق بالباب فالاحق وهو نظير ما ذكرنا وهو
الاولى اختاره المص غير انه قدم اختيار النصب ومساواته مختصرا
والمص اثقل تفصيلا ونصبه اي باب الاشتغال اولى من رفعه لو عطف اي
لو وقع العطف في باب الاشتغال على جملة فعلية كقام زيد وعمرا
اكرمته للتناسب ولو كانت الجملة المعطوف عليها او المعطوفة ذات
وجهين الفعلية والاسمية واعتبار العطفين نحو زيد قام وعمرا اكرمته
في داره فالنصب مساو للرفع او ليس عطف على عطف المفسر بالصفة
او رفع كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان المقصود ان كل شيء
مخلوقنا وانه بقدر والنصب محكم فيه واما الرفع فيحتمل فيه كون خلقنا
خبرا فالمقصود او صفة فتفيد ان كل مخلوقنا بقدر وهذا يحصل بمعمول غيره

المقصود او كان بعده اي المفعول به المذكور امرا ونهيا كزيدا
اضربه ولا تضربه لان الطلب لا يقع خبرا الا بتاويل القول
والنصب مستغن عنه او هو اي المفعول به المذكور وقع بعد
النفي نحو ما زيدا ضربته وكذا لا وان بخلاف لم ولما ولن يجب تلفظ
معمولها فلا يقدر بالاستقرا والاستفهام نحو ازيدا او هل زيدا
ضربته والرفع في هل اضعف وعند البعض لا يجوز بل يجب
النصب وينبغي ان يقول بعد حرف النفي والاستفهام لانه لا يجوز
النصب في ليس زيد ضربته ويجب في نحو من زيدا ضربه او متى زيدا
ضربته على ما في التوضيح وفي الرضي ان الاسما المتضمنة للاستفهام
تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به كما في هل ويقبح متى زيدا ضربت
ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيدا ضربته اقبح الصحيحين كما في هل واذا
كان المتضمن للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ايهم
ضربته وحيث واذا كانتين للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه
واذا زيدا اكرمته اكرمك وانما لم يجب النصب بعدهما لعدم تمحضهما
للشرط بخلاف ولو واما ساير الاسما الجازمة فلا يفصل عن الفعل
الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجب النصب بعد حروف
التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما وحرفي الشرط
ان ولو دون اما لانهما لا تدخلان الا على الافعال بالاستقرا
والرفع اولى في غيرها اي المذكورات مما اختير فيه النصب او وجب
او ساوى او وجد قرينة مرجحة للرفع حال من محذوف اي او فيما
موجود اقوى منها اي المذكورات المرجحة للنصب او المسوية كاذا
للمفاجاة نحو قام زيد واذا عمرو يضربه بكر لان غلبة وقوع
الاسمية بعد اذا للمفاجاة اقوى من تناسب العطف هذا
مذهب البعض وبعضهم يوجبون الرفع بعدها واما مع

الطلب

الطلب يعني الامر والنهي والدعا نحو قام زيد واما عمرا فاكرمه
ففعلية دخولها على المبتدا اقوى من رعاية التناسب واما مع الطلب
فالنصب مختار لان وقوعه خبرا ابتدا وبل بعيد فغلب على الفعلية
نحو اما زيدا فاضربه او فلا تضربه او فغفره الله تعالى وترك
الجواب على الا يتبين الكر يمثيني لانه وظيفة المفسر الثالث
باب التحذير واشار اليه بقوله وما اي مفعول به حذر مدلوله
من مدلول ما ذكر بعده وذا اي ما بعده ملابس بالواو نحو اياك
والاسد اياك بعد عن الاسد والاسد بعد عنك والجمع بين ضميري
اي الفاعل والمفعول لشي واحد جايز اذا كان احدهما منفصلا
ذكره الرضي او من نحو اياك من الاسد اي اياك بعد من الاسد
ويحذف منه جوازا كاياك ان تحذف بخلاف اياك الاسد فانه
لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع المعهودة شاذ وحذف
العاطف اشذ وبا ايها عطف على ضمير يحذف وضميره الى من
اي يجوز حذف ساير حروف الجر مع ان وان حذفا قياسا
اي قياسيا وهذه فايدة اشتراطية وما اي مفعول به عطف
على ما حذر منه اي من مدلوله ولو كرر نحو الطريق الطريق
وانما وجب حذف العامل في قسمي التحذير لضيق الوقت وعدم
الفرصة بذكره حقيقة او اعتبارا وعاملهما اي عامل قسمي التحذير
بعد او اتق لاحتياج الى تكلفات قال الجامي ونعم ما قال تقدير
بعد في نحو الطريق الطريق غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن
الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بعدا او اتق ونحوهما
انتهى والرابع باب الاغراء وهو المذكور بقوله وما اغري به
مكررا اخاك اخاك اي الزم وهذا احد

فعلية ان يزيدا عطف ما عليه الواو

كثنانك والجمع لبدخل القسم الاخر واما نحو العهد اي الزمه واحفظ
فلا يجب حذف عامله وان سمي اغرا وعلته وجوب الحذف
ما تقدم في التحذير والخامس باب الاختصاص كما قال وما
نصب على الاختصاص نحو العرب نفعل كذا اي نخص او نعني
العرب ومنه اي مما نصب على الاختصاص ما نصب على المدح
نحو الحمد لله الحميد والذم نحو قوله تعالى وامراته حمالة الحطب
والترحم نحو وبادر الي المثوه غطل وشعثا مواضيع مثل السعالي
ولا بد فيه من اختلاف الاعراب لما قبله ولذا يسمي وصفا مقطوعا
ايضا وقد ينكر اي الغالب في باب الاختصاص التعريف وقد ينكر
كشعثا في البيت السابق واعلم ان المص اعم الاختصاص المدح والذم
والترحم والمشهور تباينها اذ الاختصاص لفظ اينها موصوفا
بذي اللام بعد ضمير المتكلم الافتخار نحو انا اكرم الضيفان ايها الرجل
اي انا اكرم مختصا من بين الرجال او للتصاغر نحو انا المسكين
ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل اي مختصا بالدخول وهذا القسم منقول
من الندا حالا في الحال ولذا لم يذكره المص او اسم منصوب دال على مفهوم
ضمير المتكلم السابق اما معرف باللام نحو نحن العرب نفعل كذا او معناه
نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبيا لا نورث واختلف
في هذا القسم قيل انه منقول من الندا ايضا والمختار انه منصوب باعني
واخص لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف القسم الاول مع انه خلاف
الاصل وذو اللام لا ينادى والمفرد المعرفة لا ينصب واما اذا لم يتقدم
ضمير المتكلم نحو مررت به الفاسق والمسكين والحمد لله الحميد فلا يعد من باب الاختصاص
بل يسمي باب المدح والذم والترحم ويحو ز تقدير العامل في الجميع اعني اذم او اخص او امدح

اوادم

اوادم او اترحم بحسب المقام والمص جعله بابا واحدا لاشتراكهما في جواز
تقدير اخص تقليلا للاقسام تسهيلا للضبط والسادس باب
الندا ولم يعرف المنادى بما عرفه ابن الحاجب بل اكتفى بقوله وما نودي
بحرف الندا لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض حتياجه
تعسفات منفية للحدوث وجود الاقبال ضد الادبار في نحو يا الله
ويا زيد ولا تقبل او ادبر ويا سما ويا للملك وانما وجب حذف عامله
اعني ادعو اوانشد الرفع لبس الخبر ثم انيب عنه حرف الندا ليدل عليه فتاكد
الوجوب لامتناع الجمع بين النايب والمنوب ويحذف حرف الندا من المنادى
جوازا عند القرينة مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا فيمن قرا بالتخفيف اي
يا قوم وزاد هو ليصح العطف بعده والحرف اي يحذف حرف الندا ايضا من
غير الجنس قيل يعني النكرة قبل الندا فيشمل ايا مع جواز الحذف منه اذا
وصف بذي اللام والاشارة لان ندايها يكثر فلا قرينة والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل وينبغي ان يزيد المتعجب
منه نحو يا للما ويا للدواهي والمهدد نحو لزيد لاقتلنك وادخاله
في المستغاث لان المتعجب يستغيث منه ليحضر فيقتضي منه التعجب
ويتخلص منه وكان المهدد يستغيث بالمهدد ليحضر فينتقم منه
ويستريح عن الخصومة تعسف بارد على ان التعجب موجود قبل
الندا وسببه الضحك والسرور فكيف يقتضي منه التعجب ويراد
التخلص وان التهديد يقتضي الاستقلال والاستغاثة التذلل
وان يزيد ولفظة الجلالة لعدم جواز الحذف عنها ايضا فيبقى
العلم غير الجلالة والمضاف واي الموصوف بالاسم باللام نحو ايها
الرجل وايهذا الرجل فقدم حذفها مخالفا للكافية لانه عدم الاتيان
المقدم على الذكر المتفرع عليه ساير الاحكام والتعبير بالحذف لايهام

لشدة الاحتياج اليهما ويجب حذف حرف النداء في اللهم لوقوع
الميم المشددة عوضا عنه وامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه
واخر الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه وعند
الفراء اصله يا الله امنا بالخير وجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم
عوضا عن بقية [illegible] بجواز اللهم امنا بالخير واللهم العن
فلانا والدعا على نفسه وامتناع اللهم وارحمنا ولا يوصف لفظ
اللهم عند سيبويه جعل الميم مانعا وجعل مالك الملك في نحو قوله تعالى
اللهم مالك الملك منادا لا وصفا واما غير سيبويه فجوزوا ويبنى
المنادى على رفعه مجازا باعتبار الكون او الاول شامل لواو الجمع
والالف التثنية والضمة لفظا او تقديرا ومحلا لو كان مفردا
غير مضاف ولا مشابه به معرفة قبل الندا نحو يا هذا او بعده
نحو يا رجل كيا رجلان مثل تثنية النكرة ليكون قرينة لارادة
احد معاني المفرد ويظهر عموم الرفع والمعرفة وانما بني لوقوعه موقع
الكاف الاسمية ومشابهته اياها افرادا وتعريفا في ادعوك المشابهة
لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ولما كان المختار في العلم المفرد
الموصوف بابن او ابنة مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند
ابنة عمرو بخلاف يا رجل ابن عمرو ويا زيدان ابنا عمرو ويا هند
بنت عمرو الفتح مع جواز الضم وكان بيانه في المنادى انسب من في
تابعه قال وزيد بن عمرو اولى وهذا ايجاز مخل ولو قال وفتح زيد بن
عمرو لكان اقرب ويجر المنادى بلام الاستغاثة لانها لام الجر للتخصيص
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله للدعاء ولو زاد والتعجب والتهديد
لكان افيد واللام مفتوحة في هذه الثلاثة حملا على الكاف ولو عطف
بغير يا نحو يا للكهول وللشبان كسرت في المعطوفة ولا يستعمل فيها الا يا

وانما

وانما اعرب مع اللام لضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة صحـ
الاسم وفتح اي بني المنادى على الفتح بالالف اي بدخول الف الا ستغاثة
لاقتضائها فتح ما قبلها ولا لام عطف على فتح بتقدير صحيح قيل
للتنافي انه يوهم انه ان اراد مطلقا فلم يجوز واغلب زيداه
وان لفظين فلا تقريب ونوقض ايضا بنحو يا امراه مع
عدم جوازه واجيب بالحمل على الاطراد وبحمل التنافي على
الصفة اعني البنائية والاعرابية دون الذات اعني
الفتحة والكسرة وفيه ان الاطراد في النوعين المختلفين
ضعيف والالف لا يوجب البنا انما الموجب المشابهة القوية
التي تزول باللام وقيل للتحرز عن التكرار وهذا
لا يوجب منع الجمع خصوصا اذا لم يخل لفظا وخصوصا فيما
يطلب فيه المد والتطويل وقيل للتحرز عن الجمع بين العوضين
وهذا يتوقف على كون احدهما عوضا عن الاخر وهذا
امثل اذ مناسبة اللام للاستغاثة ظاهرة كما بينا بخلاف
الالف وحيث يراد مد الصوت مع الاستغاثة يعوض الالف
عن اللام وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله وشبهه
اراد ما اتصل به شيء من تمام معموله نحو يا حسنا وجهه
يا خيرا من زيد او نعت له جملة نحو يا حليما لا تعجل او ظرف
نحو الا يا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف او معطوف
عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين
عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو والنكرة المفردة كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي وتابع المنادى المبني مبدل
ضمه يرفع احترز به عن المعرب بان تابعه لا يجوز رفعه

والمراد غير ما فيه الف الاستغاثة اذ تابعه ايضا لا يرفع سوى
التاكيد اللفظي فانه كالمؤكد اعرابا وبناء على الاصح ومعطوف
عطف على التاكيد يدخل يا عليه يريد غير في ني اللام غير
الجلالة والبدل عطف عليه ايضا لاستقلالهما على الاستثنا
الاخيرين فيكونان كالمنادى المستقل ان كان ذلك مفردا لو
حقيقة بان لم يكن مضافا ولا شبهه ولو كان المعرب الافراد
حكما حكميا بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف نصب
المضاف المعنوي وجوبا علة للاشتراك ولما كان للحكمي
شيئان وجب النصب عند مباشرة العامل بالذات
وجاز الوجهان عند الواسطة برفع ذلك التابع حملا على
لفظ المنادى بمشابهة المعرب في العروض والاطراد
بخلاف لازم البنا والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوار
ورفع للملايكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكلة والاتباع
ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز وبنصب حملا
على محله وترك ذكر اختيار الخليل وابي عمرو وابي العباس اذ التعارض
بسلب الاختيار فبقي المساواة المفهومة من الاطلاق ووجب
زيادة لفظ ايها ايهذا او لفظ ايها او لفظ هذا مع نداء
ذي اللام لئلا يلزم اجتماع آلتي التعريف وزيادة ها
التنبيه في ايها مع انه مناسب للندا عوض عما يقتضيه اي من
المضاف اليه ولما كان ابهام الاشارة اقل من اي لذا جاز يا
هذا بدون وصف دون يا اي عقيبت تدرجا في التوصل من الابهام
الى التفسير فلم يلزم الاستبعاد بل ارتفعت درجة من اختيه فلذا
قدمها سواكنه استثناء من ذي اللام فتعالى غير يا الله بله

توسل

توسل مع قطع الهمزة لكونها لاما عوضا عن محذوف ولزومها
بخلاف النجم والناس وقطع الهمزة ايما الى غرو حيا عن دلالة به
التعريف وقيل لنية الوقف تفخيما للجلالة ويرفع ذو اللام
المذكور وجوبا بهذا التخصيص لقوله وتابع المبني الخ اي يجب رفع
هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه اشعارا بانه المقصود
بالندا لكانه باشره حرف الندا وتابع المعرب على لفظ كذا قيل
والاخير منقوض بنحو جاني ضارب زيد وعمرا وتوصيف المعرب
بالذي لا محل له من الاعراب سوى الرفع لدفعه فاسد ههنا
وضم مبنيا ونصب معربا يا تيم تيم عدي يريد المنادى المكرر
اذا اضيف الثاني فقط وجه الاول والثاني جعله مضافا الى
محذوف مثل المذكور او اليه والثاني تاكيد فاصلا وجاز يا غلام مي
بسكون اليا ويا غلامي بفتحها والقرينة التكرار وثقل الضم والكسر
واصليته السكون واخفيته ويا غلام بحذفها وابقاء الكسر ويا
غلاما بقلبها الفا يريد ان المنادى المضاف الى اليا يجوز فيه
اربعة اوجه والاولان يجوزان في غير الندا وبالهاء اي جاز هذه
الاربعة بلا هاء وبالهاء وقفا موقوفا وكذا اي مثل المنادى
المضاف حذف الفها الى ياء المتكلم في جواز الاوجه الاربعة يا ابن
ام ويا ابن عم وجاز فيهما حذف الفها وابقاء فتح الميم
لكثرة الاستعمال وكذا ابنم مقام ابن بخلاف يا ابن اخي
ويا ابت ويا امت عطف على غلامي اي جاز فيهما زيادة على
الوجوه الاربعة بقلب اليا تاء مفتوحة او مكسورة بلا الف وبالالف لو
بجواز تعويض الحرفين من واحد ولا يجوز يا ابتي لانه جمع بين العوض
والمعوض عنه وابتي شاذا يا غلام بفتح الميم بقرينة سبق الكسر والعطف

وبالصفة تشبيها يا غلام بفتح الميم بتوجهه بالمنزفعا اي في منادى
منعلق بجاز يا غلامي الى غلب اضافته اليها اي اليا الاني كان منادى مضاف
اليا فلا يجوز في ياعبدى الحذف والقلب وانما يجوز فيه الاسكان
والفتح فقط كما في غير المنادى وهذه زيادة لازمة ويرخيم جواز
وهو اي الترخيم او ترخيمه حذف اخره الاصافي العزالي المراد
المنادى ولابد من زيادة لاجل التخفيف وجواز الخروج عن قاض وبدونه
عطف على ضمير رخيم ضرورة وقت ضرورة لافي سعة الكلام كقول على رضي
الله عنه ان افتقادى واحدا بعد واحد وقد يغير المرخم بريد ان الاكثر
البقاء على ما كان فيقال يا حار بكسر الراء والاقل تغييره وجعله اسما برأسه
كيا كرا اصله كروان فلما رخم قيل يا كرو على الاكثر ويا كرا على الاقل
لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرط اي شرط ترخيم المنادى العلمية اي
كون المنادى علما لعدم اللبس لشهرته زايدا على الثلاثة الاحرف
لئلا يلزم اختلال البنية وفي انتصاب زايدا اشكال ولعله لا يحفظ
المعنى على ما قررنا والتاء للتانيث عطف على العلمية فلا يشترط
العلمية ولا الزيادة نحو يا شبه شبه لان الاخلال من الواضع وهذا
يدل على ان تا التانيث كلمة براسها وان لا يكون المنادى مضافا
ينبغي ان يزيد ولا شبهه قيل لانه لا يمكن من اخر الاول لانه ليس اخر
المنادى معنى ولا من اخر الثاني اذ ليس اخره لفظا وهذا يشعر
بكونهما كلمتين والذي عندى تعليله بعلة ستذكر في جملة ولا مستغا
للتضاد الغرضين ولا مندوبا لذلك ايضا ولا جملة لانها محكية على حالها
فلا تغير ولو كان المنادى مركبا غير اضافي ولا جملة حذف الاخير
كيا بعل في بعلبك لنزوله منزلة تاء التانيث نظرا الى الاصل ولو
كان في اخره حرف صحيح اصلي كاين بعد مدة زايدة ولا بد من هذين
القيدين

القيدين اذ لا يحذف من نحو سعلاة وعماد ومختار
الا حرف واحد او زايدان في حكم زايد واحد بمعنى انهما
زيدتا معا زايدا حال من ضمير اخره على اربعة احرف
كاسمان اصله وسماء على ما ذهب اليه سيبويه كالمثال
للثاني وان كان اشعال اجمع اسم من السمو كما هو مذهب
غيره كان مثالا للاول ومنصور حذفتا والا اي وان لم
يكن المنادى مركبا ولا واحدا من الاخيرين فحرف كالمحذوف
حرف واحد نحو يا مال في مالك والسابع باب المندوب واشار
اليه بقوله وما ندب اي جعل مندوبا وهو في اللغة ميت
يبكى عليه وفي الاصطلاح المتفجع عليه اي على فقده والتفجع
التوجع والحزن معروفا ليعذر النادب في ندبته علما او
غيره ولو علما غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة
يندب او به عطف على عليه ليدخل نحو يا مرتاه بواو او
يا من تمام التعريف والبناء الاولى للسبب والثانية للالة
ولا يندب بغيرهما وينادى بجسة لا بواو وهذا كما ترى
يشعر بمباينة المندوب المنادى وقد سبق ما يدل على اعمية
المنادى وهو الحق وهو اي المندوب كالمنادى في الاعراب والبنا
والتوابع وصح زيادة فيه اي في المندوب او فيما اضيف المندوب
اليه نحو يا امير المؤمنيناه وكذا في شبه المضاف الاضافة نحو
يا طالعا جبلاه وكذا في الصلة نحو يا من حفر بير زمزماه
لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليونس فلا يقال وازيدا لطويلاه
الاعلى لان اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه والموصول بالصلة لانه جي بهما لتمام المضاف والموصول

وحي الصفة بعد تمام الموصوف لغرض كالتخصيص وقال يونس لاتحادهما
في المعنى بخلاف المضافين والموصولين جاز نقصان الاتصال
اللفظي وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب زيادة الالف
زيد مدة مناسبة كوا غلامكيه في غلام المخاطبة فلو زيد الالف
لا لتبس بالمخاطب ونحو واغلامكوه فلو زيد الالف لا لتبس بالتثنية
والها عطف على الالف لو وقف على المندوب وقد يحرك مر بيد
ان اصل السكون ويجوز تحريكه للضرورة الشعر بالكسر لالتقاء الساكنين
او بالضمة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير وبالفتحة بعد
الالف لمناسبتها مثل المفعول به في الاعراب قدمه
مخالفا للكافية لكونه سبب الفعل وجودا او تصورا بخلاف المفعول فيه
وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له نظرا للكافية ولكل
وجهة هو موليها ما اي منصوب هو باعث على الفعل واختلال
الحد مرغير من لكنه اقل خللا من احد ابن الحاجب وترك خلاف
الزجاج لضعفه وشرطه اي شرط المفعول له تقدير اللام
اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به غير
الصريح خلافا لابن الحاجب ولذا قال وشرط نصبه ولو لم تقدر ايضا
لا يكون مفعولا له لعدم اشعار العلية وجاز تقدير اللام لوجود
اي مدلول المفعول له معه اي مع مدلول عامله وفاعلهما
اي فاعل مدلولهما واحدا اي يشتركان في الزمان والفاعل
وكونه فعلا لا ذاتا يفهم من الباعث وهذين الشرطين واشار
بقوله جاز الى جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين ولكن لا يجوز
حذفها الا عندهما معا فيقال اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وجئتك
لاكرامك وجه الاشتراط حصول مشابهته المصدر بهما فيتعلق
الفعل به

الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر اعرابه مثل ما مر ما اي منصوب
فيه الفعل اي وقع في مدلوله الحدث من جهة مثل الحيثية فخرج نحو فضل الله
يوم الجمعة وشرطه لا شرط نصبه خلافا لابن الحاجب على ما ذكره
في المفعول له تقدير في اذ لو ذكرت لكان مفعولا به بواسطة الحرف عند
غيره ولو لم تقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه اتفاقا ويقبل تقدير في الزمان
متعلق بهما كحين وزمان او موقتا كيوم وشهر ذا الاول جزء الفعل
وغيره محمول عليه والثاني على الاول لاتحاد الحقيقة النوعية والمكان
مبهما حملا على الزمان المبهم لاتحاد الصفة بخلاف المكان الموقت
لاختلافهما ذاتا وصفة وغير الزمان المبهم لعدم الاصالة في النصب
لا يحمل عليه وهو اي المكان المبهم ما سمي مدلوله بسبب امر خارج
عن مسماه فان تسمية الشيء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان
او نحوه فيشمل الجهات الستة وعند ولدى ووسط بالسكون وازاء
وتلقاء وبين ونحو فرسخ وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار
والمسجد وهذا ولا بد من استثناء جانب وما بمعناه وداخل البيت
وخارج الدار وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك من المكان المبهم لانها
لا ينتصب على الظرفية كما نص عليه سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم
مكان ليس فيه او في عامله معنى الاستقرار الا ما اي مكانا موقتا كان
بعد دخلت وبعد ما اي فعل ملتبس بمعناه اي بمعنى دخلت
وهو سكنت ونزلت مستثنى مفهوم الكلام يعني لا يقبل المكان المعين
النصب بتقدير في الا ما بعد الحرف نحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت
الخان والمضمر عطف على الزمان او المكان لو اتسع فيه بحذف في
وجاز التوسع في المضمر في الفعل اللازم نحو يوم الجمعة صمته وما

فعال لم يتعدا الي ثلاثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربته زيدا واعطيته زيدا درهما
ولا يقال يوم الجمعة اعلمته زيدا فاضلا اذ معنى التوسع جعله كالمفعول به فيكون
كالمتعدي الي اربعة ولا اصل له ويحذف عامله جوازا كيوم الجمعة لمن قال
متى سرت ويجب عامل حذف عامل المفعول فيه لو فسر العامل على شريطة
التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق ويتقدم جوازا على عامله نحو يوم
الجمعة سرت ويجب تقدم المفعول فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه على عامله
لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو يوما او يوم سرت واي يوم سرت
قيل معه نايب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه عا
جوز بعض النحاة من اسناد الفعل الي لازم النصب وتركه منصوبا جريا
على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الي
المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الاية الكريمة الذي
فعل الفعل معه ما اي منصوب صاحب معمول قيل احترز به عن نحو
كل رجل وضيعته فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم
العامل وفيه نظر اذ ما عبارة عن المنصوب بقرينة المقسم كما اعترف
به هذا القايل وتقييد المعمول بكون عامله غير معنوي لا قرينة له
بالواو ولو كان عامله لفظا وامكن العطف جاز العطف والنصب على
المفعولية معه نحو جئت انا وزيد قيل المراد بالامكان الخاص بمعنى عدم
الوجوب والامتناع ونحو ضربت زيدا وعمرا يجب فيه العطف فلا يرد
وهذا فاسد لان المراد بجواز العطف جوازه مع النصب لا مع غيره
مطلقا فيكون على الجزاء ولو زاد معارض الاستفهام وان
كان

كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ لا يجوز التجرد وامكن العطف امكانا
تاما تقييدا بجانب الوجود وجب العطف لضعف العامل نحو
من لزيد وعمرو والا اي وان لم يمكن العطف في الصورتين فالنصب
على المفعولية معه واجب نحو جئت وزيدا مثال للعامل اللفظي مع
عدم امكان العطف ومالك وعمرا مثال للعامل المعنوي مع عدم
امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه على عامله واتى منفصلا
اي يجوز كونه ضميرا منفصلا نحو جئت واياك لا متصلا لمنع
الواو في عرف النحاة نكره لان الغرض منها وهو تقييد
صح الحدث المنسوب الي صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا اتى
كيفية العامل كما عدل عن المشهور اختصارا مع احتياجه
الي قيد الحيثية وخروج نحو جاء زيد والشمس طالعة الان يتكلف
والتعريف لا يحتمله وفيه بحث اما اولا فلان العامل في العامل
هو اللفظ والحال انما توضح كيفية مضمونه الذي هو الحدث
اذ لا بد لعامله من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها توضح
صفة الفاعل او المفعول به والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل واحد
صفتي شيء او شيئين لا يكون كيفية الاخرى اذ كيفية الشيء
صفته لا صفة موصوفه او اخر مثلا الركوب في جاءني زيد راكبا
صفة زيد لا المجيء نعم الحال تدل على صفة الحدث ايضا وهي
المقارنة لمضمون الحال لكن التزاما لا يصح في التعريفات واما
ثالثا فلانه ينتقض بالمؤكدة والنوع النكرتين واعدام اشتراط
التنكير فيها لا يدفع وان ظن فانه سهو ظ فالتعريف الصحيح
ج نكرة توضح كيفية حدث العامل التزاما فيندفع بالاول الاول وبالا
الاخير ان مشتقا حال من فاعل توضح بتاويل المنكر او غيره

يعني لا يشترط الاشتقاق ولو وجد الايضاح المذكور في الجامد
لجاز كهذا بسرا اطيب منه رطبا فانهما حالان من فاعل اطيب
مع جمودهما والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا ايضا
في الصحيح لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التره
فيفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا
وباعتبار زيادة الطيب في بسرا كانه قيل هذا زاد طيبه
بسرا على طيبه رطبا وتقدم معمول التفضيل مع ضعفه في
العمل لانه اذا تعلق بشي واحد حالان باعتبارين يلزم
ان يلي كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقه بالمفضل وهو هذا
باعتبار اضماره في اطيب والمضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم
فاقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرطبية تعلقت
بالمفضل عليه وهو ضميره فوجب ان يليه وتقع الحال
مصدرا سماعا اذا سماع او وقوع سماع كاتيته ركضا
اي راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا مثلا لعدم السماع
ولا تتقدم الحال العامل المعنوي وذا الحال المجرور بنصبهما
اذا كانت شيا من الاشيا الا لو كانت ظرفا ولكن لو كانت الجار
والمجرور داخل في الظرف وهذه العبارة لا تخلو عن خلل اما اولا
فلان الظرف الاشيا تتعلق بهما معا فيلزم جواز تقدم الحال
الظرف على المجرور ولم يذهب اليه احد وانما ذهب البعض
الى جواز تقديمها مطلقا على المجرور بحرف الجر وصرفا ظرفا الى
الحال بالنسبة الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى الثاني فيكون تختار
المص مذهب البعض المذكور سهوا فالاستثنا مصروفا الى الاول
محققه انه لا يفصل بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوي كل
جامد

جامد ضمن المشتق كاسم الاشارة وغيره يلزم تقدم الحال
الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع وانما الخلاف في
تقدم الحال مطلقا على العامل الظرف منعه سيبويه مطلقا
وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في
الدار والحال الظرف على العامل مثله جوزه ابن الدهان ولتقدم
الحال جوازا اذا ما اي صاحبها المرفوع او المنصوب بقرينة سبق المجرور
واضاف ذا الى الضمير وقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو اي
ذو الحال الفاعل او المفعول به او كل منهما لفظا او معنى ويعرف ذو
الحال غالبا في غالب الازمان او الحال او تعريفا غالبا لانه
محكوم عليه في المعنى فالتعريف اصل فيه ويجب تقديم الحال على
صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال
المنصوب ثم قدمت في ساير المواضع طردا للباب فان اختصت
بوصف او غيره لم يجب تقديمها عليه لقربها من المعرفة وتكون
الحال جملة خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الجزء صاحبها والانشائية
غير [illegible] ثابتة في نفسها فكيف تثبت لغيرها ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها لزم وجود رابط
وهو الضمير او الواو مع الضمير وحده وضعف وقوع الجملة حالا مع الضمير
وحده لو كانت اسمية او الواو او كليهما سوى المضارع المثبت لا بد
من تقدير مع فاعله لكونه استثناء من الجملة فانه اي المضارع المثبت
يقع حالا بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم
الفاعل المستغني عن الواو ولزم الماضي المثبت الواقع حالا قد
لفظا للزوم او تقديرا قد وفي بعض المواضع والاظهر اولى لاستلزام
الثاني زيادة وهذا وجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قبل الشي بعد

كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا
قيل مثلا جاء زيد راكبا يفهم منه ان الركوب قد كان متقدما
على المجي فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان المجي فيه ان الاول
لا يلغي بل لا بد من المقارنة وقد يحذف عاملها اي الحال جوازا
كقولك لمن يريد سفرا راشدا مهديا اي سر ويجب حذف
عاملها في الحال المؤكدة وهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام
موجودا غالبا والمنتقلة تقابلها وهي قيد للعامل لا المؤكدة
لو قررت تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية احترز عن
ما يؤكد مضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله
تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا
اي احقه بفتح الهمزة اي ابوته لك بمعنى تحققه وصدرت منه على
يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى او بمعنى اثبته وبعض
النحاة خصص المؤكدة بما يقرر مضمون اسمية فيجب الحذف
في كل المؤكدة والاول اولى وانسب بالمعنى اللغوي وتقع الحال
المؤكدة جملة اسمية كما تقع مفردا وفعلية ولا تصدر تلك
الاسمية المؤكدة بالواو بل بالضمير وحده شذ ارتباط
المؤكدة بصاحبها بالواو ويقتضي التوسط ولان الواو لا يدخل
بين المؤكدة والمؤكد تقول هو الحق لا شك فيه وهذا كالاشتباه
بما سبق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده
بيانيين نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف فخرج صفات
المبهمات كهذا الرجل بل تكون عطف البيان لاشتراط
التعريف فيه ولو منع فبقوله الوضعي فان ابهام متبوعه لعدم
الاشتهار والجهل بالوضع ووصف المنصوبية مراد بقرينة المقسم
فخرج

فخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل تمييز الابهام الوضعي فخرج
المشترك نحو رأيت عينا جارية فان ابهامها استعمالي نشا
من تعدد الموضوع له عن ذات فخرج النعت والحال فانهما
يزيلان الابهام عن صفة صاحبهما وكذا المدح والنوع
مذكورة او مقدرة اشار الى تقسيم التمييز فالاول ايهما يزيل
الابهام عن ذات مذكورة يزيل الابهام عن مفرد ليس بجملة
ولا شبهها مقدار يعرف به قدر الشيء وهو غالبا
من العدد الى والمقياس بيان للمقدار وسيأتي في
باب الاعداد والكيل اي المكيل نحو قفيزان برا والوزن
اي الموزون نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع ثوبا
وقدر راحة سحابا والمقياس نحو ملء الارض ذهبا
فيفرد اي التمييز عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية
لا النوعية والعددية وقصدها يستلزم كونه جنسا
وهو ما تتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو رجل
وفرس والا وان لم يقصد الجنسية بل قصد النوعية او العددية
جنسا او غيره فيطابق التمييز ما قصد انتهى اعلم ان الى
هذه العبارة على قول ابن الحاجب فيفرد وان كان
جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره فان فيه تطويلا
وتعسفا من وجوه حمل الانواع على ما فوق الواحد وجعلها
شاملا للمرات مع تقابلهما في الاستعمال وجعل الجمع شاملا
للتثنية وتقييد بعنوان قصد وكونهما الفرد والمقدار مثلا تما بسببه
بالتنوين او بنون التثنية والجمع ~~ورد بان التمييز بعد نون الجمع~~

الواو بمعني او ومثل بنحو الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها ورد
بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن نسبة في شبه جملة وهذا
هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع نحو عشرين فانه يجوز اضافته
على قلة جازت الاضافة اي اضافته الى التمييز اضافة بيانية
لحصول الغرض مع التخفيف وتركه والا فلا تكون مفصولا
الشرط والمص ممن يقوله فلا يجوز اضافة المضاف لامتناع
ذو واللام لا ينصب التمييز وعن غيره عطف على عن
مفرد مقدار وضع للمقدار كخاتم فضة والجر في غير
المقدار اكثر استعمالا لقصوره في الابهام عن المقدار
وما قيل لحصول الغرض يقتضي الكثرة في المقدار ايضا
والثاني ان ما يزيل الابهام عن ذات مقدرة عن نسبة
اي عن ذات مقدرة في نسبة لان الابهام بالذات في المنسوب
اليه وبواسطته في النسبة كطاب زيد نفسا اي طاب
شيء زيد بالاضافة نفسا ويعجبني طيبه ابا اي طيب
ابوة اشار بالمثالين الى ان النسبة اعم مما في الجملة
وشبهها وان منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها
بالذكر كما في الكافية وان الذات المقدرة لا يكون التمييز
عينها ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله
على المحمول فظهر عموم قولهم التمييز عن النسبة فاعلا في
المعنى وبعضهم جعل الذات المقدرة في نحو طيبه ابا منه
وفيه مبدلا عنها فجعل الحمل لازما في القسمين فيلزم في صحة
عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل في مثله كذلك وهذا
مع كونه تكلفا ينهدم الابهام اذ الابهام في الشيء الذي هو زيد

فالوجه

فالوجه هو الاول وليس الا وما اي تمييز صلح لذلك وهو ما انتصب
عنه ومعني الا صلاح الحمل للحمل صلح لمتعلقه نحو ابا في طاب زيد
ابا فانه يحمل على زيد فيجوز ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين
هو القراين واستشكل بطاب زيد نفسا فانه عين ما انتصب
عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان فاجاب بعضهم على جوازهما فيه
ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاد في الصلاح لعدم جواز الاضافة
الى ما انتصب عنه كاب بخلاف نفس فانه يقال نفس زيد نفس في
الصفة استثنا مما صلح فانها لذيها فقط لا لمتعلقه لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بها اذا قلت طاب زيد والدا كان
الوالد هو زيدا لا غير بخلاف الاسم نحو ابا وتطابقه اي توافق
الصفة صاحبها في الافراد وضديه والتذكير والتانيث وتحتمل الصفة
المذكورة الحال نحو طاب زيد فارسا ففارسا تمييز باعتبار اشتماله على
الفروسية التي تزيل الابهام عن شيء منسوب الى زيد وحال باعتبار
ركبتين تضمنته زيد عند الطيب فاندفع الاشكال بان اللفظ
الواحد لا يرفع الابهام عن ذات واحدة وصفته معا اذ ما فيه الابهام
هاهنا اثنان متعلق زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة نعم
يرد على من جعل الذات المقدرة مبدلا عنها ويمكن ان يمنع استحالة رفع
الواحد الابهامين عن واحد مستدلا بمثل هذا بسر اطيب منه رطبا
وما اي تمييز لم يصلح لصاحبه اي لم يحمل عليه فله اي لمتعلقه فقط
نحو طاب زيد ابوه وعلما ودارا وادانا اي ما صلح وما لم يصلح فيهما
في الافراد والمطابقة كما اي تمييز ذكر يعني المزيل عن ذات
مذكورة اي يجوز كل منها ان لجنسه والا فيطابق ولو اكتفي بذكر
الاول في الاول والاخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم على عامله مطلقا

لضعف الجامد وكونه فاعلا في المعنى فيأخذ حكمه في عدم التقدم
والمازني والمبرد يجوزان تقديم التمييز على عامل الفعل وشبهه اذا
اي
لما واستثنى لا يجب ان يكون في حكم ما كان وصفه
ما يطلق عليه لفظه في عرف النحاة متصل اي صادق عليه مفهوم
وهو اسم ما علم دخوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم لا المراد
وخرج باعتبار العكس اذ ظهر عدم دخوله في الحكم فخرج المنفصل
والصفة بباب بنوع الا فلا تناقض ومنفصل المنفصل وصدق
المتضادين على واحد نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الانسان
فقير وغني وعالم وجاهل انما المستحيل على الواحد الشخصي وهو
ما بعد اي باب الا وعلم عدمه اي عدم دخول مدلوله في المستثنى
منه باعتبار المفهوم كجاءني القوم الا حمارا اذ المراد بجاءني القوم الا
زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في
هذا القسم بالقرينة كالاشارة في الحكم بباب الا في المتصل
كلاهما بباب الا لئلا يلزم تداخل القسمين والا اي وان لم يعلم
دخول ما بعد باب الا فيما قبله ولا عدم دخوله بل يكون على الاحتمال
ولم نفسر بدخول المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثنا
الا ان يراد اللغوي على طريق الاستخدام فصفة اي فباب الا
صفة فان كان الا فيه غير لتعذر الاستثنا بقسميه وقد اصاب
المص في مخالفة ابن الحاجب في التعميم من وجهين عدم اختصاص
الصفة بالا وتبعية الجمع المنكر الغير المحصور والا فظ واما الثاني
فمدار الحمل على الصفة تعذر الاستثنا كما اعترف ابن الحاجب
والتعذر قد يكون في غير الجمع كما جاءني رجل الا زيد وفي الجمع المعرف
كما جاء في الرجال الا زيدا اذ لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا

يعلم

٤٨



بعلم الدخول وعدمه فيتعذر الاستثنا على ما صرح به الاندلسي
والمالكي وفي المحصور كما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في
الجمع المنكر الغير المحصور كما جاءني رجال الا رجلا او حمارا وقد
يحذف المستثنى كجاءني القوم ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا
وينصب المستثنى وجوبا لو كان متقدما على المستثنى منه
لتعذر البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند الحجازيين
قيل لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع في الكلام الفصيح
ورد بان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة ويمنع
بعضهم بقوله وهو لا يصدر الا عن السهو والغفلة والمستثنى
المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة غير مفيد لان الحصر
ممنوع بدليل الغلط قد يقع قصدا في كلام الفصحاء للنكتة لطيفة
بينها الشريف في حواشي المطول وقيل لو جاز الابدال في جاءني القوم
الا حمارا لكان اما بتكرر العامل الموجب اي جاءني حمار فيفسد
المعنى واما بتكرر المنفي اي ما جاءني حمار فيلزم الغلط في العامل
والمعمول معا وكذا في المنفي نحو ما جاءني القوم الا حمار ولا يخفى
عليك ان الغلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم فما ذكر انما
يرد لو كان البدل مجردا عن الا وهو ممنوع كيف فح يلزم تغاير البدل
والمبدل منه نفيا واثباتا فالوجه عندي ان الا في المنقطع بمعنى
لكن فيعمل عمل الا نزر انهم اختلفوا في عامل المتصل انه الفعل او
معناه او الا واتفق المتأخرون في المنقطع ان عامل الا وخبره
محذوف في الاغلب وقد يظهر وقد يرفع ما يجوز ان يكون منقطعا
او اللغوية بطريق الاستخدام في لغة تميم على البدلية ان كان المبدل
منه مرفوعا وقد يجيء ان يجر ولا يجوز ربك بالقوم الا حمار رد بعضهم

يجوزون البدل فيما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم
الا حمارا ويوجبون النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى لا
عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ربي فخطر الخلل في
في كل من النصب من جهة التخصيص والابهام او واقعا بعد ليس
ليس ولا يكون وما خلا وما عدا وعدا وخلا لكونه جزءا او
مفعولا به والمستثني يجب ايضا ويلزم اضمار اسمهما في باب
الاستثناء والمرجع فاعل المذكور اي ليس ولا يكون الجائي مثلا
في الاوسطين مصدرية وخلا في الاصل لازم يتعدى بتضمن
معنى جاوز وحذفت واو اصل الفعل والتزم هذا التضمين او
الحذف في باب الاستثنا ليكون ما بعدهما في صورة المستثني بالا
التي هي ام الباب وفاعلهما كاسمهما والجملة حال ولم يظهر قدمع
الاخيرين ليكون اشبه بالادوات والمصدر بالفاعل يجوز
فيه تقدير زمان وقد يجر بهما اي بعدا وخلا على انهما
حرفا جر او واقعا في موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا
استفهام ذكر فيه المستثني منه كجاءني القوم الا زيدا فلو كان
المستثني في غيره اي الموجب معه اي مع ذكر المستثني منه فالبدل
اولى من النصب على الاستثنا نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
لان المستثني فضلة قطعا بخلاف البدل ولو تعذر البدل عن
لفظ المستثني منه او محله القريب فيبدل منا على محله اي المبدل منه
كلا احد فيها اي في الدار الا زيد فانه تعذر الابدال على محله القريب
لاحد وهو النصب بلا لانتقاض النفي الذي عملا لا لاجله بالا
فابدل من محله البعيد الذي هو الرفع على الابتداء ومع عدمه
اي المستثني منه يعرب المستثني باعرابه اي المستثني منه فاذا

كرر

كرر ينصب احدهما والاخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا
حكم ما فوق الاثنين اعلم انه اذا كرر الا فاما ان يكون للتاكيد وحكم
ما بعده احد التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه واما لغير التاكيد وكان
المخرج اما ان يمكنه استثناء كل تال من متلوه او لا وكل منهما
اما في العدد او لا فالاقسام اربعة مثال الاول في الموجب له على
عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلاثة الا اثنين الا واحد فكل وتر منفي منصوب لانه في موجب وكل شفع
مثبت جائز فيه الوجهان لانه في غير موجب فيلزم بالاقرار
خمسة لانك اخرجت التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت
معه ثمانية صارت تسعة واخرجت منها سبعة بقي اثنان وادخلت
معهما ستة صارت ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة وادخلت
معها اربعة صارت سبعة واخرجت منها ثلاثة بقي اربعة وادخلت
معها اثنين صارت ستة واخرجت منها واحدا بقي خمسة وفي غير
الموجب خمسة وفي غير الموجب ما له علي عشرة الا تسعة الخ فكل وتر
مثبت جائز فيه الوجهان وكل شفع منفي منصوب فيلزم خمسة ايضا
فالتخريج مما سبق بهذا هو القياس الا ان الفقها قالوا اذا قلت ما له
علي عشرة الا تسعة لم تكن مقرا بشي لان المعنى ما له علي عشرة
مستثني منها تسعة بالنصب اي ما له علي واحد فان قلت الا تسعة
بالرفع يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي الا تسعة ووجهه ان في الكلام
هو الاثبات والنفي طار عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثنا
راجعا الي المثبت كانك قلت له علي عشرة الا تسعة ويصير حاصله ان
له عليك واحدا ادخلت النفي كان المعنى ليس علي واحد فلا يلزمك
شي واما اذا رفعت تسعة فلا يمكن ان يكون الاستثنا راجعا الي

الاثبات والنفي داخلا في الكلام بعده فموجب الحمل على الابدال من
النفي ويكون المعنى كما قالوا ومثال الثاني في الموجب جاء المكيون
الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فقد جاء كل من المكيين
قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وفي غير الموجب ما جاء المكيون
الا قريش الا هاشميا الا عقيل فقد جاء من المكيين مع عقيل جميع
قريش الا هاشميا وحكمهما في المعنى والاعراب حكم الاول موجبهما
كموجبها وغيره ومثال الثالث له علي عشرة الا ثلاثة الا اربعة
فيجب نصب الاول ويجوز الوجهان في الاخير والاستثناآن من
المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة وفي الرابع ان كان
المستثنى منه واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا وقد تقدمت المكررات
على المستثنى منه فالجمع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا
الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن الابدال وان تاخرت ففي
احد المستثنيات جواز الوجهين والباقي واجب النصب لان
المبدل منه صار بالابدال كالساقط فلا يبدل منه مرة اخرى نحو
ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها
فللمتقدم النصب على الاستثناء واحد المتاخرات جائز الوجهين
وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا
عمرا احد الا بكرا الا خالدا وان كان مفرغا شغل العامل بواحد منها
ونصب ما سواه نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا وان كان
المستثنى منه اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنى
الا النصب والاول اشتغل به العامل نحو ما اكل احد الا الخبز
الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا فصل استثناء موجب والمعنى كل احد
اكل الخبز الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم يذكر ما استثني منه للمستثنى

الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان نحو ما اكل احد شيا الا الخبز
الا زيدا وفي الموجب لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ
كما يجي نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في
اولهما وفي الثاني جواز الوجهين لانه من غير موجب بسبب نقض
الايجاب بالا فالمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد فظهر وجوب نصب
واحد في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه فيه اي
في الموجب لو يفيد الكلام بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح وعدم الافادة د٥
في غير الموجب نحو ما مات الا زيد نادر فالحكم بجواز التفريغ فيه
الغالب والافادة في الموجب نادر فالحكم بعدمه على الغالب ايضا
ويجر المستثنى بسوى بالقصر وبكسر السين وضمها وسواء
بالمد مع فتح السين وكسرها لانه مضاف اليه وهما اي سوى وسواء
ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير
المعنى البدل ثم الاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والصرف فيصيران رفعا وجرا ونصبا وحاشا عطف على سوى لانه حرف
جر في الاكثر وقد ينصب على المفعولية به ايجابا على انه فعل متعد
فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب اليه المستثنى منه نحو
ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي نزهه عن ضرب عمرو ولا سيما
عطف على سوى ايضا لاضافة سي اليه وما زائدة او الى ما وهي نكرة
غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها والسي بمعنى المثل ولا لنفي الجنس
وخبرها محذوف والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية
فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد موجود في القوم الذين جاؤا
اي هو افضل لاشتغاله في المجي وجاء الرفع فيما بعد لا سيما

وهو اقل من الجر على انه خبر محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة
بجملة اسمية وقل النصب لا بعد بما على ان ما نكرة موصوفة واعني
مقدر وغير عطف على سوى ايضا وهو اي غير صفة في اصله
صنعه لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة
ويعرب غير مه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه
كاعرابه اي المستثنى بالا على التفصيل من وجوب نصبه لو متقدما او
منقطعا باعتبار المضاف اليه او في موجب تام وجواز الوجهين مع
اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ ووجه
اي نوعها
اشتغال اعراب المستثنى له اليه لما اخر
اي الافعال الناقصة وهذه احسن من عبارة الكافية المسند
اي اللفظ الذي اسند الى اسم عايد الى الباب لوجوده في ضمن الجزئيات
المسند بالذات والحقيقة فخرج نحو يضرب بدون فاعله وقايم في
كان زيد يضرب وابوه قايم بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية
وهو اي خبر باب كان كالخبر اي خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرايطه
المذكورة وجواز تقديمه معرفة مشروط بوجود الاعراب اللفظي في
احد المعمولين وهو قرينة هاهنا لاختلاف اعرابهما بخلاف خبر
المبتدا لاتحاد اعرابهما فلا بد في الجواز هناك من قرينة اخرى فله
مخالفة بين الخبرين وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء في خبر المبتدا ظن
مخالفتهما في هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويحذف عامله
جوازا او وجوبا ان يقول ويحذف كان لامتناع حذف غيرها كان
خبرا لغيره وجوه اي في مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعد ان ثم فا ثم اسم
ووجوه نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا
اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا

كان

خيرا وهذا اضعف لضد بي علتي الاول ونصبهما ورفعهما
يتعيهما ن من الاولين وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس
ويجب حذف كان كاما او اما انت بفتح الهمزة او كسرها اي لان كنت
تعبير للمفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف كان اختصارا
فانقلب المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن كان فادغم واصل
المكسورة بلا لام فعملها مامر
عايدا الى الباب المسند اليه نايب الفاعل فلا يرد نحو ابوه في ان
زيدا ابوه قايم بخلاف عبارة الكافية ولا يحذف اسم باب ان
بخلاف المبتدا الا للضرورة الشعرية ولا بد من استثناء ضمير
الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح
التي لنفي صفة الجنس غير التشبيه لقلة النصب في اسم لا بخلاف فيما
سبق المسند اليه الموصول عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوه
في لا غلام رجل ابوه قايم يليها ينفع بعدها فاصلة نكرة مضافا
او شبيها به نحو لا عشرين درهما لك احوال عن الضمير المجرور فلو كان
مطلقا المسند اليه بعدها لوجوده في ضمن المقيد مفردا غير مضاف
ولا مشبه به مع وجود الاولين بني مشتملا على علامة نصبه لتضمنه
معنى من الاستغراقية لكونه جوابا لهل من شيء نحو لا رجل ولا غلامين
لك ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوين عند الجمهور ولو كان المسند اليه
بعدها منفصولا عنها او معرفة او معرفة متصلة وان كان كل واحد
منهما مفردا ان للوصل رفع وكرر وجوبا ليطابق السوال والمراد
بالتكرير النوعي لا الشخصي فيحصل ستة صور اربعة في المنفصل
واثنان في المعرفة وترك نحو قضية ولا ابا حسن لها قد عرفت مما تقدم
وكثر حذفه اي المسند اليه بعدها في مثل لا عليك اي باس المراد فيما

وجيد الخبر كما ان حذف الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم الاجحاف
وفي مثل لاحول ولا قوة اي فيما عطف مع تكرير لا نكرتين مفردين
متصلين وجوه فتحهما على الاصل المذكور عطف مفرد او جملة بتقدير
خبر الاول ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول منونا لا اعرابه ورفعه
عطفا على ولا زائدة فيها فيهما ورفعهما بالابتدا ليطابق السوال ورفع
الاول على ان لا بمعنى ليس او الغاء العمل للتكرير ولا تغير الهمزة الداخلة
على لا شيئا عملها كما في الجار الداخل عليها نحو اذ بيتني بلا جرم وتقييد
المذكور الاستفهام حقيقة نحو الا رجل في الدار والتمني نحو الا ماء ابرده عين
لا يرجي ماء والعرض نحو الا تنزل عندي ونعت المبني من اسم لا
مفردا يليه حالا من ضمير يبني للاتحاد ويرفع حملا على محله البعيد
وينصب على لفظه او محله القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا في الدار والا
اي وان يوجد احد الشروط فلا عرابه رفعا ونصبا لازم لعدم الاتحاد
ويعطف على لفظ عايد الى المبني اي بالنصب ومحله اي بالرفع ولا
يجوز البنا لمكان الفصل بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة
اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا لا يعمل فيها وبعدم التكرير لما علم حاله
من نحو لاحول ولا قوة والبواقي من التوابع اي غير النعت والمعطوف كتوابع
المنادى فيبني البدل اذا كان مفردا وكذا التاكيد اللفظي ويجوز
الرفع والنصب في عطف البيان وجاز لا اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل
نحو لا اخ في الدار لكم لم يجز اثبات الالف وكذا لا غلامي له لا فيها اي لا
يجوز لا اخا فيها وكذا لا غلامي فيها للتشبيه بالمضاف لمشاركته الاول
في اصل المعنى دون الثاني وشاع البنا على الاصل نحو لا اخ له ولا غلامين
له
المشبهتين بليس المسند اليهما فخرج بهذا في
ما زيد بمنت ابوه ولا يعملان في تميم ويبطل عملها بتقدم اي الخبر علي
اسمها

اسمها وزيادة ان بعد ما لضعف عملها وانتقاض النفي بالا فلا يبقي
العمل في مشابهة ليس ولو عطف على خبرها بموجب بكسر الجيم على
عاطف يفيد الايجاب وهو بل ولكن رفع العطف حملا على محل
الخبر او على انه خبر مبتدا محذوف ولا ينصب لانتقاض النفي والا اي
وان لم يعطف بموجب بل بغيره ينصب حملا على لفظ او جر على
توهم تقدير الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدا فقط
موقوف او مبتدا ما بعده او محذوف او ضمير
المضاف اليه في الاصطلاح المشهور ما لفظ نسب اليه اي مدلوله
يصار بالجار المقدر احتراز عن المفعول له وفيه ونحوهما في الحذف والا
وههنا ابحاث الاول ان المجرورات كالخفيفة تشمل الاصلي
مدخول الجار الاصلي والاضافة المعنوية والملحوق مدخول
الجار الزايد واللفظية فكما استوفي قسماها ينبغي ان يستوفي
قسماها وقد ترك المص نصف كل قسم وابن الحاجب نصف الثانية
والثاني ان المعقول والمنقول عن النحاة ان لا تقدير في اللفظية
وتصريح ابن الحاجب بمطلق التقدير تقوية للعمل في نحو ضارب
زيد ومن البيانية في حسن الوجه فاسد لا ستلزامه جواز
نحو الضارب زيد بالاتفاق فلا يتناولها المشهور وغيره كما
لا يتناول ان المجرور بالحرف الزايد كذا ذكره الشريف فكيف يقسم
الاضافة اليهما الثالث ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة
الجمع لا سيما في الوجه الثاني والتفسير بالمفرد لا يصحح الجمعية
باللام والتقوية بمسئلة اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى
الاسم الا بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال
جاء الرجال اذا جا واحد بل بمعناه بطلانه فيما اليه وكونه

بمعنى كل الافراد في ان يعتبر كل فرد كان ليس معه غيره بما
يتكلفوا ان يتعالى بالم يكشف احكام المجرور بالحرف اكتفى بذكرها في
اخر الكتاب ولما كثر الجر بالاضافة بالحرف الاصل لم يرض ابن
الحاجب بتركه راسا فغير المشهور ولما انتفى القيدان في الجر بالزايد
مع صحة الحوالة تركه ولما انتفى احدهما فقط في اللفظية مع عدم
صحة الحوالة ذكرها على وجه يشعر بالخطاب وتنبيها على المعنى
بان اخرجا عن تعريفها وادخلا في تقسيمها بان ارجحا بحملها على
طريق الاستخدام اي ما يطلق عليه اسم الاضافة اما بطريق عموم المجاز
على ما يفهم من كلام الشريف او بطريق عموم المشترك على راي هذا
الضعيف لكن الاطلاق والافراد بالتعريف وصيغة الجمع اما بالنظر
الى افراد المذكور او الى التقدير والحذف حوالة واكتفاء ايجازا فتامل
وشرطها اي الاضافة مطلقا كون المضاف مجازيا باعتبار الاول
والا لزم تقدم الشي على شرطه بلا تنوين ولو كان مقدرا
بمعنى انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج
بيت الله وما عطف على تنوين يقوم مقامه اي التنوين وهو
نون التثنية والجمع بها اي بسبب الاضافة متعلق بكون فقد الاول
لاتصاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ وانها سقطا
في الوجود ايضا فلم يوجد التجرد بالاضافة و ينبغي ان يزيد
او بموكل على ما جاز مع انه لا يفيد في ذلك الجايز من نحو ضاربك
على قول والحسن الوجه الان يعم ما يقوم غير النون نبين
وايضا لما فرضه وتقدير التنوين في المبني وغير المنصرف مع
د تعله للتنوين لكن [illegible] ولا تمكن فيه بناء على ان
فرضه المحال جايز في المانع [illegible] في اللام [illegible] الان
يعم

بعموم التنوين ويخصص الغرض بالوقوع وقبالنزع والاول حذفها
والشرط لا يكفي في وجود مشروط بل لا بد من المقتضي وهو ههنا
تحصيل فايدة في اضافة نحو الغلام فلا تنقض وتكفي اي ما يطلق
عليه لفظ الاضافة لفظية تحديها التقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى
اللسان مع المقصود من الكلام وابن الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة
الى المتكلم الحديث لظاهر او شرفه ومقصوديته بالذات لو كان المضاف
صفة اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة تخرج نحو غلام زيد
مضاف الى معمولها تخرج نحو كريم البلد وخالق السموات والتخفيف
في اللفظ فقط تفيد هذه الاضافة [illegible] سميت بها والمعنى
على ما كان قبل الاضافة ولذا قبل ابقاؤها تقدير الانفصال واما
التخصيص في نحو ضارب زيدا ورجل احد قبل الاضافة بالمعمولية
والتخفيف حذف التنوين ولو مقدرا نحو حواج بيت الله وما يشبه
والضمير في نحو الحسن الوجه واللام اخف عن جار ووصفا والا
ستتار دحكمي فتوصف النكرة بها اي الصفة المضافة الى معمولها
ولو معرفة لعدم اكتساب التعريف وصح نحو الضارب زيد وكذا
نحو الضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون دون الضارب
بعني لم يصح المفرد المعرف باللام المضاف باللام لعدم التخفيف اذ
سقوط التنوين باللام السابق الا لو كان المضاف اليه ضميرا
متصلا نحو الضاربك قيل حملا على ضاربك الذي يحذف تنوينه
لاتصال الغير لا للاضافة اذ لا يتصل التنوين مع الاتصال
فاشتركا في حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين خلافا
الضارب زيد مع ضارب زيد ومع ضاربك فيراد يلزم وجود شيء
بلا شرط ولا مقتضي وقيل اصله ضاربك ضارب اياك بالتنوين

فلما اضيف حذف التنوين وانصل الضمير لانتفاء المانع ثم حمل الضارب
عليه لاتحاد الجزئين فيه انه لا بد في اللفظية وجود الاستعمال بلا
اضافة لكونه في تقدير الانفصال فلما لم يوجد ضاربك بالتنوين
لم يوجد ضارب اياك وايضا ما الحاجة الي الحمل اذ يجوز ان يقال
اصل الضاربك الضارب اياك وايضا اتحاد الجزئين لا يكفي في الحمل
والا جاز الضارب زيد وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب فوجود
النون في الضاربنك والضاربنك واجيب بان النون بمنزلة
التنوين يوذن بانفصال ما بعدها عما قبله فلا يجامع الموذن
بالاتصال فيه انه منقوض بنحو يستحقونك وصله بانه ليس
بمنزلة التنوين من كل وجه الا ترى انه يجتمع مع اللام ويثبت في
الوقف والاقرب ان نحو ضاربك مضاف والتنوين محذوف
لاجل الاتصال والاضافة معا كما في نحو معونك وكلمه وكونه في
تقدير انفصال من جهة عدم زيادة المعني بالاضافة دون
النظر العمل ونحو ضاربنك وضاربيك مجرد او محله باللام مضاف
والنون محذوف لاجل الاضافة ونحو الضاربيك ليس بمضاف
لعدم التحقيق بل هو مثل الضارب زيدا فتدبر وذا اللام نحو
الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام ومضافا اليه اي الي ذي
اللام نحو الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الي
ضميره نحو الضارب الرجل غلامه والا اي وان لم يكن المضاف
صفة مضافة الي معمولها بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون
صفة نحو غلام زيد او يكون صفة غير مضافة الي معمولها نحو مصارع
مصر وخالق السموات فالاضافة معنوية مفيدة شيا في المعني دون
اللفظ

اللفظ فقط وشرطها اي الاضافة المعنوية تنكير المضاف
لئلا يحصل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه
وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن سمي بذلك الاسم نحو زيدنا
خير زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف لتعذر التنكير
وتفيد المعنوية تعريفه اي المضاف مع المضاف اليه المعرفة
لان وضعها المعهودية المضاف في ما امكنت وذا في المعرفة
دون النكرة ثم يستعمل في الاستغراق وغيره كاللام بعينه
مثلا اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد
ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا
قيل جاءني غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه
معهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او
اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة
هذا اصل وضعها ثم يستعمل بدون اشارة وعهد كالاول
فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني الامثل
وغير وشبههما نحو نظير وشبه وسوي هكذا في ما عندنا من نسخ
والظاهر الامثال وغيرها لكونها استغناء عن ضمير تنعوبها ويمكن
ان يجعلا مثل ما لم يشتهر كما في المخصوص الاشارة الا يفيد
الاضافة المعنوية تعريفا مثل الخ منه عدم اشتهار رجل
منها بمماثلة المضاف اليه في شيء من الاشياء او مغايرته فاما
اشتهر يتعرف قيل في وجه الاول لتوغلها في الابهام فيه ان
التعريف للعهد كما سبق فلا يضر التوغل كيف ونحو خلق الله
ومقدوره ومعلومه اكثر ابهاما منها مع افادة التعريف بالاتفاق
ق وقيل لكونها في تاويل المماثل والمغاير فيكون الاستثناء منقطعا فيه

انه يحدثه التعريف بالاشتهار الا ان يقال به يتعين الذات فلا يمكن
تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاشتهار دليل العهد فيكون
الاضافة على اصلها فيتعرف من كل وجه وبعدمه ينهدم العهد
فيكون معرفة اصلا ونكرة استعمالا فيجوز ان يعامل معاملتهما
فيه انا لا نسلم الانهدام والسند سبق وانه يتوقف على وجود
معاملة المعرفة بلا اشتهار كما وجد في ذي اللام كما سبق واني
هذا وتقييد المعنوية تخصيصه اي المضاف بالمضاف اليه النكرة
قيل لان التخصيص تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام قبل الاضافة
الى رجل كان مشتركا بين غلام وامراة فلما اضيف الى رجل
خرج غلام امراة وقلت الشركة فيه فظهر ان التخصيص لم يحصل من
الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر بحصوله بعينه في
غلام لرجل وبالجملة الفرق بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى
فحق ان يسمى معنوية فلا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل
وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفايدة
اللفظية دون المعنوية مما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
ويتقدر من البيانين في الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما عليه
على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذه
التقديرات لا بد منها ولا قرينة عليها والا اي وان لم يصدق كل
منهما على الاخر مثلا فاللام متعين او فيتقدر اللام نحو غلام زيد
وضرب اليوم وعلم الفقه قالوا لا يلزم في تقدير اللام صحة التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فيتفرع عليه
تقدير اللام في نحو ضرب اليوم دون في كما ذهب اليه ابن الحاجب وعدم
الاحتياج الى التكلفات البعيدة في نحو كل رجل ونحو الا راك فيه ان التقدير
غير

غير ان لازم الاول صحة التصريح والثاني عدمها ولذا لم يبين الفروق
المعربة والمفعول له ولو اريد التضمن كما ذهب اليه عبد القاهر ومن
تبعه واعتذروا عن عدم البناء اما بان التضمن يجوز البناء في الاعم
الاغلب او بان المضاف اليه بمنزلة التنوين الذي لا يجامع البناء وكله
ضعيف لا ينتقض نحو غلام رجل لصحة التصريح ولو منع اللزوم ان
لزم بيان فرق اخر لاختلاف حكمهما مالزم عند صحة اللزومين
وان التقدير ههنا بمعنى بمعناه وان المراد بصحة التصريح بحسب
الوضع فلا يضر عدمها في الاستعمال الا ترى ان الظروف اللازمة
لا تنتفي مع عدمه صحة التصريح في الاستعمال فيحكم على نحو كل رجل
واذا بانه يصح فيه تصريح الحرف بحسب الوضع وعلى نحو ابن ومثنى بانه لا
يصح فيه حفظا لقاعدتهم واسند لا لا من الاثر واعلم ان ابن
الحاجب قدم بيان تقدير الحرف ثم الفايدة واخر الشرط نظرا
الى ان الكلام في المجرورات فيناسبه المبادرة الى بيان الجار
الحقيقي وان المقصود اهم بالذكر وعكس المصنف نظرا الى الوجود
اولا والى المقصود الاهم الانفع ثانيا وهو افادة التعريف والتخصيص
واما تقدير الحرف الجار فلايضاح معنى التخصيص والجر فنظر المصنف
ادق وبالقبول احق ولا يضاف صفة الى موصوفها ولا يضاف موصوف
بالعكس الذي هو اضافة الموصوف الى الصفة والمراد بهما الوصف
المذكور والعكس تصويرا والنفي وقوعا فلا تناقض والمراد مع ابقاء
المعنى المفاد بالتركيب الوصفي حاله لان لكل من جزئي التركيب الوصفي والا
ضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر فلا مالكوفيين غير مرتب
الكافية ترقيا وتكميلا واحترازا عن كون الثانية كالحشو وهذا
اولى بالرعاية من تقديم الاعم بالنفي الذي راعاه ابن الحاجب

ولا يضاف الشيء الى مثله في العموم والخصوص مترادفين او متساويين
لعدم الفايدة واول نحو اخلاق ثياب بالاضافة في ثياب اخلاق
بالوصف بان حذف الموصوف وصارت الصفة كالاسم فالتبس فا
ضيف للبيان من حيث انه موصوف ومسجد الجامع في المسجد الجامع
بالوصف بان تقديره مسجد الوقت الجامع وقيس قفة في المثلين
لكونهما اسمين لواحد بان يراد بالاول المدلول وبالثاني اللفظ وبان
ينكر الاول باتفاق الاشتراك فيكون مركب الاراك وفي مثل هذا
يضاف الاسم الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز
اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز تقديم المضاف اليه على
ولا الفصل بينهما بشيء الا بالظرف الحقيقي والجار والمجرور للضرورة
الشعرية كقوله لله در اليوم من لامها والحق في هذا ما قال ابن هشام
في التوضيح وهو ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة جائزة في السعة
اضافة المصدر الى فاعله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر رحمه الله
زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم او ظرفه كقول بعضهم ترك
نفسك وهواها سعي في رداها واضافة الصفة الى مفعولها الاول والفا
صل الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او
ظرفها كقوله صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركو لي صاحبي وكون الفاصل
قسما كهذا غلام والله زيد واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول
لفظ غير المضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء وحذف هو اي المضاف
اليه ويبنى المضاف كما في الغايات وقد يترك على حاله بغير التنوين
وهذا في الغالب اذا عطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك
المحذوف نحو خذ نصف وربع ما حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم
فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء وفيما عداها يبقى على اعرابه ويرد قوله

نحو

٥٦

نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال والمضاف ويعرب اي المضاف اليه
باعرابه اي المضاف وقد يترك على اعرابه كقراءة بعضهم
والله يريد الاخرة بالجر عند عدم اللبس ظرف يحذف فان
التبس فلا يحذفان في السعة ويحذف مجموعهما
اي المضاف والمضاف كما يقال هو مني فرسخان اي
مقدار مسافته فرسخين ويكسر المضاف الصحيح يعني ما ليس
في اخره حرف علة والملحق به يعني ما اخره حرف علة سكنت
ما قبلها باضافته الى الياء ضمير المتكلم وهو اي اليا مفتوح
او ساكنة ويثبت الالف ان كانت في اخر المضاف الى الياء
وقبيلة تقلب الالف يا وتدغم الا الف التثنية فيثبت وتدغم اليا
والواو بعد قلبها ياء فيها اي في يا المتكلم وبفتح ياء المتكلم ولا
تسكن للساكنين نحو قاضي ومسلمي ومسلماي ومصطفي الاسم
التابع اذ البحث فيه فلا يدخل في المحدود فعل وحرف موكدان
وجملة لا محل لها من الاعراب تاكيدا وعطف او بدلا او بيان
والتي لها محل من علم الاسم ولكن فيه بحث يعرف بما سبق والاقرب
ان يقال ذكرها فيها الاستطراد او ايجازا وتكثيرا للفايدة كل ثان
لفظ تبع سابقه في الرتبة في الاعراب ومعنى التبعية اتحادهما
في النوع مع كون اللاحق لاجل السابق لا وقوعهم فلا يرد نحو
الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب
ولما اشتمل عبارة الكافية على وجود الخلل ذكر الجمع وكل الثاني
للافراد والتعريف للماهية وثان غير شامل للثالث فصاعدا
الا بتاويل وباعراب سابقه المحتاج الى حذف المضاف وارادة
النوع وعدم المنع غيرها فلا يتقدم التابع الا العطف بالحرف

بهذيل

للضرورة الشعرية كقوله عليك ورحمة الله السلام وهو اي
ثابت فيه اي المتبوع المذكور التزاما

يرد عليه البدل والعطف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتا
كيد في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول
وزيادة مطلقا لدفعه كما قيل اذ معناه غير مقيد بخصوصية
مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية
موادها فاسدة اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة
مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا
نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبة وكذا
للاحتراز عن الحال كما قيل ايضا لخروجها لذكر التابع فالود على
ما ذكره الرضي ان يقول لو دل على ذات ومعنى غير الشمول فيه
نعم لو اريد الدلالة التضمنية او جعل على صلة الاستعمال وصلة
الدلالة محذوفة وما عبارة معنى مخصوصا بافراد المتبوع
لاستقام لكنه خلاف المتبادر وتبعه اي تبع الدال على ما
فيه متبوعه في التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر لاشتراكه
بينهما فالتبعية حاصلة وحذف الاعراب هنا عن التكرار
وذكر الواو في الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد الافراد كل
منها لذكر او في الاثنين وقدم التبعية على الفايدة لتقدم اللفظ على
المعنى والايجاز على ان ذكر الفايدة استطرادي لان وظيفة
المعاني الم ترانها لم تذكر في غير النعت فحق ان لا تذكر في مثل
هذا المختصر فضلا عن التقديم او في متعلقه لما كان دلالة
النعت السببي على معنى في المتبوع التزاما مثلا اذا قيل جاء
رجل

رجل حسن غلامه فحسن دال بالتضمن على حسن موجود في
غلامه وبالالتزام على كون الرجل عنده حسن غلامه لم
يرضه المص كما ضبطه ابن الحاجب فزاد وتبع الدال على معنى
في متعلق المتبوع اياه في الاولين اي التعريف والتنكير وكان
كالفعل المسند الى الظاهر في الباقي مفردا دايما مذكرا الا ان
يكون فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا فيجب تانيثه او غير
حقيقي او منفصلا فيجوز وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد
الفاعل في تركه بحسب الظاهر وغيره موازنة ومناسبة له حتى
اذا خرج عن الموازنة بالتكسير مثلا ولم يكن مشتقا يجوز
المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه
واسود انصاره وشاعرة اعوانه فظهر الخلل في الاطلاق
فوجب ان تزاد بعد الباقي ان وازنه والا فالوجهان
يخصص النعت متبوعه اي بتقليل الاشتراك في النكرات نحو
رجل عالم او يوضح نحو الظريف ويأتي لمجرد الثناء اي والله
الكريم ولمجرد الذم نحو الشيطان الرجيم ولمجرد التاكيد نحو قوله
تعالى الهين اثنين وليس مراده الحصر اذ قد يجي للترحم
نحو زيد الفقير وللكشف كالجسم الطويل العميق ولما توهم
كثير من النحاة شرطية الاشتقاق في النعت رده بقوله و
المنسوب كتميمي وذو اي لفظ ذو نعت بالقوة مطلقا
اي في جميع الاستعمالات اذ ضعفها الدلالة على ذات
مبهمة ومعنى فيها فاشبها الصفات المشتقة ولفظ اي نعت
لنكرة لمدحها اللام الاول للتخصيص والثانية للتعليل نحو مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية واسم الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا

الرجل قيل لان هذا يدل على ذات المبهمة والرجل على معينة و
خصوصية الذات المعينة بمنزلة معني المبهم فيه ان هذا صا
صالح غير هذا خصوصا في نحو شي او معلوم رجل ولم يصح ان
يقع نعتا والحق ما ذهب اليه البعض من انه عطف على ولفظ
هذا نعت لعلم نحو مررت بزيد هذا او مضاف الى علم نحو غلام
زيد هذا او مضاف الى مضمر نحو زيد غلامك هذا او مضاف
الى مثله نحو غلام هذا هذا قيل لكون هذا في هذه المواضع
لمعنى المشار اليه وفيه انه بمعناه في جميع المواضع وامتناع
كونه نعتا لغير المذكورات لعدم شرطه وهو الموافقة واعرفية
الموصوف او مساواته فلا فرق بينه وبين المنسوب وذو
فالوجه عده معها خاصا اي جاء بوت كلام ابجلى الى الاخر خاصا
بما ذكر لا مطلقا وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية لا
الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل
جاء في رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه الخ اي مستحق لان
يومر بضربه ويعايد راجع الى تلك النكرة للربط مذكورا وتقديرا
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس الاية اي فيه والمضمر لا يقع
صفة قيل لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها فيه
ان ضمير الغايب قد يرجع الى الدال على معنى في الذات الا ان
يقال احمل على اخويه طردا للباب والاولى ان يقال لانه اعرف
المعارف فلا تقع صفة لغيره ولعدم الشرط ولا لضمير مثله لما يذكر
في محله ولا موصوفا قيل لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل عليهما ضمير الغايب والوصف
المادح وغيره وضعف بهذا فلنا جون الكسائي والزمخشري موصوفية
ضمير

ضمير الغايب في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس
من تبيب الكافية وذا اي موصوف اعرف من الصفة او مساو لها
في التعريف اي يجب ان يكون الموصوف ازيد تعريفا من الصفة
او مساويا لها ولا يجوز ان يكون انقص منها ليلا يلزم للفرع
مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه والجمهور ان اعرف المعارف المضمر
ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة وتعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه عند
الجمهور ووصف باب هذا اسم الاشارة بذي اللام شامل
لنحو الذي دون مثله والمضاف اليه والى ذي اللام مع وجود
الشرط المذكور لا بطامه ولا ينتصور دفع الابهام بالمبهم
واما المضاف الى اللام فقيل لانه كالاستعارة من المستعير
والسوال من الفقير فيه انه ان اريد التعريف فمنقوض بنحو
الرجل صاحب الفرس فانه جاير بالاتفاق وان اريد التعيين
ودفع الابهام فلم لا يجوز ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فكما
جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز هذا غلام الرجل مع
انهما في الثاني اكثر ويحذف الموصوف جوازا اذا علم نحو
قوله تعالى ان اعمل سابغات اي دروعا ويجب حذفه نسيا
فيما غلب عليه الاسمية كالفارس والصاحب اي الرجل
عطف على نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في
غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف بعيد ارتكبه البعض
واقتصر على ما يفهم من قوله كومع حرف عاطفة فلا يرد
الصفات مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى الحمد ما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم على راي وبعطف المعطوف

او وقع العطف على المظهر المجرور ثانيا بلا فاصل نحو مررت
بزيد وعمرو والضمير المجرور باعادة الجار او ملابسا بالجار
على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينك وبين زيد لانه
لما اشتد الاتصال بينهما للاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى
بخلاف الفعل والفاعل كانا كشيء واحد فاشتد توهم العطف
على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار
فلذا قدم المص هذا الحكم على تاكيد مخالفا للكافية وههنا بحث
وهو انه يفهم من هذا جواز مررت بزيد وبك بلا اعادة الجار
وهو ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم من
بحث المضمرات او يقال والضمير المجرور بالرفع عطف على
المجرور على انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية
ويمكن ان يجعل من عطف اسمية على فعلية اي والضمير المجرور
العطف ملابس باعادة الجار ثانيا او تبعا فيكون اشمل
واوجز واو المرفوع بالجر عطفا او الرفع مبتدا المتصل ملابسا
او ملابس في باب العطف بفاصل بينه وبين العطف تاكيدا
او غيره ولو وجدت تلك الفاصلة بعدها اي العاطفة نحو قوله
تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا الا للضرورة اي وفقط هذا هو
الاول عند البصرية ويجوزون على قبح من غير فاصل .. ولا ضرورة
وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخص من قولهم اكد بمنفصل
الا ان يقع فصل قالوا في وجه التنصيص الفاعل المتصل كالجزء من
الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على
التاكيد

التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل
طال الكلام فيحسن الاختصار انتهى وفيه نظر اما اولا
فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية المتقدمة فالقول
بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن الا
نصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه مستحسن
فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان
الفصل بكلمة اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد
مما لا يغني ثم ان المص قدم بحث العطف على عاملين لمشاركته
ما سبق في كونه بشرط شيء واجاز الفراء ومعمولي عاملين
عطفا على المجرور واظهر ما قدره غيره دفعا للغلط وجعل
العطف في كلام غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل او جعل على
صلة البنا المحذوف تكلف بارد ولا يدفع الغلط لو تقدم المجرور
عليهما اي المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور عليهما اي على
احدهما على حذف مضاف والا يلزم العطف على ثلثة فيهما اي
في المعطوف والمعطوف عليه والظرف هو الحال والمظروف جزء
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وجوازه لورود السماع وعدم
جواز غيره على الاصل من ان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام
عاملين واذا منع الجواب مطلقا سيبويه ولا وجه لتجويز الاخفش
مطلقا وتوابع المعطوف في حكمه اي في المعطوف عليه فيما يجوز
ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط او مع نفس الا
ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد
والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم

تجرد المنادى عن لام التعريف اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف
لو لم تجرد مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد كونه منادى
مفردا معرفة موجود في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او
بقائم ولا ذاهبا عمرو الا بالرفع اي ذاهب على ان يكون خبرا
مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد
وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى
اسم ما اي يقرر المتبوع عند السامع
بان يدل صريحا على ما دل عليه التاكيد فيه يحصل التقرير ثم قد
يكون ذلك هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى رفع التجوز
او السهو وعدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم
الاختصاص بالنسبة والشمول والصفات الكاشفة
وعطف البيان يقصد منهما الايضاح دون التقرير فيها
بجزء المتبوع وهذا قول ابن الحاجب تقريرها بالتضمن دون
المطابقة المعتبرة في التاكيد ولا يرد عليه مثل اجمعين وكليهما
والصفات الكاشفة على ما توهم اذ لا بد من التضمن المجموع
بالمطابقة واخراج الضمير من الموكد تحكم وهو اي التاكيد
لفظي لو كرر الاول اي المتبوع اما بعينه كزيد زيدا وجوازه
مع اتفاقهما في الحرف الاخير نحو حسن بسن واتى عمر ادفعه نحو ضربت
انت وجريا التاكيد في كل لفظ اسم او فعل او حرف او مركب ومن
هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن
الجواب وهو اي التاكيد وتركه اخص معنوي لو كان الموكد
نفسه وعينه وهما ملابسان باختلاف الصيغ والضمير
لاختلاف المتبوع بالتذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع

والجمع كنفسه ونفسها وانفسهم وانفسهن وكذا عينه اه ويؤكد
الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بهما اي باحدهما لو اكد
ذلك المتصل اولا بمنفصل نحو ضربت انت نفسك اذ لولا ذلك
لالتبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه البارز طردا للباب واما
غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التاكيد اولا بمنفصل لعدم اللبس
نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا لا يجب في غيرهما
لان اجمعين واخواته لا تستعمل بغير التاكيد وكل المضاف الى لا يقع
غير التاكيد الا مبتدا فلا لبس وكله وهو بالضم نحو كله وكلها
وكلهم وكلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة
فكلها بمعنى اجمع وهن بالصيغ نحو اجمع وجمعا واجمعين وجمع وكذا
البواقي والثلاثة الاخيرة لا تذكر بدونه اي اجمع لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلاثة على اجمع
لو اجتمعت لانها اتباع له ويؤكد بكل واجمع ما يتفرق واجزاؤه
حسا كالقوم ولو كان ذلك الافتراق حكما حكميا او محكوما من
الشرع او غيره نحو اشتريت العبد كله اذ الكلية والاجتماع
لا يتصوران الا في ذي اجزاء فاذا لم يصح افتراقها لم يكن في
التاكيد بهما ما يعني غير المثنى صفة لقوله ما يتفرق وكلا وكلتا
وهما له اي يقعان تاكيد المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما
والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد النكرة بهما قيل اي بكلا وكلتا فيه
انه لا وجه للتخصيص بالذكر اذ لا يؤكد بالمعنوي كله غير المعارف
باتفاق البصريين والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة اذا كانت
معلومة المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم
بما عدا النفس والعين فالوجه ارجاع الضمير الى كل واجمع وكلا

وكلتا بعد الاولين واحد الا شتراكهما في اقتضاء الاجزاء
المعرفة وغير المثنى وكذا الاخيران لاختصاصهما بالتثنية
واتباع اجمع في حكم اجمع وكلمات اختصاص النفس والعين بالمعارف
مجمعا عليه لم يذكرهما بخلاف البواقي ولو قيل بهما اي بالموكدات
المعنوية او به اي بالموكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يحمل بهما
تصحيفا من بهما سهوا من قلم الناسخ ولا يوكد المظهر بالمضمر
لكونه كالوصف فكما يجب ان يكون الموصوف اعرف او مساويا
فكذا الموكد ويوكد المضمر بهما اي بالمضمر كقمت انت واكرمتك
وانت ومررت بك انت وبه هو واما نحو زيد ضربته اياه ونحو
اخواخوك لقيت زيدا اياه بتقدير رجوع الضمير الى زيد فبدل عند
النحاة وتاكيد عند الرضي لرجوعهما الى شيء واحد وبالمظهر نحو انا
محمد قلت كذا ومررت به وثم انتم هولاء على قول
اي التابع بالذات من النسبة فقط دون المتبوع فخرج
ما عدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه
مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب الاخبار الذي وقع من
المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل وقالوا بدل
الغلط ثلاثة اقسام ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم يتوهم الغلط
وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس وغلط صريح
كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان الى رجل ونسيان المقصود
وسبق اللسان الى غيره ثم يتذكر ويتدارك ولا يقع الاخيران في
كلام الفصحاء وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول الملفوظ
فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في

وجه

وجه الذي ذكرنا فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا
فيصير بدل الغلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء
لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عا طفة
ونحو اي البدل لكل لو كان مدلول البدل عينه اي عين مدلول المتبوع
في الخارج يعني يتصادقان في الجملة وان لم يكونا مترادفين ولا
متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل بعض لو كان مدلول
البدل جزءه اي جزء مدلول المتبوع في الخارج ايضا كضربت
زيدا راسه اشتمال لو دل بعضه الدال عليه نايب اي على مدلول
البدل اجمالا ولا له اجمالا اي مجملا بغيره اي بغير كل واحد من
العينية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب دل عليه اجمالا
بسلب زيد اذ الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو
الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما
فيقتضي كونه غلامه في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال
وليس كذلك بل هو بدل غلط والا اي وان لم يوجد احد الثلثة
في البدل فبدل الغلط سواء كان هناك غلط او ايهام او نسيان
فيشمل اقسامه المذكورة بخلاف عبارة الكافية الا ان يتكلف
ولو ابدل النكرة من معرفة فالنعت اي نعت البدل لازم لئلا
يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة
لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة
ولا يبدل ظاهر من مضمر كلاه اي بدل الكل الا من غايب لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر ولو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط

فان المانع فيهما مفقود لاختلاف المدلول يقال
انشن بتك نصف واعجبني علمك واعجبتك عليه وضربتك
الحمار وضربتني الحمار   اي متبوعه
فخرج غير الصفة الماشية ولا يلزم من هذا كونه اوضح من
متبوعه بجواز حصوله بالاجتماع غير صفة فخرجت نحو اقسم
بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اي عطف بيان
وبدل من حيث اللفظ في هذا زيد بالتنوين مرفوعا ومنصوبا
اذا جعل عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا والتارك البكري بنظر
اذا جعل بيانا للبكري جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في تكرر
العامل فيكون كالضارب بزيد وقدمرّ امتناعه واما الفرق
المعنوي فغني عن البيان

الكلام في الافراد اما الكلام في المفهوم والحكم فقد سبق
في صدر الكتب وعرفت تعريف ابن الحاجب والمراد غير ما ذكر
من المنادى   وتابعيها وهو مخصص بالاستقرائي بمانية انواع
والقابه اي القاب حركات المبني وسكونه لم يقل وانواعه كما في الاعراب
ان معاني الحركات الاعرابية مختلفة فصار حقايق نحو كانت البنا وكونه
مجرد من حيث عدم دلالتها على شي ضم وفتح وكسر ووقف وقد سبق
في التفصيل في صدر الكتاب   اسم فخرج كان ونحو ذلك
ذا اتيتك وضع لذات او ذات مخاطب فان الضماير موضوعة
بجزئيات باعتبار معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع
له خاص والوضع عام بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب فانهما
موضوعان للمفهومين الكليين فكان هما عامان اد المتكلم
به او المخاطب به فيهما فانهما المتكلم باي كلام كان ومخاطب
كذلك

كذلك او المتكلم به من حيث يحكي عن نفسه او المخاطب من حيث
يتوجه اليه المخاطب فيه انه منقوض بنحو قلت انا كذا وقلت
له انت الان يذهب الي تعدد الوضع واريد الاول واما قولك
انت مخاطبا لنفسك فمجاز وبان لفظ المخاطب كذلك الا
يريد به فيرجع الي الثاني او غايب تقدم ذكره لفظا نحو ضرب
زيد غلامه وان كان ذلك التقدم تقدم معنى بان يكون
الاصل ربط التقدم نحو ضرب غلامه زيد وفي داره زيد وعجبت
من ضرب زيدا وضربت في داره زيدا ويكون جزء مفهوم التقدم
نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او مدلولا بسياق الكلام التزاما
كقوله تعالي ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث
علم ان ثم مورثا وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي
يدل على الشمس قيل ومنه قوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ
النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على المنزل
هو القران مع قوله تعالي شهر رمضان الذي انزل فيه
القران وكذا قوله تعالي ما ترك على ظهرها من دابة فان
ذكر الدابة مع ذكر على ظهر الارض وكذا الفنا مع لفظ علي
في قوله كل من عليها فان فيه ان بعض الدال لما تاخر
كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان
يجعل من التقدم الحكمي وانما لم يذكره المصنف في ذكره
تناقضا اذا مثل ما ذكر فيه قول الرضي التقدم الحكمي
ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه
على محل الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم التقدم نظرا الي
وضع ضمير الغايب ثم قال فان قلت فاي شي الحامل لهم علي

مخالفة تقتضي وضعه بتاخر مفسره عنه قلت قصد التفخيم
والتعظيم لا فظهر من هذا ان ضمير الغايب في التقدم الحكمي
مجاز فان قلت هب انه لا يجوز ذكره في التعريف فهل له وجود في نفس
الامر الثابت
قلت لا بد من تقدمه
الشي عنه قولهم علم شي يعقبه وشرط يسقط ومصدر الحاكم مثلا
قولهم المستتر في حكم الملفوظ معناه انه يجاء بحكم ملفوظية لوجود
اثاره فيه من كونه فاعلا موكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكم
بان المفسر المو متقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا المبني
على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد
في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم وهو
اي المضمر منفصل قدمه لكون مفهومه وجوديا لو استقل في
التلفظ بين اهل اللغة كهما اخوك وهو اي المنفصل مرفوع
المحل وانما كان الى هن ومنصوب المحل كذلك كاياي الى اياهن
تركه اكتفا بما سبق والا اي وان لم يستقل في التلفظ فمتصل نحو
الزيدان ضرباهما وهو اي المتصل مرفوع كتاضربت الى يستتر
المرفوع المتصل في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة
وافعل التفضيل مطلقا مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم
يسند الى الظ قدم الصفة لاطرادها والماضي للغايب المفرد و
الغايبة للمفردة اذا لم يسند الى الظ والمضارع لهما اي للغايب
والغايبة بالشرط المذكور وللمتكلم وانما وحدا ونوع والمخاطب
المفرد دايما به ولم يذكر الاسما ومع انه يستتر فيها مطلقا وامر المخاطب
المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى
وحكما بعيد بخلاف النهي وامر الغايب ومنصوب كيا ضربني

الى اخره

الى اخره ومجرور كغلامي بخلاف المنفصل فانه لا مجرور له فالضماير خمسة
انواع والاولى عندي عدها اربعة اذ الاعتبار للفظ لا للمعنى
والاعداد المتكلم ستة ثم الاصل في الضماير الاتصال للايجاز
فلا يسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل ولو من وجه والتعذر
بامور اشار اليها بقوله وينفصل الضمير لو تقدم على عامله نحو
اياك نعبد اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او فصل بينه
وبين عامله بالا نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما
ضرب انا وعبارة الكافية اعم او بالفصل لغرض ليشمل التنازع نحو
جاءني زيد وانت واما انت او زيد واسكن انت وسعيد اياك
او اسند اليه اي الضمير ما صفة جرت على غير صاحبه نحو زيد
عمرو ضاربه هو فانه لم يذكر هو لتبادر المستتر راجع الى
عمرو لقربه فلما انفصل على خلاف الظ علم ان مرجعه خلاف
الظ وهو زيد وحمل عليه نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلتبس
طردا للباب والمراد بالجري ان يكون خبرا او نعتا نحو مررت من
هند برجل ضاربته هي او حالا نحو جيتماني وجاءني زيد ضاربا به
انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد والمنفصل تاكيد لازم لا فا (على)
بجواز نحو الزيدون ضاربوهم نحن بلا ضعف وهذا داخل
في الفصل لغرض فانك ذكره مع سابقه فذكر عنده وعلى ابن الحاجب
ان لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان المسند الى
الضمير فعلا جاز الاتصال والانفصال لان الانفصال
لا يرفع اللبس في الفعل الا في مواضع يسيرة بخلاف الصفة ونيابة
في الرضي او كان عامله اي الضمير حرفا وهو اي الضمير مرفوع نحو ما
انت قايما اذ المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف المنصوب

نحو انك اذ كان عامل الضمير معنويا نحو انا زيد لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنوي او كان عامل الضمير محذوفا مثل اياك والشر لامتناع
اتصال الملفوظ بالمحذوف عكس ترتيب هذه الثلاثة نظرا
الى العامل فان اللفظ على المعنوي والثابت على المحذوف ولما
فرغ من مواضع وجوب الانفصال بين موضع الجواز ثم الاولوية
والاولى تقدم الاولى لقربه من الوجوب فقال ولو اجتمعا اي الضميران
اي غير مرفوعين الاولان يقول غير مرفوع احدهما اذ لو كان
لوجب الاتصال نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم
يتحقق فلو كان احدهما اعرف من الاخر وقدم الاعرف جاز
الاتصال والانفصال في الاخر نحو ضربتك وضربني اياك واعطيتكه
واعطيتك اياه فان ضمير المتكلم اعرف من المخاطب الاعرف من الغائب
فان المتصل الغير المرفوع له جهتان اتصاله وكونه فضلة فبالنظر
الى الاول يمكن اتصال الثاني والى الثاني للفصل والا اي وان لم
يكن احدهما اعرف او لم يقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو اعطاه
اياه واعطيته اياك للتحرز عن تقديم احد المتساويين او المرجوح
وعند انفصال الثاني يرجح الاول بالاتصال وهو اي الانفصال
اولى في جريان كان اي الانفصال فما الناقصة نحو زيد قايم وكنت
اياه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا كونه خبر المبتدا في الاصل
وشبهه بالمفعول فبالنظر الى الاول يتعذر الاتصال لكون عامله
معنويا والثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى بالرعاية من الشبه
والاكثر في الاستعمال لو انا الخبر بانفصال الضمير لكونه مبتدا وعسيت
الخ ايضا باتصال الضمير لكونه فاعلا للفعل بتارك واتى في بعض
اللغات لولاي بالاتصال وعساه بالاتصال المنصوب فيسوء

تصرف

تصرف في العامل فحمل لولا في هذه المواضع فقط حرف جر وعسى
بمعنى لعل للتقارب بينهما في المعنى فالضميران على اصلهما والا خفش
نصب في الضمير فحملهما مستعارين للمرفوع كما في قولهم
من انا كانت فلولا وعسى على اصلهما وعجب نون الوقاية
التي احترز الفعل عن الكسر الذي هو اخت الجر المختص بالاسم
وكسر نحو لم يكن الذين وقل الحق عارضة بانفصال الكلمة
مستقلة فلم يحتج الى الوقاية مع اليا المنصوبة للمتكلم في الفعل
ماضيا ومضارعا وامرا مجردا عن نون الاعراب نحو ضربني
واضربني وهذا اوجز واشمل من عبارة الكافية وعون
نون الوقاية ولا يجب معهما اي مع نون الاعراب نحو
يضربونني لان كراهة اجتماع النونين عارضة الوقاية
المذكورة ومع لدن وباب ان اي الحروف الستة المشبهة
بالفعل على الحركات البنائية وسكون وكراهة اجتماع
النونين وحملا على الاخوات ويختار نون الوقاية في ليت
لترجح المحافظة على الحمل من وعن وقد وقط بمعنى حسب لترجح
محافظة السكون الذي هو الاصل في البنا على كراهة اجتماع
النونين فيما قبل حرفه وعدم المعارضة في الاخيرين فظهر ان المحافظة
سبب مرجح لا موجب بحذف الصيانة عن الكسر الفعل
ولعل عكسها اي المذكورات فيختار فيه ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف وفي التنزيل لعلي اعمل صالحا وقد اصاب المص حيث
قدم ضمير الشان لكونه ضميرا يلا حظ في عظم شانه وفايدته على ضمير
الفصل الذي يظهر في الصحيح والبحث عنه هاهنا استطرادي للاتحاد
والصورة بحذف نون الوقاية التي هي من ايضا فان البحث عنه راجع

الي ضمير المتكلم فنقال وسبق الجملة ضمير الشان اي الضمير الذي يعنه
الشان ويقوي الضمير انه ضمير غايب مفرد مبهم غير راجع
الي شي يفسر بها اي بالجملة بعده ولا يقع متبوعا لئلا يزول الابهام
المقصود منه لان ذكر الشي مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره
اولا مفسرا فلا بد ان يكون مضمون الجملة شيا عظيما يعتنى به
فلا يقال هو الذباب يطير ويختار تانيثه لو فيهما اي في الجملة
المفسرة مونث عمدة ليحصل المناسبة لا لانه راجع الي ذلك المونث
لان تانيثه باعتبار القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا والتذكير مع ذلك جايز وان لم يتضمن الجملة مونثا
فضلة او كالفضلة نحو انها بنيت غرفة لا يختار تانيثه واتصاله اي
ضمير الشان واستتاره وغيرهما اي انفصاله على حسب عامله
اي اقتضائه فان كان مبتدا نحو هو الله احد واسم ما نحو ما هو
زيد سلطان كان منفصلا وان كان اسم باب كان وكاد مستترا
نحو قوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم وان اسم باب ان واول
مفعولي باب علمت كان بارزا نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله
وقول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد وقل حذف المنصوب كقوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا اما جوازه فلكونه على
صورة الفضلات اما قلته وضعفه فقيل لانه حذف ضمير مراد
بلا دليل عليه لان الجزء كلام مستقل وفيه نظر ويجب حذف ضمير
الشان مع ان مفتوحة مخففة كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وذلك لانهم لما وجدوا المكسورة المخففة عاملة في
الملفوظ مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجدوا اعمال
المفتوحة في الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا عملها في ضمير الشان ثم حذفوه
وجوبا

وجوبا لئلا يفوت التخفيف المطلوب ويقع بين المبتدا والخبر
لو لم يوجد عامل داخل عليهما نحو زيد هو المنطلق ولو
وجد عامل كذلك نحو كان زيد هو القايم ضمير الفصل للفصل
بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع ويكون
اي ضمير الفصل ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة والتكلم
والخطاب والخبر اي حين يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لان
الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من لالحاقه بالمعرفة لامتناع
اللام وهو اي ضمير الفصل حرف لدلالته على غير مستقل وهو
رفع اللبس فلا يكون له حظ من الاعراب اصلا وتسميته بالضمير
لكونه على صورته وبعض ايضا يجعله اسما ملغى لا محل له عند [?]
اللغات في انما وهذا بعيد لعدم نظيره في الاسم والكوفيون
يجعلونه تاكيدا لما قبله وقد سبق ان المظهر لا يوكد بالمضمر اي ضمير — ويدخله
الفصل لام الابتدا نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا يدخل
تاكيد الاسم وقد يخبر عنه اي ضمير الفصل بما بعده فيجعل مبتدا كما جاء
في غير السبعة كانوا هم الظالمون وان ترني انا اقل منك برفع
اللام فيكون اسما ضميرا بلا شبهة
ولما
دل الاسم على الحد الكثير والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة
فيخرج المضمرات والمعارف لان اشارتهما ذهنية ونحو تلك الجنة
وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد اذا عطف
عليه خبر للمذكر المفرد وقيل حال والعامل معنى الفعل المفهوم
من نسبة الخبر الى المبتدا ورد بان الخبر المجموع وايضا لم يرتب ذهب
الي جواز كامن المبتدا وحملوا العامل ما ذكرنا لوجه جعله صدقة

بتقدير المعرف على ما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور
ونظيره قول صاحب التلخيص في الفصاحة في المفرد وقدر التفتازاني
الكاينة وقال الشريف اصاب في ذلك رعاية جانب المعنى ثم قال
ونحو على هذا امثاله من التراكيب دراع فيها جزالة المعنى وان
احوجك الى زيادة تقدير في الالفاظ والاوجه ان يجعل اسما الاشارة
بمنزلة باب وفصل او خبر محذوف او مبتداه وذا مبتدا والمذكر
خبره ويمكن ان يجعل ذا مبتدا ثانيا بتقدير متعا خرا والمذكر حال
من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وذان وذين رفعا وذين
نصبا وجرا المثناه اي المثنى المذكور وتا وتي بقلب الالف
ياء وته بقلبها ها بغير صلة وتهي بصلة اليا وذه وذهي
كته وتهي وذي قيل الاصل لكونها بازاء ذا للمونث وتان وتين
لمثناه وهذا يدل على ان الاصل تا واولاء بالمد والقصر لجمعهما
اي المذكر والمونث واتي في بعض اللغات مثناهما اي ذان
وتان بالالف مطلقا في الاحوال الثلثة قيل ومنه قوله تعالى ان
هذان لساحران على قراءة تثقيلان وتدخل الها للتنبيه على
اوايل هذه الاسما ما لم يلحق اللام اخرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما
اي بين الهاء واسم الاشارة القسم نحو ها بالله ذا والضمير المرفوع
المنفصل نحو ها انتم اولا وقل وقوع غيرهما ويتصل باواخر هذه
الاسما حرف الخطاب يعني الكاف تنبيها على حال المخاطب من التذكير
والتانيث والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه من
الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد
بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع لو نوع الظرف اسقاطها
ومنع مستندا نحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه
ولا يخفي

ولا يخفى ان هذا كله على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة واني
هذا فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب خمسة وعشرين اذ
حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة
لاشتراك الجمعين فيضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر مثالها
ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وذانك الخ وتاك وتانك الخ واو
الخ وجا افرادهما اي اسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا في تلك
جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مثنى
او مجموعا بتاويل ما ذكر او نحوه ويلي اي اسم الاشارة باللام والكاف
نحو ذلك الا النون المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد و
بالها نحو هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط وبغيرهما اي المذكورات
من اللام والكاف والهاء والنون المشددة للقريب وثم بفتح
التاء وهنا بضم الها وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد
النون وهو الاكثر وجا كسر الها للمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب والطرفان للبعيد
واما ما عداها فتستعمل في المكان وغيره الاسم الموصول ما لا
يصير جزءا من الجملة الا بجملة خبرية لا انشائية وعايد نقص التمام
لانه انما يتم ان لو كان الاعراب لمجموع الموصول والصلة وليس كذلك
والصلة لانها تساويه في المعرفة والجهالة وتقييد العايد بالضمير لانه
عام كعايد المبتدا كذا ذكر المالكي في التسهيل وحذفت الخبرية
مع العايد من اللتيا مصغر التي واللتي اي الداهية الصغيرة
والكبيرة والمحذوفة من فصاحة امرها كيت وكيت وكثر حذفه
اي العايد مفعولا وقل مبتدا ومجرورا وقد اصاب في زيادة الكثرة
اذ لولاها لا وهم احدا اختصاص الجواز وهو اي الموصول الذي

للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث وجاء حذف اليا
فيهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان واللتان بالالف
رفعا وبالياء نصبا وجرا والالى ويجا العلي جمع الذي
من غير لفظه وقد يجي للمونث والذين جمع الذي من
لفظه وهما اي الالى والذين لاولي العلم خاصة خلاف
مفردهما ومثناها وجاء حذف نونها اي الثلثة للطول
بالصلة وجا الذون لجمع المذكر ويجوز حذف نونها
ايضا ولو قدم لكان احسن والاي بالهمزة مكسورة
فقط واللاي بيا مكسورة فقط واللاي بيا ساكنة
فقط واللاتي بهمزة وياء واللاتي بتا وياء كلاهما جمع التي
وقد تستعمل للمذكر واللواتي لجمع المونث والالف واللام
اي مجموعهما كذا في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني
لا اللام وحدها على ما هو المختار في حرف التعريف فعلي
هذا فالوجه ان يقول اداة التعريف ولما كان اسما واحدا ارجع
اليه ضمير المفرد والمذكر في قوله وصلته اسم الفاعل واسم المفعول
بسبب كان يصاغان من الجملة الفعلية لامكان سبك
اسم الفاعل مع فعله بما فعله مبني للفاعل وسبك اسم المفعول
مع نايب الفاعل بما فعله مبني للمفعول فهي الصورة مفردان
وفي المعنى والحقيقة جملتان فلا يختل تعريف الموصول اعلم
ان الصرفيين وضعوا التمرين للمتعلم فيما تعلمه وتذكره و
اختاروا باب كيف يبني فلان من فلان كذلك النحويون
وضعوا لاجل ما ذكر باب الاخبار بالذي فانه سبب لتذكر
كثير من مسايل النحو وميزان يعرف به مراتب المتعلمين في
الاختصار

الاستحضار وسرعة الانتقال فاراد المص بيانه فقال
ولو اخبرت بها اي بالموصولات المذكورة عن لفظ في جملة
لكن جرت العادة عند التمرين بالذي والبا للاستعانة
اذ الموصول المخبر عنه صدرته في الجملة الثانية الموصولات
مبتداءة لكونها معلومات المخاطب وجعلت ضميرها اي
الضمير الراجع الي الموصولات كائنا محل المخبر عنه في الجملة
الاولى من باب التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام او
الاخبار في الاول بمعنى الجواب وفي الثاني بمعنى السوال
او نظر الي المعنى والمال دون اللفظ فان الموصول مع صلته
دال ابدا على الوصف الذي هو الخبر في الحقيقة بخلاف المسول
عنه فانه دال على الذات في الغالب ولهذا السر يقال اخبر في
عن زيد في ضربت زيدا بالذي فيقال الذي ضربته زيد فيعكس
في الظاهر ويظن انه لم يطابق الجواب السوال لكن المطابقة حاصلة
في المعنى والمال على ما بينا وهو المعتبر ولذا لو قيل اخبرني زيد
في ضربت زيدا عن الذي فقيل الذي ضربته زيد كان في
في غاية الركاكة والتعويل على هذا عندي ثم على الثاني
واما الاول فهي غاية الضعف لان فيه اخراج الباء عن صلة
المذكور مع كونه في غاية الندرة وفوت مقابلته بعن مع كونها
في غاية الشهرة وتغليب المعلوم على الغائب واخر الخبر عنه
جزاء الظاهر كشرط الاخبار بالالف واللام لانتقالها مما سبق
ولو تعذر شي مما ذكر تعذر الاخبار بالموصولات كضمير الشان
لوجوب تقدمه على الجملة فيتعذر تصدير الذي وتاخيره والموصوف
بدون الصفة والصفة بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير

عملها لما مر واما بمجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما
نحو الذي ضربته زيد العاقل والمضاف بدون المضاف اليه لان
الضمير لا يضاف والمصدر العامل بدون المعمول لتعذر عمل
الضمير فظهر ان ترك المصدر او جزء وافيد والحال والتمييز
للزوم تنكيرهما والضمير المستحق لغير كالاي الموصولات وما اشتمل
عليه اي على ذلك الضمير لامتناع جعل ضمير الموصول محلهما لانتفاء
ذلك الغير بلا ضمير وكذا عما وقع في الجملة الانشائية لامتناع
جعلها صلة وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم معناه فلا
يصح جعل الضمير محله وما عطف على الذي في قوله وهو الذي
او على الالف واللام اي من الموصولات لفظ ما ولما كان مشتركا بين
الموصول وغيره دفعا لتوهم الاختصاص وتكثير الفايدة فيكون
قوله استفهامية اي منسوخ الى الاستفهام بكونه جزء معناها
كلاما مستانفا بتقدير يكون او يجي ولو زاد الواو لكان احسن
ويحذف الفها اي الالف بالاستفهامية مع الجار المضاف نحو كتابه
م عندك والحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين
الموصول ونحوه ولذا لا يحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالا
ستفهام وتقلب الفها هاء كمه وفيه نظر فانه هاء السكت كما هنا
وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح للناس من رحمة فلا ممسك لها
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب واما بجملة كقوله ربما
تكره تكره النفوس من امر له فرجة كحل العقال ونامة غير محتاج
الى صلته وصفة وموصوف واستفهام اما بمعنى شيا والشي
نحو قوله تعالى فنعما هي وصفة نحو مثلا ما اي مثلا عظيما او حقيرا
او نوعا من انواع وقد من الموصولات ومن وهي كما في الوجوه الاتية
التام

التام والصفة فمن لا يكون احدهما وخصت من بما يعلم وخصت
ما بمن لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه وتفسير وما سويها
مجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان اي من
وما على الواحد والمذكر وغيرهما اي من المثنى والمجموع والمونث
ولفظهما مذكر والحمل عليه اي على اللفظ المذكر المفرد في ما كان
معناه مثنى ومجموعا او مونثا اكثر من الحمل على المعنى وتظهر
ثمرة الحمل في الصلة والصفة والضمير ولا يقعان اي من وما
موصولتين وموصوفتين معا بخلاف باب الذي فانه يقال
مررت بالذي اكرمته الظريف ولا يقال بمن اكرمته الظريف
لانهما معرفتان موصولتين ونكرتان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما منفرد
واي للمذكر واية للمونث وهو اي كل واحد منهما كمن في تسعة عنهما
الاربعة وانتفاء الانثيين فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والا
ستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو ايما تدعوا والموصوفة
نحو يا ايها الرجل واما اي في نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
فاستفهامية نقلت الى الصفة فكانه لعظم شانه وكماله بلغ مرتبة
لا يعرف كنهها فيسئل عنه ويعرب كل واحد منهما من بين
الموصولات ما لم يحذف صدر حشوه اي صلته سماها حشوا لا ذيها
كالفضلة لان الموصول هو الاصل والصلة كالمفسر ولهذا يقال
الاعراب للموصول فقط كما يقال للموصوف والمضاف فمن هذا
ظهر اصابة المصنف في ترك التام في تعريف الموصول وانما بني على الضم
للتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منويه فتاية
الغايات نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا ولم يذكر بناء الموصوف في نحو يا ايها الرجل سبقه في

المنادي قال سيبويه والاعراب ايضا جيد ولا يلي كل واحد
من اي واية الفعل الا المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار
بل لا اضرب او ساضرب فان ابن السراج لان ايا بعض
لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا علم
البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضع له ومن الموصولات
ذا بعد ما الكاين للاستفهام كماذا صنعت وهو اي ماذا اما
بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق السوال في كونهما اسمية
ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او اي شي فالنصب اولى
في جوابه ليطابقا في كونهما فعلية ويجوز الرفع على انه خبر محذوف
ومن الموصولات ذو الطائية اي المنسوب الى بني طي وهي في
اشهر اللغات مبنية لا يتصرف تقول جاءني ذو فعل وذو
فعلا ورايت ذو فعلو وقد تغير في التذكير والافراد وغيرهما
اي التانيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا
على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذوا
اعرف وهولاء ذووا اعرف او ذوات اعرف ومنهم
من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمونث ويوحدان
في كل حال ومنهم من يقول في جمع المونث ذوات مضمومة
في الاحوال اصله اسماء معاني
الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل فات معان هي معاني
افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا وقد مر في صدر
الكتاب وجه كونها اسما ما اسم خبر محذوف راجع الى
اسم فعل اذ التعريف للماهية لا للافراد ولا يمكن ادعاء
العلمية اذ لا يقال مثلا رويدا اسما الافعال وقس عليها
ما يسمي

يسمي من الاصوات ما والمركبات ما وايراد صيغ الجمع للتنبيه من
اول الامر على تعدد الافراد فعلى هذا المناسب فيما سبق
ان يقول المضمرات والموصولات كان بمعنى الامر قد مر
لكثرته او الماضي قبل ما قيل ان بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع
فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع للحال لان المعنى على
الانشا الحالي فيه ان يقال انما الباعث والدليل على كونها في الاصل
بمعنى الماضي ثم نقلهما الى معنى الانشا الحالي ويكفي في بنايها كونهما
بمعنى الفعل الذي الاصل فيه البنا لعدم مقتضي الاعراب واعراب
المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كرويد
بمعنى امهل وهيهات بمعنى بعد وفعال اي ما كان على زنته من
الثلاثي المجرد بمعنى الامر الظرفان حالان من ضمير قياسي منسوبا الى
القياسي عند سيبويه بشرط كونه متصرفا تاما فلا يقال انعام
ولا كوان وكان عليه ان يذكرهما ولا يرد عليه ان لا يقال قوام
وقعاد واذ لا يشترط في القياس سماع كل الافراد وبين شارح
لب الالباب دليل سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه وفعال صفة
مونثة كفساق بمعنى فاسقة قدمها لتحققها بلا شبهة بخلاف
المصدر المعرفة فان الرضي يشكل فيه معرفة كفجار بمعنى الفجرة
وعلما للاعيان لا للمعاني كالثالث جمع اشارة الى كثرة الافراد
مونثا المنصوبات احوال من ضمير مبني لمشابهته الاول في الزنة
والمبالغة المشابه للمبني الاصلي في اتحاد المعنى فيه ان جهتي المشا بهة
مختلفتان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بنا المنادى
المفرد المعرفة وذا اي ما كان علما للاعيان المونثة يعرب في
لغة بني تميم كحذام وقطام الا فيه راء فان اكثرهم يوافقون

للحجازيين في بنايه لحضار لانهم احرص للامالة لاسيما في ذوات
الراء والمصحح لها كسرها فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في
مخرجه كالمكرر فاختير فيه البنا لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح
وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة
مبني وان ضموا ما ذكر الحجازيون للغا ما ذكروه لكفايته
الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان
يضم ما ذكرنا والحصر دون الضميمة في عرف
النحاة ما لفظ حكي به صوت غير موضوع للمعنى بدلالة تنكبره
واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات والحكاية
اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق ادخ او اخ واما بما شابهه
نحو قال الغراب غاق اي عاق صوت الغراب او قلت غاق
قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب
وتخصيص الحكاية بالقسم الثاني وهم شمولها للكل معنى وحكما
والغرض الاصلي من النحو معرفة التراكيب كاخراج ما وقع فيها
وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم يخص المبنيات بما ذكر
والتعليل بانه اتم لا صوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في
عرف النحاة اعم للاسم وهو الكثير المحكي وبهذا الاعتبار عد من اقسام
الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الا
عتبار ولم يقل اسماء الاصوات وبانه يصير القسمان قسما واحدا
سهوا اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكايته ثم قال
في سبب بنا الاصوات عا غير الحكاية هو انتفا التركيب وقيل انه
مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كون غير التركيب
معربا

معربا موقوفا وبدل عليه جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناع
في نحو اين وفي المحلية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه
من جهتين والذي عندي انه لما تقشى او تعذر الحكاية
عن الصوت بنفسه قصد وا غاية المشابهة ممنوعا عن
الاعراب لئلا تنقص وتحريك اخر نحو غاق في التركيب بالكسر
لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري كطق بفتح الطاء وكسرها
وسكون القاف حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض او صوت
للبهايم كهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض النحاة
هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي دار
انه الحق لدخوله في حدها بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير
موضوع صادر عن الانسان دال على معنى بالطبع عند الا عجاب
ووي للمتندم واه للمتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس
بكلمة وحكم اخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم
الاول وقد سبق الكلام فيه المعدودة من المبنيات
ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار عد
من اقسام الاسم ومنها ما بني على حالة الخمسة عشر والمراد بنا
جزء وهو كلمة ما لفظ ركب من اسمين او فعلين او حرفين
او غيره موضوعين او مختلفين في الاصل ملك بما بلا نسبة تعلق
مفهوم من ظاهر التركيب فخرج نحو قام زيد وعبد الله وتابط
شرا فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا عاطفا او جارا البنا قيل ما الاول
فلوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف فيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البنا على ما تقدم

بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا كباب
حادي عشر يريد ما دون العشرين وفوق العشرة سواء
اريد المتعدد وهو احد عشر واحدى عشرة الى تسعة عشر وتسع
عشرة والتضمن فيه ظاهر واحد والواحد من المتعدد وهو حادي
عشر الى تاسع عشر وتضمنه غير ظاهر اذ ليس المعنى حادي عشر
نحو وجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة
الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته
فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين
ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف
الثاني لفظا على تلك الصورة من حيث المعنى على العدد المشتق
هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون
والمعنى واحد الاثني عشر واثني عشر ثم فان الاول منهما
معرب قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف
النون واعرب وقيل اجرا الباب التثنية مجرى دهم الذين والنصب
يناسب الرفع في الاشتراك بين الاسم والفعل واما الجر والرفع ففي غاية
البعد لرعاية الترقي من الاضعف اعني الجر لعدم وجوده في قسمي
المعربات الى الاوسط اعني النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى
اعني الرفع لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل ينبغي زيدا اذ شغل
بقوله بعد كل واحد منها عنه اشتغل ذلك الفعل او شبهه اي بكل احد منها
اي عمل فيه لا في ضميره ولا في متعلق ضميره وعمله بحسب المميز نحو كم يوما
صمته ورجلا ضربته وجاز النصب على شرط التفسير في مثل
كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدا وخبر ولما اقتضيا الصدر
لم يجز دخول حرف الشرط والتحضيض فلم يجب النصب على شرط
التفسير

التفسير في كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدا وخبر ولما اقتضيا
الصدر لم يجز دخول حرف الشرط والتحضيض فلم يجب النصب على شرط
التفسير والا اي وان لم يكن كل واحد منها مجرورا او منصوبا وجوبا
وجوازا فمرفوع لكونه مجردا عن العوامل اللفظية خبر لو كان كل واحد
منها ظرفا بان يكون مميزا ظرفا نحو كم يوما سفرك قدمه لوجود رتبة والا
اي وان لم يكن ظرفا فكل واحد منها مبتدا نحو كم مالك بهذا الطلاق
على مذهب سيبويه فانه يخبر عنه بمعرفته عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غيره خبر مقدم وكذا اي مثل كم في وجوه الاعراب اسماء
الاستفهام والشرط لكن لا يتاتى الرفع على الخبرية من وما الاستفهامية مبنيين
لامتناع ظرفيتهما وكذا في اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها الا
الفعل وهو لا يصلح للابتدا وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين واني
واذا لم يجز عاد نحو من ابن منصوب على الظرفية ابدا وترك بيان
الوجوه في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة لانه في صدد التوابع لا في بيان
اعراب الابيات المعهودة عند النحاة في باب البناء
كرر كم الا اذا كان واحدا وهو اي الظرف مطلقا معربا ومبنيا
لغو ان كان جارا او مجرورا مستقرا اي مستقر فيه معنى عامله ومنتقل
اليه عمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة لو تعلق ذلك الظرف
بعام كالكائن والحاصل والموجود والمستقر فانها عامة لكل الموجودات
حذف من اللفظ نحو في الدار زيد وعمرو من قابل والا اي وان لم يتعلق
بعام حذف سواء تعلق بخاص نحو زيد اكل في الدار او عام ملفوظ نحو
قوله تعالى ولم يكن له فالظرف لغو فضلة مستغن عنه ابدا لا ينتقل الشيء
من الثلاثة المذكورة ولا الاعراب في نفسه واما النصب المحلي في نحو مررت
بزيد فللمجرور لفظا اذ الجارة وسيلة في افضا معنى العامل

اليه فصار ذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فخو ابعض
بعض المعرب بين الجار مع المجرور منصوب المحل ساعة او
نحوه بتسمية الكل باسم الجزء منها اي من الظروف المبنية ما
ظرف الجملة خبر الظروف وما بينها اعتراض ومستانفة قطع
اضافته بمحذوف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه
فكانه لم يقطع فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله
تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى في الحالين واحد
وقال بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسي في المعرب
وقال الرضي الحق هو الاول كقبل وبعد وتحت وفوق
وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن
عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال
بنيت لاحتياجها الى المحذوف وعلى الضم جبرا لنقصانها
باقوى الحركات ومثله اي مثل الظرف المقطوع عن الاضافة
في البناء على الضم لا غير وليس غير للاشتراك في العلة المذكورة
وقيل لشبهها بالغايات في شدة الابهام فيه ما مر من عدم
الانتاج ولو قيل لاحتياج للغاية الواسطة وشرط بناء غير تقارنه
بلا او ليس اذ لم يسمع في غيرهما وحسبنا للاشتراك المذكور ايضا
وقيل لشبهه بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا
من الغرائب اذ فيه ثماني اعاجيب ما مر غير مرة واستعارة
من مستعير المستعير وسؤال من سائل السائل الاداء الفقير وعدول
من اقوى المشابهة وهو اتحاد المعنى وطيها وهو الابهام الى الادنى
وهو كثرة الاستعمال ... ومن الاصل الى الفرع وعدم
التعرف

التعرف فرع الابهام على زعمهم ولغوية توسط غير لتحقق مشابهته
حسب بالغايات بل توسطها ايضا لتحقق مشابهته بالحرف
لما ذكرنا ومنها اي من الظروف المبنية وتركها انسب حيث للمكان المبهم
ويضاف الى الجملة اسمية او فعلية اضافة او زمانا اكثر وقد
يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فيعربه بعضهم
لزوال العلة البناء وهي الاضافة الى الجملة المعهودة من مبني الاصل
والاشهر بقاؤه وعلى بنائه لشذوذ الاضافة الى المعرف وتلك الاضافة
الى الجملة لا توجب البناء لتخلفه في صور كثيرة بل لزومها وعن الخوض
ما نحو حينما تجلس اجلس بناؤه لتضمن معنى ان واذا عطف
على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا غيره اي غير المستقبل
يعني الماضي نحو اذا طلعت الشمس ويأتي اذا له راجع الى غيره
كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وفيها اي اذا معنى
الشرط واذا اختير معها لمناسبة الشرط الفعل ولم يجب كان ولو
لعدم تاصله فيه وقد يتجرد اذا من معنى الشرط للظرفية كقوله
تعالى والليل اذا يغشى ويستعمل اذا اسما بلا تقدير فيرفع
ويجر نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ومنعه الرضي الرضي
لعدم الشاهد وجاء اذا للمفاجاة فيدخل المبتدا غالبا
عدلا عن اللزوم ليلا ينتقض كما سبق في باب الاشتغال وتاويله
بالفعلية تعسف واذ للزمان الماضي وان دخل غيره اي الماضي
كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين ويدخل الجملتين الاسمية والفعلية على
السواء لعدم معنى الشرط ولو قال ويستوي الجملتان لكان اظهر
واتي اذ للمفاجاة نحو بينا عند فلان اذ طلع رجل فيدخل الماضي
واين وانى استفهاما وشرطا حالات بتسمية الدال باسم المدلول

للمكان ومتى فيهما اي في الاستفهام والشرط وايان استفهاما
كلاهما للزمان المبهم وكيف استفهاما اي لا بمعنى الصفة لا الزمان
وهو جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال فان كان اسم فهو
خبر نحو كيف انت وان فعل فحال نحو كيف جيت وقدم الاحوال
لاشتمالها على سبب البناء على الظروف ومذ ومنذ ذكرهما في الظروف
وان لم يكونا ظرفين لمناسبتهما لها في الدلالة على الزمان اما
كانا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع الا ان يؤول
بالمفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اي زمان المصاحبة
المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو ما رايته مذ يوم لقيتني
فيه لانه لا فايدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل للعلم به او جميعها
اي او جميعها اي وبمعنى جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بيانه
مفردا او مثنى او مجموعا وقد يدخلان الفعل نحو ما رايته مذ سافر
قدمه لظهور احتياجه الى المحذوف والمصدر نحو مذ سفره وان
مخففة نحو مذ ان سافر وان مشددة نحو مذ انه سافر ولم يكتف بواحد
لاحتياجه في التحول الى التكلف البعيد فيقدر زمان مضاف
وهو اي كل واحد منهما مخبر عنه بما بعد خلافا للزجاج فانه عنده
خبر عما بعده ويلزمه كون المعرفة خبرا عن نكرة في نحو مذ يومان
فلضعفه لم يذكره المص ومنها اي ومن الظروف المبنية وقد عرفت
ما فيه لدى بالف مقصورة ونحو لدن بالضم بضم الدال وسكون النون
والذي على ثلثة فلذا زاد ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح الدال
ولدن بكسرها ولدن بفتح اللام وضمها وسكون الدال وكسر النون
ولد بسكون الدال ولد بضم اللام ولد بضم الدال كلها بمعنى عند وقط
بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات للوقت الماضي

وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور للزمان المستقبل
المنفيين فعلهما كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو
عوض العايضين اي دهر الداهرين الدهر يبقى على وجه الارض
الدهر وجاز الفتح اي البناء على الفتح في الظروف مع اضافة الجملة
نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن قراء
بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب
لعدم اللزوم ومع اضافة اذ كقوله تعالى من خزي يومئذ
فيمن قراء بفتح الميم للاكتساب بواسطة وكذا في جواز البناء
على الفتح مثل وغير مع اضافة ما وان وان سبق وجه الزيادة
وسبب جواز البناء ما ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة
للظروف المذكورة لما عرفت من تحقق سبب الايراد في الظروف
امثلتها قيامي مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم واقول
غير ما تقول وان تقول وانك تقول اعلم ان الاسم تقسيمات
متداخلة باعتبارات مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبني باعتبار
اختلاف اخره بالعامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة والنكرة
باعتبار الاشارة الى معهود وعدمها والى المونث والمذكر باعتبار
وجود العلامة وعدمها والى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار
دلالته على اثنين او الاكثر وعدمها والى المنصرف والجامد باعتبار
الاشتقاق وعدمه المنصرف الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة
والتفضيل باعتبار اختلاف معناه فاراد المصنف ان يبين هذه
الاقسام لكن ترك منها المفرد الجامد لكونهما سماعيين ومعرفتهما
على التفصيل تحصل من اللغة وعلى الاجمال من مقابليهما
وزاد اسماء العدد لان لها احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها

لساير الاسماء في التانيث والتذكير ولذا ضبطا البيطا موخرا
عنها والبحث عن هذه الاقسام سوى المتصرف ليس من
المسايل بل اما من المبادي كالتقسيمين الاولين ولكون الا
حتياج الي الاول اشد قدمه ق لما كان المعرفة والمونث
وجوديين داخلين تحت الضبط قدمهما وحال مقابليهما
كحال المفرد والجامد ولكن فيهما نوع خفاء فذكرهما بخلافهما
واما من مباحث الصرف كالاخيرين والبحث عن المتصرف
من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة من الصرف ولذا
تركه المص   ما اسم فيه تعين فقط كالمضمرات والاعلام
والمبهمات فان الاشارة داخلة في وضعها او مع غيره
كالمضاف او في مجاوره كذي اللام والمنادي فالاشارة
خارجة عن وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاور واما ارادة
هذه الثلثة من فيه فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب
المصرح بعموم المجاز ان وجد معني مشترك وقرينته اشارة
ذهنية الي معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو
اسد فانه وان كان فيه اشارة الي حقيقة معينة لكن لا من
حيث التعيين بخلاف اسامة بدل تعريف الكافية لعدم
تناوله المعرف باللام والندا والاضافة لما عرفت وهي اي
المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب فضمير الغايب فالاعلام
الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان فالمبهمات اسماء
الاشارة والموصولات فالمعرف باللام العهدية والجنسية
المنقسمة الي الثلاثة والمعرف بالندا كيا زيد والمضاف معنى
ان لم يتوغل في الابهام مثلا الي احدها بالذات كغلام زيد ربما
كيد

كيد غلام زيد كهو خبر يريد انهما متساويان في التعريف وما دخله الفا
فتعريفه انقص مما قبله وما فيه الواو فمساو وفي هذا بعض المخالفة
لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان ما عدا العلم معلوما
حدا وحكما خص العلم فقال والعلم في اصطلاح النحاة ما اسم
او معرفة لا يتناول غيره راجع الي واحد معين فخرج غير العلم نوع
واحد فدخل الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع بخلاف تنا ول
نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد عام بقي ان نحو اسامة
غير داخل في هذا الحد الا ان يدعي ان تناوله للافراد مجاز ساء
ويحدث عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد فالتحقيق فالتحقيق
ما قال ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقديري
كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وتعرف
اي العلم باللام وجوبا لو ثني او جمع بعد العلمية نحو الزيدين
والزيدين واما حال العلمية كابانين   متقابلين ويرحات
فلا لام او سمي اي العلم اي جعل العلم علما بها اي باللام كالنجم
غير صفة حال منه نايب الفاعل ومصدرا او غلب اي جعل العلم
غالبا في معين يريد كون العلمية بغلبة الاستعمال لا بوضع وا حد
معين بها اي باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول اللام لو سمي بها
اي باللام او بدونها صفة كالحسن قال الرضي وهذا ليس بكلي
اذ لا يقال المحمد والعلي ومصدرا كالفضل فيما عداها يمتنع
اللام ولو جعل لفظ مبني علما له اي لنفسه فالحكاية على بنائه عا لنه
وقد يعرب نحو ليت بنصب ولو جعل مبني علما لغيره اي لغير نفسه
فالاعراب واجب كما اذا سمي رجل بليت   في
الاصطلاح ملواه ايما ذكرنا اقسام المعرفة   في عرف

النحاة ما اي اسم فيه التاء ولو كان ذلك التا مقدرا نحو نار وعقرب
قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التا مقدرة في الجميع وان
كانت في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي
فحكموا فيه ايضا بتقدير التا قياسا على الثلاثي ذهابا الاصل
وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذ نحو قديديمة ووريئة فظهر
ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل والالف
مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمرا ما اسم
عداه اي لم يكن فيه احدى الثلاث في هذا التعريف ابحاث
الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء في الوقف يخرج نحو
صافنات واخت وبنت وان اريد المطلق فلا بد
من التقييد بعدم الاصالة وان لم يقيد بالاخر دخل
نحو نزاله وتكلان وان قيد بالاخر الحقيقي خرج
نحو ضاربتني وان بمعنى الكون بعد الاصول خرج
نحو اخت وان اريد تاء التانيث لزم الدور والثاني
ان من المونث صيغا موضوعة كهي وها وانت
وبا نحو انضربين ونون ضربن وتاونه وهذه وهند
وكلتان وشتان وكلها داخلة في حد المذكر والثالث
ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد المطلق فلا منع
وان اريد ما للتانيث يلزم الدور والجواب انا نريد الا
عم من الحقيقي والكون بعد الاصول وتقدر التا في الامثلة
المذكورة ونمنع التانيث بالصيغة طردا للباب وحفظا
للقاعدة تسهيلا للضبط ونريد الالف الذي صار مستقلا
في منع الصرف وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن

ان

ان يقال التعريف لفظي يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور
وهو اي المونث حقيقي لو كان بازائه اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان
كامراة فانه بازائها رجل وناقة بازاء جمل والا اي وان لم يقابله ذكر
من الحيوان فالمونث لفظي كظلمة وعين ولو اسند المشتق
فعلا او غيره الى ضمير المونث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو
طلحة اي علم المذكر فانه لا يجوز التاء في المسند الى ضميره لا يقال
طلحة جاءت او الحقيقي عطف على ضمير المونث اي اسند المشتق الى نفس
المونث الحقيقي غير الجمع او ضميره داخل في ضمير المونث وحال الجمع سيجي
وينبغي ان يزيد من الادميين لجواز نحو سار الناقة بلا تاء بلا فصل
بين المشتق والحقيقي احترازا عن نحو جاء القاضي امراة فالتا
لازمة في المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو قال فالتانيث
يشمل نحو يا هذا ضربي وتضربين لكان اصوب وجاز الحاق غيره
اي في مونث غير ما ذكر من ضمير المونث والحقيقي بلا فصل سواء اي سود
نحو طلحة استثناء من غيره فانه لا يجوز التاء في مسنده امثلة طلع
الشمس او طلعت وجاء اليوم هند او جاءت وكذا في جواز التاء
ظاهر الجمع مطلقا واحده مذكرا او مونث حقيقي او لفظي نحو جاءت الرجال
وقال نسوة نسوة جمع المذكر السالم فانه يجوز فيه التا الا ان يشبه
المكسر كبنون فيجوز فيه التاء كقوله تعالى امنت به بنوا اسرائيل وضمير
جمع المذكر العاقل سواه اي سوى المذكر السالم فان ضميره الواو لا غير نحو
الزيدون جاء واضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل نحو
للرجال جاءت او جاءوا وضمير جمع المذكر غيره اي غير العاقل وضمير
جمع مطلق المونث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر نحو الايام والنسوة ذهبت
او ذهبن لم يعرفه لانه على معناه اللغوي الذي اظهر

هو

مما عرف به لو سلم من الاعتراض اصولها اي اصول اسماء العدد
التي يتفرع منها باقيها بالنقصان والزيادة والاضافة او
العطف لفظا او تقديرا واحد الى عشرة طردا الى شرف المعدود
تقدمه في الخلقة ولكن فيه جعل الجد فرعا والمزيد اصلا وهو
قلب الموضوع وخلاف الموضوع مع انهم اولوه بالمونث فالتزيا
فالحق اعتبار اللفظ واسقاط النقصان في التفرع وتمم بكر شيئا
اي تحرزا عن توالي الفتحات مع ثقل التركيب والحازيون يسكنونها
لان اصل المحذور توالي الحركات لم يصب في تقديم هذا لانه يوهم
الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف التاخير ومائة والف فالاصول
اثنا عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الا
حكام المختصة بها ترك ما كان على القياس فيلاص من الثلاثة
فقال وثلاثة بغير تنوين لكونها علما النفسها ولذا جاز وقوعها
مبتدا اليها اي منتهيا الى عشرة فان قيل لا امتداد في ثلاثة فلا
انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر
الكلام على سبيل القطع فكان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى
الليل وانما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى وايديكم الى المرافق
قلنا تقديره الكلام وثلاثة والزائد عليها فالامتداد والتناول
قطعيان فيكون الغاية لاسقاط ما وراءها لمد الحكم الذي
هو عدم التناول القطعي فلا بس لها التاء للمذكر اي باعتبار العكس
اعتبار الجماعة ويدونها اي التاء للمونث فرقا بينهما وللمذكر
تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون ثلثة ههنا وفيها
سيجي بعد ذلك لو ذكرا علاما لوجوب تغير واحد وواحدة الى احد
عند التركيب مطلقا وحذف النون من ثنتان واثنتان

عند

عند التركيب مع العشرة لكان اوجه وثلاثة عشر والزائد عليها
الى تسعة عشر كاين للمذكر ابقاء للجزء الاول على حاله وحذف التا
من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو
كالكلمة بخلاف احد عشر واثنتان لما التزمنا الوسط لعدم مفرديهما
وكانتا بدلين من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتدا لا للتعويض كانتا
كجزء اخر واما حذف التاء من احد عشرة واثنا عشر فحملا على نظيره
وتسهيلا على نقيضه وثلثة عشرة الى تسع عشرة للمونث تحقيقا
لتمام المخالفة وبابه نوع عشرين وهو ثمانية الفاظ مستعمل فيهما
اي المذكر والمونث ويعطف العدد الاكثر الزائد على تسعة عشر
يعني العقود الثمانية على العدد الاقل يعني الاحاد الى التسعة من
غير تغيير حالة الافراد في التذكير والتانيث تقول ثلثة وعشرون
وثلث وخمسون الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة والف
ومائتان والفان مستعملات فيهما اي المذكر والمونث ولم
يذكر جمعها لعدم دلالته على عدد معين وهو المراد من اسما العدد
ولذا لم يذكر بضعة ولم يذكر التثنية ايضا لكان اوجه لدلالة الاعداد في
المفرد عليه فيها مع كونه قياسا وهو اي هذا العدد من يريد مائة وملائكة
بعكسه اي عكس ما سبق في باب العطف من يريد انه يعطف
الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد وقد احسن المص حيث قدم
قوله ولو كان اللفظ مذكرا كشخص دون المعدود بان اريد المراة
مثلا او كانا ملابسين بالعكس بان كان اللفظ مونثا كنفس
والمعدود مذكرا بان اريد الرجل مثلا فالاحسن رعايته اي
رعاية اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا جائزة تقول ثلثة
اشخص واربع انفس وهو الاقيس والاكثر في كل منهم ويجوز

التخصص واربعة النفس على بحث تميز العدد ولكن لو اخر عن قوله
ويجوز في ثماني عشرة الفتح في اليا كسائر اخواته والسكون لثقل
التركيب كمعدي كرب والعدد والحذف مع بقا الكسرة الدالة عليها
الزيادة التخفيف وضعف حذف اليا مع فتح النون لغاية
التخفيف لعدم الدلالة على اليا المحذوفة لكان اولى كما لا
يخفى والاوجه من الكل ذكره في المذكر والمونث لعدم اختصاصها
باسماء العدد وكذا احسن في تقديم قوله ولا مميز لواحد واثنان
وكذا الواحدة واثنان وثنتان للتقدم الطبعي وترك وصفه
وبهوا لاستغنا بلفظي معدوديهما مثل رجل ورجلان لانهما نص
النص المقصود بالعدد لانه صدد المسايل لا الدلايل ولما
كان لتميز العدد احكام مخصوصة ايضا قال ومميز الثلاثة
والزايد اليها الى العشرة بل العشر مخفوض بالاضافة
للتخفيف مجموع ليطابق المعدود العدد وان وجد جمعيتها
معنى من جهة المعنى دون اللفظ نحو ثلثة رهط الا في ثلث
مائة الى تسع مائة وذلك لان للمائة جمعين مائتين ولا يضاف
العدد الى جمع المذكر السالم لا يقال ثلثة مسلمين ومائة يلزم
وقوع جمع المونث السالم بعد الثلاث واخواته بعد تعدد وقوع
جمع المذكر السالم السالم بعد ويلزم عند ذكر مميزها كما يقال
ثلاث مائة رجل مثلا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما توجد
بجيئه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى
تسعين وهما لكونهما ضدي العادلين مكروهان فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب لتعذر الاضافة لكرا هتهم جعل ثلثة اشيا كالاسم
الواحد

الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما
كان غير العدد كان مبينا للمعدود وبخلاف نحو ثلاثمائة
رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد في باب عشرين
وابقاء ما في صورة نون الجمع او حذف نون غيره فيه مفرد
لكونه اخف مع ثقل التركيب ومميز مائة والف ومميز
تثنيتهما ومميز جمعه اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز
مجرور بالاضافة للتخفيف كما سبق مفرد لانه قد يضاف اليه
نحو ثلثة فيحصل التركيب فيرجح المفرد على المطابقة وحمل
المفرد عليه طردا للباب ولما كان من احكام العدد ان يشتق
منه اسم الفاعل او ما في صورته ولكل منهما بحث يختص
شرع فيه فقال والمفرد اي اللفظ الدال على الواحد من
المعدود المتقدم ملابسا باعتبار تصييره اي تصيير معنى
ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثاني الى
العاشر والعاشرة لا غير اي لا يشتق مما فوق العشرة
لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضي مفردا مشتقا منه كثالث
اثنين اي مصيرهما ثلثة يريد انه يضاف ابدا الى الانقص
بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد في الانقص
بدرجتين او المساوي او الزايد وباعتبار حاله اي
مرتبته من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والا
اليه اي العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشر
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ولا نهاية له بل يتجاوز العشرين
ولكن بالواو نحو الحادي والعشرون والثاني والعشرون
والثلاثون والثالث والاربعون ولما لم يكن بهذا القسم

وليّ

اسم فاعل في الحقيقة جواز اشتقاقه من الجزء الاول وللمعنى
على الواحد من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الا الى
ما فوقه يقال اول الاثنين اول الثلثة الى ما لا نهاية والثاني
يضاف الى مثله وما فوقه يقال ثالث الثلاثة ورابع
الخمسة ولا يضاف الى الناقص فلا يقال ثالث اثنين
اذ معناه واحد واقع بعد الاثنين فتقط الحادي عشر احد عشر
الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر مثلا عشر
فيبني الجزءان من كلا المركبين او حادي واحد عشر لحذف الجزء الاخير
الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله ويعرب الجزء
الاول لا نتفاء التركيب الموجب للبناء ويبني الجزءان الباقيان
لوجوده فيهما ما اسم كان في موضع اخره ولو حذف في
لكان الظهر واخصر الف او ياء كذلك فتح ما قبلها اي الياء
لفظا ... ولزوم فتح ما قبل الالف ونون كسرت ليفيد ذلك
الاسم ان معه اي مع مدلول مفرده مثله اي مثل ذلك المدلول
في الوحدة والجنس فتقط ... فخرج نحو غلمان فلا يقال
قران لطهر وحيض عند ... الجمهور لعدم الجنسية بخلاف
الزيدين والقمرين لانهما بمعنى المسميين بزيد وقمر حقيقة
او مجازا فتحقق الجنسية وحذفا النون عند الاضافة لا ينافي
كونها جزءا من الدال لانه كالزجاج ولا يقتضي خروج المعنى ...
لان المراد اصل الوضع وجعلها عوضا عن الحركة او التنوين
يقتضي عدم وجودها الا بعد وجود التركيب مع العامل وليس
كذلك وارجاع ضمير ليفيد الى الزوائد يقتضي كونها كلمة
لا جزءا والمثنى غيرها فان اردت الوقوف على ما هو الحق فارجع
الى صدر

الى صدر الكتاب ولما كان انقلاب الهمزة والالف في المثنى من
بحث الصرف لا حاجة اليه في النحو اصلا تركه بخلاف تربيعه يحتاج
اليه في بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف نونه عند
الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب النحو الباعث التغير
التركيبي من الاعراب والبناء ويحذف نونه بالاضافة لشبهه
بالتنوين لا لقيامه مقامه لما عرفت ولو تركه قوله وقد يحذف
التاء خصيان تثنية خصية واليان تثنية الية على خلاف
القياس لشدة الاتصال بحيث لا ينتفع باحدهما بدون الاخر
فكان كالمفرد ويجوز اثبات التاء على القياس لكان انسب لعدم
تعلقه بالنحو ما اسم ان جعل الزوائد والاحرف مبني
اولفظا ان حرف معنى دل بالوضع على افراد فخرج التثنية واسم الجنس
لانه وضع للماهية فلذا يصدق على الواحد والكثير فلا وجه
لعق الفران كل اسم جنس واحد بالعاكثير واليا كروم بجمع
مع عدم وجود خواصه من النسبة والتصغير وعود ضمير المفرد اليه
واما ليس له واحد كذلك كخل وتراب فليس بجمع بالاتفاق وخرج
اسماء العدد ايضا لانها تدل على احاد واجزاء لا افراد فان افراد
الشيء يلزم صدقه او صدق اصله عليها بخلاف احاده فافراد
العشرة مثلا كل عشرة واحاده كل منها فلذا ابدل الاحاد بالافراد
بحروف مفردة ليس المراد به ما ليس بمثنى ولا مجموع للدور وخرج
جمع المذكر بل اما الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا كانعام وا عنباديا
كاناعيم فانعام من حيث دلالتها على افراد نعم جمع ومن
حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة
مفرد لا عيم ناعيم فلذا قيل ان جمع المؤنث لا يصدق على اقل



من تسعة فخرج اسم جمع لا مفرد له من لفظه كابل وغنم فانه ليس
بجمع بالاتفاق وان شاركه في الدلالة على الافراد وعدم الصدق
على الواحد والاثنين واما ما له صورة مفرد من لفظه كركب في راكب
وباقر في بقر فجمع عند الاخفش لصدق حده عليه واسم جمع لا جمع
عند سيبويه فراكب وبقر ليسا بمفردين لركب وباقر عنده وان
اتفقوا في اشتراكهما في الحروف الاصلية والذي حمل سيبويه على هذا
امر لفظي وهو عدم وجود خواص الجمع السابقة وقد سبق في صدر
الكتاب ان نظرهم لما كان في الالفاظ جعلوا الخواص اصلا
والحدود تبعا فجعلوا اخيرا وتقديرا ما لا وجود له حفظا للقواعد
تسهيلا للضبط وترك التصريح بعدم جمعية نحو ركب وتمر اما
اكتفاء بعدم صدق التعريف لشهرة مذهب سيبويه او ميلا
الى مذهب الاخفش وهو الظاهر ولو كان ذلك المفرد اعتباريا لا مستعملا
ليدخل نحو عباديد يقدر له عبدد وعبديد ونسوة يقدر له كونه نسا
مفردا له كغلام وغلمة ومذاكير جمع ذكر يقدر له مذكور او مذكار
ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه يقدر مشبه واحاديث
النبي عليه السلام في جمع حديث وليس جمع الاحدوثة
المستعملة لانها الشيء اللطيف النزر نحو شعر النبي صلى الله
عليه وسلم عن مثله بتغيير ما حاصل من حروف اي زيادة حرف
او حركة او نقصان ويدخل جمع السلامة لان زيادة الجزء
او شبهه في عدم جواز الانفكاك مع النقطة الاتصال في تغير
بخلاف نحو معصم ولو كان ذلك التغير تقديريا لا تحقيقيا
ليدخل مثل الجمع له مفرد اعتباري وقد سبق ذكر مثال
الجمع له تغيير تقديري ففيه نبذة مثل الصفة فعل وجمعا كفعلة الله

وهو

 ت

وهو اي الجمع مكسر او غير للجمعية فخرج نحو مصطفون وطلما
لان تغييرهما تقديرا انزل الاكتفاء والا اي وان لم يتغير
صيغة واحدة فصحيح فالصيغة لا تتغير الا بتغيير
الاخر ذاتا او وضعا والا لزم بطلان الالحاق في نحو
سلقي الرجل وعلا بنيلة الاسم الثلاثي في اربعين لا عشرة
والتغيير السابق لغوي فلا تناقض مذكره ذلك
قيلع
الصحيح لو كان في اخره اي في اخر مفرده فيلزم تكلفات
والظاهر ما قلنا في المثنى فواحد ولو تركه في السلم مع الايجاز
واو وياء حركما قبلهما بجنسهما اي ضم ما قبل الواو وكسر
ما قبل الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون
ومصطفين ونون فتحت في اصل الوضع فيدخل نحو صالح
القوم ويخرج نحو مساكين للوجه خارجا عنه متمم ولان المراد
كون المذكورات زائدة كما خرجا في المثنى وقد عرفت انا جعلنا
عوضا ليفيد المجموع او الزائدان معه اي مع مدلول مفرده اكثر
منه من جنسه قبل ثبوت الكثرة في المفرد غرضي كغلام اخوة من
الحمار وقد سبق وجه ترك الاعلال وقد مر قوله وحذف نونه اي نون
جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما سبق مع كونه حكما موضوعا من الشرط
طبعا ليقرب من ذكر النون وشرطه اي شرط قياس مذكر جمع
الصحيح بل هو في غاية الركاكة حال كونه اسما او وصفا ان
يكون [illegible] مدلول مفرد مذكرا لغويا والمراد بالسابق
الاصطلاحي فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى
رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة
يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند

ابن كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما
يكون مجردا عن التاء ولو مقدرا ليخرج نحو طلحة ويدخل
نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير
مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة علما اي مدلوله علما
عاقلا ويجوز ان يقال التقدير ان يكون مفرده مذكرا اي داله
علما عاقلا اي داله فالوجهان متساويان لاحتياجهما اي
ثلث محذوفات ولو قال علم مذكر عاقل لكان اظهر واسلم
ولو اكتفى بتذكير لكان اخصر ايضا وشرط حال كونه صفة
ان يكون مدلول مفرده مذكرا عاقلا ذكر التوجيهين لكن
الاول ههنا ارجح لعدم المساواة بدل العقل بالعلم ليتناول نحو
قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه وان لا يكون
مونثا اي مونث تلك الصفة المفرد فعلاء كحمراء فانه لا يقال
احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ومعنى
الصفة كامل في التفضيل للدلالة على الزيادة فبقابلية اشرف
الجمع ولا فعلى بفتح التاء كسكرى لا يقال سكرانون فرقا بينها
وبين فعلانة كندمانة ولكون التاء اصلا في الفرق اخذت في
مذكرهما اشرف الجمع نحو ندمانون وان لا يستويا اي
المذكر والمونث فيها اي في تلك الصفة كجريح بمعنى مجروح
او مجروحة وكعلامة فلذا اقتصر على الشرط والخمسة وترك السادس
المذكور في الكافية وترك الجموع الشاذة لان موضعها ومونث عطف
على مذكر والمراد به الاصطلاحي ايضا فيدخل نحو طلحات لو كان في
اخره اي في اخر الجمع الصحيح تذكر ما سبق الف وتاء زائدتان وشرط
اي شرط هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان يجمع مذكره بالواو والنون

اكتفى

اكتفى باقوى الاحوال ان كان اي وجد مذكره كسكران لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل والا اي وان لم يوجد مذكره فشرط
وجود التاء في مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها
الحيض والطمث فيقال حائضات وطامثات بخلاف
الحائض والطامث فانهما بمعنى من ثبت له احدهما في الجملة
مما اعني البالغة فجمعهما حوائض لا غير والا اي وان لم يكن
صفة جمع من غير اعتبار شرط ولو زاد اسما لسلم عن اعتراض
الرضي بعدم الاطراد والجمع الصحيح مذكرا ومونثا مثلا
وافعال اي جمع على وزنه كافراس وافعل بضم العين كافلس
وافعلة بكسر العين وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر يعني
يطلق على دون العشرة بلا قرينة وغيرها اي غير المذكورات
من الجموع للكثرة اي يطلق على ما فوق العشرة بدونها
قال الرضي الظاهر ان الصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يات للاسم الا جمع
قلة كارجل في الرجل وان جمع الكثرة كرجال في الرجل فهو
مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجوده كقوله تعالى ثلاثة قروء بدل وجود الاقراء
ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبنية في كتب الصرف
مطولا لها ومختصرا لها بخلاف التثنية والجمع ترك تعريفاتها
وان كانت من المبادئ وقد ترك صيغها
يعمل كفعله المشتق منه عملا مطلقا عن قيد الزمان لان
عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل
فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان عملهما لمشاكلة المضارع

فقط فاشترط فكانه هكذا قيل وفيه ان عمل ليس لمجرد مناسبة
الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع الفعل كما اعترفوا به
وهما لا يدلان علي الحال الثبتية فلا بد له من عدم الاقتران
لكا ومن اراد التفصيل فليرجع الي لب الالباب وشرطه ما لم
يكن مع عدم كون المصدر مفعولا مطلقا حقيقة تاكيدا
او نوعا او عددا فلا يعمل لان العمل لفعله وهذا نوع
والتقدير المذكور كعدم عمله موصوف ومصغرا ومعرفا باللام
كذا في لب الالباب والرضي وقيل انه لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي وهذا لا يفيد الامتناع ونحو ضربي ضرب
الامير اللص اعماله يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضي
الا لو كان المطلق بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثنا مفرغ
من الظرف المحذوف ولو للمصدر تقديره لان العمل لفعله في كل
كل موضع او وقت الا موضع او وقت ان كان بدلا فان فيه اختلافا
فعند السيرافي العمل للفعل المقدر وعند سيبويه للمصدر لقيامه مقام
الفعل لا المصدر وكونه مقدرا بان مع الفعل حتي جوز تقديم معموله
عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل فعلي كلا التقديرين المذهبين
يجوز تقديم المعمول كذا في الرضي ولب الالباب فوجه الوجهين واحد
لا وجهان كما توهم ومعموله اي المصدر يتقدم عليه لوظرفا
نحو قوله تعالي ولا تاخذكم بهما رافة في فلما بلغ معه السعي لان المانع
تاويله بان مع الفعل فان معمول الصلة لا يتقدم علي الموصول وليس
الماول بشيء في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحيثية للعامل لملابسته
اليه في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف
يكفيه رايحة الفعل حتي يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالي ما انت
بنعمة

بنعمة ربك بمجنون هذا ما اختاره الرضي والجمهور منعوا
مطلقا وقدروا العامل فيما ذكره من الابنية ونحوهما
ولا يضمر فيه نايب الفاعل اي لا يقع الاضمار في المصدر
بان استتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة بخلاف ضرب زيدا
وذلك لان النسبة الي المرفوع ماخوذة وضعهما فيحكم بالا
ستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الي
ما هية الحدث فقط لا الي ما قام به فاقتضاوه للمرفوع عقلي
لا وضعي فلا يحتاج الي الامر الحكم وقيل لو اضمر في مفرد المصدر
لاضمر في مثناه وجمعه قياسا علي الواحد فيلزم اجتماع
التثنيين والجمعين وهما في الفعل راجعان الي الفاعل وكذا
في الصفة بخلاف المصدر فان له في نفسه وجمعا وفيه بحث
اما اولا فانا نمنع صحة القياس لوجود المانع علي زعمهم في
المقيس فكان كالفعل واما ثانيا فانه لا يجري في التاكيد
فلو قيل نقيس فقد عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان اراد وا
الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار
وان ارادوا لا بد من علامة فيه استتار ضمير المثني والجمع
ولما اتحدوا في الصفة اكتفي بتثنيتها فلم يلزم الاجتماع بخلاف
المصدر فمنع لزومها واسند الظرف واسم الفعل وقول من قال
ان الاضمار فيهما تسامح لقيامهما مقام الظرفية لا حقيقة
والمصدر غير قايم مقام غيره بعد كونه كلاما علي سند الاخص
لان الافعال الغير المتصرفة وافعل من فعله مثلا سنداخر
غير صحيح اذ الاضمار حقيقة في شيء من الاشيا بل هو حكمي
محض واعتباري صرف حققنا في صدر الكتاب ولا فرق

بين الفعل واسم في المعنى بل امور لفظية لما مر والمقتضى للاستتار وهو الدلالة على الفاعل موجود فيها على السوا وان اراد الاقناع في اللفظ لكون المستتر في حكم الملفوظ فمنقوض بالصفة وكون فاعلها غنيا في الذات والخارج لا يدفع الضرر بل يزيد وجاز حذف فاعله اي المصدر لما ذكر في الاقناع بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره اذا كان غايبا متقدما وهذا بعد كونه مبنيا على مغايرة العلتين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار ما سبق اعني الاستتار فهو انما الملازمة مع جواز ان يقال مثلا زيد ضرب شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع وجاز اضافته اليه اي الفاعل قيل ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة المعرفة خلاف ما صرح به الرضي من العكس والى المفعول وقل اعماله اي المصدر حال كونه مع اللام المعرفة لامتناع تقديره بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشيء والمقدر به وهذا في الفاعل والمفعول به التصريح واما في القران فكثير كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء لو كان مثله بمعنى الحال والاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا الان او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا او مظهرا ولا في الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد او على المبتدا ولو بعد النواسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي الحال كجاءني زيد

راكبا

راكبا جملا والموصوف كجاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا او حرف النفي من ما ولا وان ولو حذف الحرف لشمل النفي المستفاد من الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدا واثم القايل في تتبع عبارة الكافية او النداء نحو يا طالعا جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام اذ ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوصا بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب واقول ينصرح لابن مالك رح ان حرف النداء قايم مقام ادعوا فهذا يكفي في التقريب ولو اعتبر الاعتماد على الموصوف المقدر يشترط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب يجري عليه ملفوظا او مقدرا ولم يذكر الموصول لان المراد هنا اللام فقط اذ الصفة لا يقع صلة الا لها وسيذكر فلو ذكر هنا لزم التكرار ولو اكتفي بالا والاسم اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا فيظن ان مراد ابن الحاجب صاحبه غير الموصول لا ما يعمه كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف ومضاهي اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه ولو وجد معمول منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما امس قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك الكسائي حيث يجوز عمله بمعنى الماضي ولو قال التقدير خلاف الظاهر نقول لما لم يجد عمله في المفعول الا واسم كثرة دوره في الكلام كان قرينة للتقدير وقال

جيب

السيرافي الاجود ان يقال انما نصب هٰهنا الثاني ضرورة
حيث لم يكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة
وقال الاندلسي ردا على جواب الحذف لا يستقيم
المعني ذلك في مثل هذا لأن زيد امس تاما لامتناع الا
نفصال وقال الرضي يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة
وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب ويضعف مذهب
السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار
هٰهنا الي نصب عمرو لان حمل التابع علي اعراب المتبوع
الظاهر اولي وباللام اي بسبب دخول اللام الموصولة
دون المعرفة علي اسم الفاعل يستوي الجميع اي جميع
الازمنة لكونه ح فعلا حقيقة ومعني وكذا المبالغة لانها
العاملة ثلثة مفعال وفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا
وفعيلا ان اراد اوزان المبالغة كذلك اللام في استوي
الجميع لم يستقم في المعطوفات واذا اراد انها كاسم الفاعل
في العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط مع
الحال والاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصريين وقال
الكوفية لا يعمل المبالغة لفوات المشابهة بتغيير الصفة وان
جاء بعده منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصريين بان
المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة
كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف
يكون جابرا ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعل التفضيل
الزيادة علي الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته من المشابهة
واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة
التجدد

وزانها

التجدد
٨٣
اي هو كاسم المفعول الفاعل في العمل
والاشتراط والمثني والمجموع صحيحا او مكسرا من اسم الفاعل
والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثني
والصحيح ظ لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فلكونه فرع الواحد
وجاز حذف النون من مثناهما ومجموعهما بالعمل اي
عمل النصب على المفعولية معرفا اي داخلا عليه اللام الموصولة
لاستطالته فجاز الحذف للتخفيف فلا بد من القيدين المذكورين
لعدم جواز الحذف عند انتفاء احدهما على ما صرح به

ربين

بالاسم الفاعل من حيث انها تثني
وتجمع وتذكر وتؤنث تعمل كفعلها بل تزيد عليه لانها تنصب
عند البصريين لا فعلها من غير اشتراط زمان لكونها
بمعني الثبوت لا الحدوث المقتضي لو اعتمدت علي
سبق وتجدد اي الصفة المشبهة ملابسة باللام
المعرفة لا الموصولة ومجردة عنها انفصال حقيقي والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة الا المضمر ملابس باللام او
مضاف الي الضمير بلا واسطة او بها لا من مطلق المضاف
او مجرد عنهما فيدخل نحو الحسن وجه غلامه في المجرد لا المضاف
فالانفصال ايضا حقيقي لا لمنع الخلو كما توهم فيضرب
الاثنين في الثلاثة يصير ستا وهو اي معمولها في
هذه الاقسام الستة في المعمول مرفوع بالفاعلية
او منصوب علي التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة عند
البصريين لانهم لا يجوزون التمييز وعلي التمييز عند الكوفية

هو مراده وعلى التنبيه

الاضافة

بمعنى المصدر اي جعل معمول الصفة تمييزا في غيرها اي غير
المعرفة او مجرور باضافة الصفة اليه فبحسب يضرب الستة
في الثلثة ثمانية عشر وامتنع الحسن وجهه باللام في الصفة
المضافة معمولها المضاف لعدم افادة خفة لانها
اما بحذف التنوين والنون او بحذف ضمير الموصوف او من
معمولها او نقله منه اليها ولا شي منها فيه ق وامتنع الحسن
وجه او وجه غلام باللام في الصفة المضافة الى معمولها
المجرد عنهما لان هذه الاضافة وان افادة التخفيف
بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة ولم
يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة الصفة المجردة
عن اللام الى معمولها المضاف فكانه اختلف من هب الكوفيين
فانهم يجوزون في السعة بلا قبح لانتفا المانعين المذكورين
وما فيه ضمير واحد اما في نفس الصفة او معمولها
احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا
نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتماله على المحتاج اليه
لا احسن لاشتماله على زايد والا اي وان لم يكن في الصفة
ولا في معمولها ضمير قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما
كان وجود الضمير في الصفة غير ظهور في المعمول ذكر
ما عنه يظهر بها وجوده وعدمه ولو رفع بها نايب الفاعل
اي لو رفع الصفة اسما ظاهرا بالفاعلية فلا ضمير فيها
لامتناع تعدد الفاعل والا اي وان لم يرفع بها سوا نصبت
على التشبيه او جرت بالاضافة ففي الصفة ضمير لامتناع خلو
الصفة عن الفاعل كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف في

التذكير

التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كمطابقتها
اياه والفاعل والمفعول الكلازمان اراد بلزوم المفعول
تعديته فعله الى واحد فان ذلك الواحد ينوب منابا الفاعل
فلا يبقى مفعول منصوب فيكون كاللازم والمنسوب كعامي
كبصري اي كالصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام واما
المتعدي منها فلا يجوز عند الاكثرين وما ذكر مفعوله منصوبا
بعده قياسه للفاعل اي لتفضيله على
غيره في الفعل لا لتفضيل المفعول اذ لو كان لهما اكثر الاشتباه
فجعلوه قياسا في الاكثر وهو الفاعل وقد جاء سماعا التفضيل
المفعول كما اشهر اي اكثر مشهورية ولو ترك هذا ايضا لكان انسب لانه
من احوال الوضع والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة طريق
الانفصال الحقيقي باللام المعرف فيطابق موصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع
الذي سيجي كزيد الافضل الزيدان الافضلان الزيدون الا فضلون
هند الفضلى الهندان الفضليان الهندات الفضليات
او بمن فهو مفرد مذكر لفظا ابدا وان كان موصوفه غيره
لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة
بالاخر بما في حكم الوسط لامتزاج من التفضيلية لكونها الفارق
بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة عكس ترتيب الكافية
لان الثالث فرع الاولين في المطابقة وعدمها والاول
على اصل القياس دون الثاني او الاضافة فحي له معنيان اشار
الى الاول وهو الاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف
للزيادة عليه اي على المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشرط اي

شرط اسم التفضيل المضاف في افادة هذا المعنى دخوله فيه اي
دخول مدلول اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان
خارجا بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه والجملة
معترضة جاز المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع
التذكير وان كان موصوفه غيرهما لمشابهته افعل من في كون المفضل
المفضل عليه مذكورا معه والا اي وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة
على ما اضيف اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق موصوفه لعدم
المشابهة ويعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع على الفاعلية ولا ينصب
المفعول به اتفاقا في نحو قوله تعالى هو اعلم من يضل مفعول ناصبه
يعلم واما العمل المستتر فجائز بغير شرط بل لازم اذا لم يرفع ظاهرا
وكذا العمل في الظرف والحال والتمييز لانها معمولات ضعيفة يكفيها
رائحة الفعل واما العمل في المظهر فله شروط بينها بقوله في نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يريد اسم التفضيل يكون
صفة لمعمول منفي والضمير الراجع الى الموصوف يكون في متعلقه
لا فيه وبدخل من التفضيلية على ضمير فاعله مقيدا بحال دون حال
الكامنة لغموضه وصعوبة فهمه واكتفى بالتشبيه والتمثيل لوضوحه لا سيما
على المبتدي وقد سبق مرارا وجه ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل
بمعنى فعله اذ النفي في الكلام يتوجه الى القيد فينفى الزيادة فيبقى
اصل الفعل فيكون احسن مثل حسن مع انه لو لم يعمل بل رفع اسم
التفضيل بينه وبين معموله اعني منه باجنبي وهو المبتدا لو عمل
يكون فاعلا لا اجنبيا وجاز منه عين زيد يريد حذف الضمير
المجرور منه وكلمة في او دخولها في نحو المثال المذكور مع بقاء البواقي
على حالها وكعين زيد احسن فيها الكحل يريد تبديل رجله
احسن

احسن في عينه الكحل الذي في المثال الاول ونحو بهذه العبارة
ونحوه في هذا المثال من التفضيلية مقدرة بعد الكحل
فيلزم الفصل
ما فعل دل بالوضع على ما مضى
المعنى او زمان او حدث او شيء مضى بمعنى اللغوي
فخرج نحو امس ولم يضرب ودخل نحو ان ضرب يتشخص ببيت
وعسى وبني الماضي لعدم مقتضي الاعراب على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو غزا الا السكون مع كونه اصلا في البناء
لمشابهته الاسم في وقوعه موقعه في نحو زيد ضرب وضارب
ما لم يلحقه اي الماضي الواو الضمير فيضم لقربه لا يلزم من
الفتحة ووجوده لانه اي الماضي يضم لفظا نحو ضربوا او
تقديرا نحو غزوا والضمير المتحرك المرفوع لانه يسكن في
نحو ضربنا وضربت وضربتما وضربتم وضربتن
ما فعل دل بالوضع على الزمان الحال والا — ستقبال ح
بالاشتراك على الاصح ويسمى اي المضارع معربا لمشابهته
الاسم لفظا ومعنى واستعمالا كما مر بيان انواع الفعل
لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي بالمضارع — ح
نون التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه مبني على الضم في
جمع المذكر وعلى الكسر في المخاطبة وعلى الفتح في غيرها لامتزاجه
الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو
دخل عليها فهي كلمة اخرى حقيقة ونون جمع المؤنث فانه
مبني على السكون حملا على الماضي واعرابه اي المضارع
رفع ونصب وجزم فالمضارع الصحيح الاخر المجرد عن
المثنى والمجموع سوى المخاطبة اي المخاطبة ملابس بالضمة

رفعا والفتحة نصبا لفظا ملفوظين والسكون جزما
كيضرب ولن يضرب ولم يضرب وغيره اي غير المفرد
المستثنى من الخاصة صحيحا او معتلا بالنون رفعا وحذفها
نصبا وجزما نحو يضربان لن يضربا ولم يضربا لان
المضارع المرفوع لما عد جزء بدليل سكون اخر نحو ضربنا دون
ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو الحركة
جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها
في الجزم كحذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع
لان الجزم بدل الجر فالنصب في مخرج اصلهما وكونهما
علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون في الاسما فيناسب
بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا والمعتل الاخر بالالف
قدمه لخفته ووحدته بالضمة رفعا والفتحة نصبا تقديرا
مقدرتين والحذف اي حذف الاخر جزما نحو يخشى
ولن يخشى والمعتل بغيره اي غير الالف يعني الواو والياء
بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا والحذف نحو
يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي ولم يغز في كلام المصنف
نظر من وجوه الاول ان الضمة والفتحة في الصحيح المفرد يكونان تقديرا
في الوقف والثاني ان السكون فيه ايضا يكون تقديرا في نحو لم يضرب الرجل
الثالث ارجاع ضمير غيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الظاهر رجوعه
الى الصحيح والرابع ان الفتحة في المعتل بغير الالف يكون تقديرا
في الوقف ولو قال فالمفرد مطلقا سوى الخاصة بالضمة
والفتحة ولو تقديرا والسكون كذلك في الصحيح والحذف في المعتل
وغيره بالنون وحذفها لسلم مع الايجاز ويرفع المضارع
لوجد

لوجد عن الناصب والجازم الا نسبي وعاملا التجرد عند الكوفيين
ووقوعه موقع الاسم عند البصريين وينتصب المضارع لانها
للتحقق فيناسب العلم والناصبة للرجاء والطمع فلا يناسبه فلا بد من
السين او سوف او قد او حرف النفي كقوله تعالى علم ان سيكون
والتي بعد الظن يحتمل المخففة باعتبار دلالته على الوقوع و
الناصبة باعتبار عدم التيقن وينتصب المضارع بلن
وهي اي لن موضوعة لنفي الفعل المستقبل واذن لو كان
فعله مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء
والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا
يعمل الا على حال اغلب واقوى ويجرد عن الشرط كقوله
تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكونان في الماضي
كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في من قال
لكن تا جوابا وجزاء دائما ولا يمكنان الا في الاستقبال
وقد اصاب في تقدم بهذا الشرط اذ في عبارة الكافية فصل
بين الاصل والفرع ولكن لم يصب في تبديل الاعتماد بالعمل
ولم يكن فعله معمولا لما قبلها اذ لا اعمال في نحو والله اذن لاخرجن
للاعتماد مع عدم العمل كما لا عمل في نحو انا اذن اكرمك ونحو انا
تاتيني اذن اكرمك وحصر الاعتماد في هذه الثلثة فيكون
المراد الاعتماد الكامل ووجه الاشتراط ضعفه ومطلوبيه بوقوعه
بين المتصل لا توارد العاملين على معمول واحد لعدم تغيير في
الاولين والاختلاف بالكلية والجزئية في المعمول كما في قولك
مراده ان تقوم ولعدم امتناع بل وقوع اذا اختلف محل
العمل كمررت بزيد فلم لا يجوز ان يكون اكرمك في المثال الثالث

منصوبا لفظا ومجزوما محلا واما الاعتماد ان تقص فتمتنع وجوب
العمل لا جوازه وذلك في موضعين بينهما بقوله تعالى ولو كانت
اذن بعد الفا فقد مثالكن الاعتماد فيها اكثر والواو جاز جاز
اعمال اذن بناء على ضعف الاعتماد في الجملة وضعف العامل
وفتح الفصل بينهما اي بين اذن ومعموله بالقسم نحو اذن والله
اكرمك والدعا نحو اذن رحمك الله اكرمك والندا نحو اذن يا زيد
اكرمك لا غير لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام خاصة دون
اخواتها وكي وهي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كاسلمت كي
ادخل الجنة وان اي ينصب المضارع بان مقدرة بعد حتى لو كانت
المضارع مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى
زمان التكلم غيره وتكون اي حتى حرف جر بمعنى كي للسببية
كاسلمت حتى ادخل الجنة او الى لانتها الغاية كسرت حتى تغيب
الشمس فلو قصد بالمضارع الحال تحقيقا كمرض حتى لا يرجونه
ولو كان ذلك القصد حكاية كنت سرت امس حتى ادخل البلد
يرفع المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها للطمع والرجا
فينافي الحال فيكون حتى حرف ابتدا بمعنى ان ما بعدها كلام
مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب لا حرف جر ويجب
في السببية يحصل الاتصال المعنوي حسب الامكان من الاتصال
اللفظي وفي ذكر التعريفات لطف يدركه المتصدي بهذا الكتاب و
بعد لام كي اي لام بمعنى كي للسببية اذ هي حرف جر بحيث لا يدخل الفعل
الا بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة و بعد لام الجحود دونا اشارة
الى لام الجحود زائدة للتاكيد بعد النفي لكان اي لجحد نه نحو قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ الحدث متحد بالنوع
في الجمع

في الجمع ولا حاصل التعميم كالمعنوي كما لا يخفى فيقدر مضاف اما في
اسمها او خبرها ليصح الحمل مثل ما كان صفة الله او ذاته تعذيبهم و
بعد الفاء لو كانت للسببية و بعد الواو ولو كانت للجمعية اي لمصاحبة
ما قبلها بما بعدها وما مثلا فيكلها اي الفاء والواو امر خبر والجملة
حالية فاعل الفعلين المقدرين بعد لو كنت في فاكرمك اي ليكن
منك زيارة فاكرام مني او نهي كلا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك
شتم فضرب مني او نفي قدمه لمناسبة النهي كما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحديث منا او تمني قدمه لمناسبة النفي
كليت لي مالا فانفقه او عرض قدمه لمناسبة التمني كالا تنزل
فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني
او استفهام كهل عندكم ما فاشربه اي هل يكون منكم ماء
فشرب مني و بعد او لو كانت بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تقضيني
لانها خارجة عن معنى او مقدر بعدها والتوجيه بمعنى الى او الا
الداخلتين على ان المقدرة بعدها غير وجيه اذ لا تفاوت
في المعنى بين الداخلتين وغيرهما فالتقييد ضايع بل التوجيه ان
يقال مراد ابن الحاجب بقوله بشرط معنى الى ان والا ان وجود
هذا المعنى في التركيب لكونها معنى او نحو لالزمنك او تقضيني
حقي و بعد العاطفة مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما
اي لا يجوز عطف الفعل على الاسم فيقدر ان فيكون مع ما وبل
الاسم فيصح العطف للبس عباءة وتقر عيني احب الى من لبس
الشفوف وجاز اظهار ان بعدها اي العاطفة كاعجبني قيامك
وان تذهب ومع لام كي كجئتك لان تكرمني ويجب اظهار ان مع
لا الداخلة على المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لئلا يعلم

لاستكراه اللامين المتواليين ويمتنع اظهار ان فيما عدا هما
واعلم ان ان تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها الزاجري احضر
الوغى في غير رواية النصب ويجزم المضارع بلم ولما وهما
للقلب اي قلب المضارع الى معنى الماضي وتختص لما
للاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
والى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق في لم وجاز حذف
فعلها اي لما عند القرينة دون لم كشارفت المدينة ولما اي
لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
فلا يقال ان لما يضرب ويكثر في نفي الفعل المتوقع ولام الامر
اي يجزم المضارع بها وبه اي بهذا اللام لطلب الفعل وقد
يحذف هذا اللام للضرورة الشعرية كقوله محمد تفد نفسك
كل نفس وقد يفتح هذا اللام وجاز السكون في هذا اللام
بدخول الواو والفاء وثم عليه كقوله تعالى ولتات طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وليقضوا ولا النهي بالاضافة بتنكير
المضاف او بنحو نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتأويل
الدال على النهي وبه اي بلا هذه لطلب الترك وكلم المجازاة
اي يجزم المضارع بها وهي ان ومهما واذما وحيثما وكيفما
لا يجزم بها بلا ما وانما واتى قدمه لمناسبة الظرفين واين ومتى
وهما يجزمان مع ما او بدونها وما ومن واي وتحل الجزم مع كيفما
واذا ويجزم المضارع بان مقدرة بعد الاشياء الخمسة
الى السابقة سوى النفي لو قصد السببية قيد للتقدير ولو لم تقصد
لم يجزم

لم يجز الجزم بل يرتفع فيكون صفة او حالا او استينافا ولو
قدم هذا مقال ويجيء ان ويقدر بعد الافعال الخ لكان
اخصر واحسن وانسب لاسلوب المعهود والكلم الجازمة
تدخل الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ولو جعل الكلم
ولو قدم هذا ايضا مقال وكلم المجازاة وتدخل الفعلين لان
كان مثل ملبوس وتسميا اي الفعلان المدخولان شرطا اوجزاء
فلو كانا مضارعين او الاول اي الشرط فالجزم لازم في
المضارع ولو كان الثاني مضارعا فقط ففيه جاز اي جاز
الجزم والرفع في المضارع ولو كان المسبب اي الجزاء ماضيا
بلا قد لفظا او معنى فيدان للماضي فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب
او لقد فيجز نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت لم يجز الفاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بتقليب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا عن الرابط ولو كان المسبب
مضارعا متقارنا بلفظ لا او مضارعا مثبتا فيجوز الفاء وتركه
لان اداة الشرط لم يقلب معناه ولكن خاصة للاستقبال
فكان موثرا من وجه دون وجه والا اي وان لم يكن الجزاء ماذكر
فالفاء واجبة لعدم تاثير اداة الشرط اصلا فاحتيج الى الرابطة
وذلك ان كان الجزاء ماضيا بعد لفظا او معنى او مضارعا بما او لن
او سوف او السين او جملة اسمية او امرا او نهيا او تمنيا او عرضا او
غير ذلك ويقع اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية موقعها
اي موقع الفاء لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر فيعطي
معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون
مقابل الامر باللام افرده بالذكر

لكون قسم من الفعل مراسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما
بخلاف النهي والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من
الفعل كالمنفي وبدونها كالمضارع لفظا وحكما فاما ما يطلب به مدلوله
ماخذه مصدره من المخاطب فخرج امر الغايب والمتكلم بحذف
التاء فخرج نحو قوله تعالى فلتفرحوا فمن قرا على صيغة الخطاب
ومجهول امر المخاطب وبني الامر بالصيغة عند البصرية لزوال
موجب الاعراب اعني المشابهة التامة للاسم بحذف التا
للاسم على السكون في المفرد والصحيح وجمع المونث لكون اصله في
البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة تجانسه واما
حذف الاخر في المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب في
تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم وقيل
ونعم ما قيل اصله افعل التفضيل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم
من اللام لكنها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما
ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في النوع
وانما لم يعد بعد زوال الجازم لمامر مفعول
لم يسمى لم يذكر ظاهرا او لا مضمرا بارزا ولا مستكنا فاعله
اي فاعل ذلك المفعول لما فعل نسب نسبة تامة او على وجه القيام
الى المفعول في الاصل كضرب عمرو في ضرب زيد عمرا فان نسبة
الفعل الى عمرو في الاول تامة دون الثاني وان نسبة المعلوم
الى المفعول وقوعية ونسبة المجهول قيامية والفعل مطلقا كل
توقف تعقله اي تعقل مضمونه على متعلق وهو غير الفاعل
في الاصطلاح النحاة فالفعل متعد كضربت زيدا والا اي
وان لم يتوقف تعقله على متعلق فالفعل غير اي غير متعد

كذهب

كذهب زيد قال الرضي فعلى هذا يدخل نحو اقرب وبعد وخرج
في المتعدي مع كونها لوازم ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي
يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازمة بانه الذي لا يصح
ان يشتق منه ذلك بمعنى بغير وسطة الجار وقد يتعدى الفعل الى
اثنين اما مفعوله الثاني غير الاول ذاتا كاعطى او عينه وهو
باب علم ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم وارى وهما اصلان
في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى
مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر
يقال له المفعول الاول وانبا ونبا واخبر وحدث وهذه
الاربعة ليست اصلا بل بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
والمفعول الاول لها اي لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه
ومحل المفعول الثاني والثالث كمفعولي علمت في وجوب
عند ذكر الاخر تركهما معا وغيرهما من الخصايص
اي افعال اصطلاحية دالة على احوال القلوب
من العلم والظن فانها اما كيفيات واضافة او انفعال لا افعال
تاثير ويمكن ان يراد بالفعل القايم بالغير فيكون من باب
تسمية الشيء باسم جزء مدلوله وهي اي افعال القلوب ظننت
وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت مشترك بين
الظن والعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم تنصب استيناف اخر افعال القلوب فالجملة معترضة
او جزء ثان او خبر محذوف خبر الجملة الاسمية على ان كل واحد
مفعول به وخصت هذه الافعال اي ميزت من بين الافعال

بانه اي الشان اذا ذكر احدهما اي احد المفعولين ذكر
المفعول الآخر ان اراد الذكر اللفظي فالحكم اكثري لا كلي اذ قد
ورد الحذف مع القرينة في قوله تعالى لا تحسبن الذين يبخلون
بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة
فالمفعول الاول محذوف اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم
هو خيرا لهم ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به
في الحقيقة مضمون الثاني مضاف الى الاول فتقدير علمت
زيدا قايما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون الاول
بشيء في حكمه من كل وجه وان اراد ما يعم التقديري فالحكم
كلي اذ هما جزءا الكلام لكونهما مبتدا وخبرا في الاصل فاذا
لم يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة ولا يجوز
الحذف نسيا بخلاف باب اعطيت فانه يحذف احد
مفعوليه تقديرا ونسيا كثيرا واما حذف المفعولين
معا فمشترك بينهما تقديرا كان نحو من يسمع يخل اي يخال
زيد عمرا اودرهما فاعطي او نسيا كقوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطي ويمنع
وهذا هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا
في مفعولي باب علمت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان
انسانا لا يخلو من علم وظن وهذا انما يفيد نفي الجواز عند
ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني
اوردوا الاية السابقة مثلا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل
العلم فيها بمعنى المعرفة فمنقول العلة مشتركة وقد ينبغي العلم
بعض من النحو وجواز الالغاء عطف على انه اذا ذكر احد

خصت هذه الافعال بجواز العمل لكونها افعالا والغاية
لاستقلال مفعوليها كلاما مالم تتقدم هذه الافعال على
مفعوليها فانه لا يجوز عند الجمهور الغاؤها لان عامل النصب
لفظي فمع تقدمه يغلب المعنوي وتساويا الالغاء اولى من
الاعمال مع جوازه لو تاخرت هذه الافعال عن معموليها
والاعمال اولى من الالغاء مع جوازه ايضا لو توسطت هذه
الافعال بين مفعوليها فيجب الالغاء بين الفعل ومرفوعه
كضرب اجيب وبين الفاعل ومعموله كلست بحكم احسب زيدا
وبين معموليه ان كان زيدا احسب قايم وسوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف
نحو جاءني زيد واحسب عمرو وخصت هذه الافعال
بجواز التعليق من قولهم امراة معلقة لمفقودة الزوج لا هي
ذات زوج قايم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال
عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل
اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف
على المحل نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا قبل الاستفهام
كعلمت ازيد قايم وهل زيد قاعد واني الخبر بين احصى وعلمت
غلام من عندك وقبل النفي كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب
ولا زيد في الدار ولا عمرو وقبل اللام الابتدائية الداخلة على
معمولها لان هذه الثلثة صدر الكلام فلا يضيع حقوقها فانه كل وجه مرعي
الجانبين وخصت بجواز كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين
راجعين لواحد كعلمتني منطلقا وامتنع نحو ضربتني بل يقال
ضربت نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبا فاذا

اتحدا زادوا النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب
التدرج بخلاف افعال القلوب فان الانتسابها اعلم منه بحال
غيره فلا يحتاج الى زيادة وتخيل الاصل مغايرة المؤثر او
المنافر الاصلين فيهما اذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد
المغايرة بتعدد الامكان واما افعال القلوب فالمفعول به في الحقيقة
مضمون الجملة لا المنصوب الاول بل هو توطئة فلم يتحدا فلم يكره
الاتفاق اللفظي وفيه ضعف اذ المخالف للاصل يناسبه التنبيه لئلا
يغفل لا التلبيس ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة بتعدد الامكان
فلم لا يكفي المغايرة ذاتا واعتبارا ولو سلم فمنقوض بجواز نحو ما
ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة
ممكنة بازيد من هذا بان يقال ما ضربت الا نفسك مع عدم لزومها
وظننت وعلمت ورايت ووجدت الملابسات بمعنى انتهت
وعرفت وابصرت واصبت لف ونشر مرتبا يتعدى كل
واحد من هذه الاربعة خبر وظننت لانه اريد به اللفظ الى
مفعول واحد لا اثنين وانما لم يجعل بمعنى حالا من فاعل
يتعدى مع كونه اقرب من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم
يجوزوا تقدير المتعلق معرفة لان فاعل يتعدى ان رجع
الى مجموع الاربعة لم يستقم الى واحد وان رجع الى كل واحد
يلزم ملابسة الى معنى الاربعة الا ان يراد بالواحد
جنس المفعول الذي ليس بعده مفعول
نقصانه عدم تمامه بالفاعل بخلاف الافعال التامة
ما لفظ لا فعل يشمل الماء ويلتبس التسمية بالفعل الناقص
اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها
فردين

فردين للتقديم ثم ما خبر محذوف لا ملفوظ الما مر بل خبره
ان كان مبتدا صار الكم والجملة معترضة وضع لاجل اثبات امر
لفاعله عدل عن التقرير لا بطامه الفراد والدوام وعن الصفة
لا يهامها الوجود فلا يشمل ليس وليس اللام صلة الوضع والا
لا يشمل الاخوص بالتشديد معلوما او مجهولا ولما كان التعريف
شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب
وتقريره لفاعله تكلفوا في الجواب فبعضهم خصوا الصفة
بالجزء بعد شغر الفعل الناقص وبعضهم بالخارجة
عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول مصدره وبشيء منها
لا يفهم من اللفظ فالتقييد به اعتراف بفساد الحد مع انه
يمنع الجمع بخروج ليس ولو اريد بالمصدر الموجود في الا
ستعمال دخل نحو فعال بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت
فسادها جعلها عبارة عن الفعل وبعضهم فالمعنى الحدان
العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور
لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة عمدة فيه ايضا وجعل
الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا ابعد عدم
تمشيه في ليس وكونه تحكما يجعل جعل التقرير عمدة فيخل فالزمان
لا قرينة يعتمد بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل
الفاعل بالمبتدا او بالاسم وفسر بالمبتدا بعد دخول العامل
عليهما لكان اقرب وترك قول ابن الحاجب تدخل على الجملة
الاسمية لاعطاء الحكم معناها لا غنا التفصيل الاتي عن
هذا الاجمال وترفع الافعال الناقصة الاول من الجملة
الاسمية اعني المبتدا على الفاعلية وتنصب الثاني منها لتشبه

بالمفعول به في توقف الفعل عليه ثم ذكر معانيها على التفصيل
مقتصرا على ما به الامتياز تاركا ما به الاشتراك لظهوره
فقال صار قدمه على كان لقوله وبمعنى صار للانتقال في
الصفة كصار زيد عالما وفي الحقيقة كصار الطين خزفا
وكان اما ناقصة لتحقق الخبر زمانا ماضيا دائما من غير عدم
سابق ولاحق نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على لتحقق الخبر اي وللانتقال نحو
افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيهما اي في كان عطف عليه
ايضا ضمير الشان كقول الشاعر اذا مات كان الناس
صنفان وهذا ليس بمعنى لكان بل استعمال متفرع على الاولين
فلو قال يجوز فيها الشان لكان احسن واظهر وتامة بمعنى
وجد كقوله تعالى كن فيكون اوزائدة لتحسين اللفظ بلا معنى
ولا عمل كقوله تعالى من كان في المهد صبيا والمنسوب حال واصبح
وامسى واضحى ويكون هذه الثلثة تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات والجملة معترضة من جهتين وظل وبات
وقل كونهما تامتين نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا
وهذه الجملة كالسابقة لاقتران الجملة اي المعنى الماخوذ من
الجملة باوقاتها وهي الصباح والمساء والضحى والظلول والبيتوتة
ويكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات
المذكورة وليس قدمه بساطته واصالته لنفي مضمون الجملة حالا
في الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه ومن تبعه
مطلقا وما برح وما فتئ وما زال وما انفك قدم الماوية لتمحضها
واصالتها ثم غير ترتيب الكافية فيها لان الثلاثي احق بالتقديم

ثم

٩٢

ثم الصحيح ثم المهموز وهذه الاربعة لدوام حدث خبرها
لفاعلها منذ قبله اي منذ زمان امكان قبول فاعلها
لمضمون خبرها فمعنى ما زال زيد عالما مثلا ودام العلم
له منذ زمان البلوغ او المراهق فلا يضر انتفاؤه في اوايل
زمان الصبي لعدم امكان القبول ولزمها اي لهذه
الاربعة في كونها ناقصة النفي وما دام لتوقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لاسمها بدل الفاعل بالاسم اشعارا بجواز
التعبير بما فيها مصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا
اي لاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر ما دام الى كلام قبله
لانه اي ما دام مع اسمه وخبره ظرف منصوب وفضلة فلا
بد له من ناصب وعامل نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي
مدة جلوسه وغدا واض وعاد وراح بمعنى صار اخر هذه
الاربعة مع كونها بسايط لانها ملحقات والغالب
كونها تامة فلذا راعى في الترتيب معانيها الاصلية
ففصل بين غدا وراح مع اخواتها في المعنى وجعلهما
طرفين للكون مدلولهما في النهار وانجا بمعنى كان
وقعد بمعنى صار ومنها اي الافعال الناقصة اخرهما
لقلة اتيانهما ناقصين حتى قال الاندلسي لا يتجاوز زان
الموضعين الذين استعملهما العرب فيهما وهما
قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان
ابن الحاجب اختاره واطلقهما الوفاقا للمصر اختاره
ولا يتقدم الاخبار اي اخبار افعال الناقصة على
ما فعل ناقص في اوله ما لانها ما نافية لها صدر الكلام او

مصدرية وقد سبق امتناع تقديم معمول المصدر عليه
والمص لم يصب خلاف ابن كيسان حيث جوز مستدلا
بان ما في هذه الافعال للنفي النفي فيكون اثباتا ولا خلاف
الكوفية ومن تبعهم حيث منعوا جواز التقديم في ليس
ايضا للنفي لان العلة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية
فيها الابتداء ان لم ولما وان ولا على الاصح لا يقتضي
الصدارة وان كانت للنفي ومفهوم بهذا الكلام جواز
التقديم في ما عدا الماويات فاكتفى به ولم يذكر جواز
تقديم الاخبار على الاسما لظهورها اذ لو نظر الى الاصل
فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتدا ولو الى الحال فقد علم جواز
تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه
لم يعرفها لانها نوع من الافعال الناقصة لصدقه عليها
ووجود حكم فيها ولفظ المقاربة يدل على الفصل فعرفها انها
فعل ناقص يدل على المقاربة وهذا حد جامع ومانع
واما كون تلك المقاربة مرجوا كما في عسى او مجزوما كما
في كاد او شروعا في كما صاحبها فخارج عن حد النوع ووظيفة
لغوية عسى كعسى زيد ان يقوم اي عسى حال زيد وذا
ان يقوم وقال الكوفية ان يقوم بدل اشتمال فعسى ح
تامة وارتضاه الرضي يريد ان لعسى استعمالين مشهورين
احدهما ان يكون ناقصة خبره الفعل المضارع مع ان
والثاني ان يقتصر على المرفوع وهو الخبر في الاول فاشار
اليه بقوله او عسى ان يخرج زيد فعسى اما تامة بمعنى قرب
او استغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب
اليه

اليه كما في علمت ان زيدا قايم ولا يتصرف عسى يعني لا يجي منه
مضارع ومجهول وامر ونهي ونحوها لانه انشا كلعل ولا يعرف
لنا غير هذا الكلم وقد يحذف ان في الاستعمال الاول تشبيها
بها بكاد فلا يحتاج الى المحذوف وقد يقوم مقامه مقام ان لاشتراكهما
في الدلالة على الاستقبال فيقال عسى زيد سيقوم وكاد كاد
زيد يضرب خبره مضارع بلا ان لان الدلالة على الجزم فلا يناسبه
ان الدالة على الرجاء قيل لدلالة على الاستقبال المنافي للحال فيه ان
كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما
استقر الاستعمال لانه ادنى مع كونه القسم الثالث الذي هو
اقرب الى الحال منه كلا وقيل ان في خبر كاد تشبيها بعسى وبدخول
كلمة النفي على كاد ينفي معناه كساير الافعال ردا لقول من قال
نفيه للاثبات مطلقا ومن قال في الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالافعال وطفق وجعل لا يعرف لتقديم وجه وكرب
واخذ وهي اي هذه الاربعة لكاد في الاستعمال في كون خبرها
المضارع بلا ان للاشتراك في القلة واوشك اي اسرع وهو
كعسى في كون خبرها مضارعا مع ان اذ قد يستعمل في الطمع وكاد
في كونه اياه بدونها فعل ما افعله وافعل به اي ما كان
على وزنهما وهذا التعريف اوضح وامنع والدلالة على التعجب يعرف
من لفظه ولا يتصرفان بالتثنية والجمع والتانيث والخطاب والتكلم
ونحوها ولا يجوز التقديم اي تقديم المفعول ونحوه عليهما والفصل
بينهما وبين معمولها كما احسن في الدار زيدا خلافا للمازني في
الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان احسن
زيدا وهي مزيدة وما مبتدا نكرة بمعنى شي لان النكرة تناسب

التعجب لانه يكون فيما خفي سببه خبرها ما بعدها وهمزة افعل للتعدية
وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده مفعوله وهذا مذهب سيبويه
اختاره المصنف وقال الاخفش ما موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف
اي الذي افعله اي جعله ذا فعل شيء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا
غير سد شيء مسده وذا غير معهود وايه في افعل به مفعول لا فعل
بمعنى صيره ذا فعل على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية
او الباء زايدة والهمزة للتعدية في الفعل ضمير هو فاعله اي اجعل انت
اياه ذا فعل اي صفه به وهذا مذهب الاخفش اختاره وعند
سيبويه الباء زايدة في الفاعل لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان
مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن ان تقوم والامر بمعنى الماضي
والهمزة للصيرورة اي صار ذا فعل وكون الامر بمعنى الماضي
غير معهود فلذا لم يجز المصنف
لما كان الوضع لا نشا يصعب من اللغة فالمحتاج اليه ههنا
معرفة الاصطلاح ليتوسل به الى معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل
بعد الافراد استغني عن الحد نعم وبيس وفاعلهما معرف
باللام للعهد الذهني او مضاف اليه اي الى المعرف باللام بلا
واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام
الرجل هذا ومضمر مميز بفتح الياء بنكرة منصوبة او بلفظ ما بمعنى شيء نحو نعما هي
اي نعم شيئا وعند سيبويه معرفة تامة بمعنى الشيء فيكون
فاعلا لكونه بمعنى ذي اللام وهذا غير معهود فلذا لم يجوزه المصنف
وقدمه او بنكرة منصوبة كنعم رجلا زيد وبعد ذلك اي بعد الفاعل
المخصوص بالمدح او الذم وهذا هو الغالب وقد يتقدم المخصوص
على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتدا خبره الجملة المخصوص فيكون
ما قبله

ما قبله خبرا مقدما قيل العايد اللام ولا يتمشى هذا في المضمر
المميز الذي هو مبهم غير عايد الى شيء او خبرا لمحذوف هو
هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص عند القرينة كقوله
تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام تقدم لان المطابقة
ايضا اذ المقدر كالملفوظ وليس الحذف نسيا ولا بد من مطا
اي مطابقة المخصوص له اي للفاعل في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والجنس وساء كبيس في افادة الذم
والاحكام وحبذا وفاعله ذا وجب لفظ اي صار حبيبا ولا
يتغير حبذا لا فعله ولا فاعله فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث
وان كان المخصوص احدها بجريها مجرى الامثال يقال
حبذا الزيدان ومخصوصه اي مخصوص حبذا كالاول اي
مخصوص نعم وبيس يجي بعد بينه للفاعل غالبا وفي الوجهين
في اعرابه ويجي قبله اي قبل مخصوص حبذا او بعده حال
او تمييز على وفقه اي وفق مخصوص حبذا في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كحبذا الزيدان راكبين وحبذا
امراة هند وذو الحال والتمييز هو ذا لانه فاعل مبهم لا
المخصوص ولما كان التمييز من اسم الاشارة قليلا في الاستعمال
بخلاف الحال عكس ترتيب الكافية ويمكن ان يقال التمييز
ههنا من النسبة كطاب زيد دارا ولله دره فارسا والتمييز
راجح لكونه انسب للمدح والذم فيستحق التقديم
قد سبق
صل حروف الجر هو اي حرف الجر ما حرف وضع لا قتضا الفعل
اي ايصاله او افضا معناه اي ما دل على الحدث كالاسما المتصلة
بالفعل والظرف الى الاسم ولو كان الاسم تقديرا مقدرا بهما
بقية
يظ

رحبت وبهذا التعريف لا يتناول الزايد ولا مثل بحسب فيكون
حدا للجار الاصلي فيلزم كون ذكر غير الاصلي استطرادا مع
كونه من مقاصد النحو ولو زاد وما عليه لاصاب من الابتدا
في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى
من اول يوم من قبيل علامة صحة ابرادا الي او ما يفيد فايدتها
في مقابلتها نحو اعوذ بالله اي التجي اليه منه فيه انه لا يتمشى في
نحو من التفضلية والتبيين اي اظهار المبهم وعلامة صحة
وضع الموصول كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي
هو الاوثان والتبعيض وعلامة صحة وضع بعض مكانه
كاخذت من الدراهم والبدل ويعرف بصحة قيامه مقام من
كقوله تعالى ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة والتجريد وهو
ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها مبالغة لكمالها
فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح
ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة كقولهم لي من فلان
صديق ولقيت من زيد اسدا والاستغراق في النفي كما جاءني
من رجل فانه نص في الاستغراق فلهذا لا يجوز بل رجلان ولو لم
يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهر فلهذا يجوز ما جاءني رجل
بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثالها ما جاءني من احد فان
احدا اذا قرن بحرف النفي افاد الاستغراق البتة كان معه من او لا
فلهذا لا يقال بل اثنان ولم يذكرها لانها بمعنى من وهنا فيلزم التكرار
والقسم نحو من ربي لا فعلن كذا وبضم اوله ايضا اي كما مر في
اي في القسم ولا يدخل الا على لفظ الرب والى وحتى للانتهاء في
المكان والزمان بلا خلاف والى قلت كانها بمعنى مع كقوله تعالى
ولا

٩٥
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والحق انها بمعنى الانتهاء
بتضمين الضم ويدخل الى الضمير كما يدخل الظاهر نحو الى الليل
والى واليه ويفهم من هذا التخصيص الذكر كثرة كونها
بمعنى مع وعدم دخولها الضمير لا يقال حتاك وحتاه وحتاه
وفي للظرفية اي ظرفية مدخولها حقيقة الماء في الكوز او مجازا
كالنجاة في الصدق وقيل او كونه بمعنى على خبرا وحالا كقوله
تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل قال المحققون انها للظرفية
ايضا مجازا التمكن المطلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف
والبا للاستعانة لم يصب في تقديمها اذ الالصاق اصل
وغالب في البا والمراد بالاستعانة استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه لمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون بمعنى
مع كقوله تعالى دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والالصاق ق
اي لافادة اللصوق ام الى مجرور البا نحو مررت بزيد اي التصق
المرور بمكان يقرب منه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا
قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به
حال الشرا والتعدية اي جعل الفعل اللازم متضمنا بمعنى
التصيير بنفسه نحو ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا وهي بهذا
المعنى قليلة وسماعية ولكنها مقوية بمفهوم الجار وعمله فلعل
تقديمها على المقابلة وتاخيرها لا وجه واما التعدية بمعنى
الايصال فعام لكل جار اصلي والمقابلة اي لوقوع مجرورها
في مقابلة اخر نحو بعت هذا بكذا والظرفية نحو جلست بالمسجد
والبدل كما عتقت بهذا الثوب منه خيرا والتجريد كرأيت بزيد
اسدا واللام للاختصاص بملكية كالمال لزيد وبغيرها كالجل للفرس

والتعليل لضربته للتاديب وخرجتك لمخافتك والقصد اي
الارادة كقوله تعالى الا ليعبدون فان افعال الله غير معللة
باغراض على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية لا يناسب
اختصار المتن لعموم التعليل والعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم
عدوا وحزنا ولدوا للموت وابنوا للخراب والمحققون على انه
للتعليل مجازا وبمعنى عند بالفور كقلت لزيد انه لم يفعل الشر
وياتي اللام للقسم والتعجب اي معه نحو لله لا يوخر الاجل وانما
يستعمل في الامور العظام وكي للغرض وانما يدخل ما الاستفهامية
نحو كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه جارا حذف
الف ما كما في لمه وعمه ورب للتقليل اي لا نشايه واتى للتكثير
كما في مقام المدح والذم ويصدر رب لكونها انشا ويختص بمجرد
نكرة موصوفة بمفرد او جملة يتحقق التقليل وفعلها اي رب ماضي
لان حاله معلومة ويحذف فعل رب زمانا غالبا لوجود القراين
نحو رجل كريم اي لقيته وقد يدخل رب على مضمر مفرد مذكر
مبهم لا مرجع له فيكون نكرة مميز بفتح اليا مضاف الى منصوب
المضاف الى ضمير المضمر اي يكون مميزا بنكرة منصوبة واضاف
المنصوب الى الضمير لانه عامله ويكون رب بما الكافة عن
العمل فيدخل رب على الجمل الفعلية كقوله تعالى ربما يود الذين والا
سمية نحو ربما زيد قايم الا لو كان ما زايدة فان رب يدخل
على الاسم نحو ربما ضربة بسيف وواوها او واو رب جر رب بعدها
لا يدخل المضمر كما يدخله رب بل يختص بنكرة موصوفة نحو وبلدة
ليس بها انيس والعامل لها اي لرب مقدر بعدها فيكون اختيار
المذهب البصرية اولواو رب لانها مضاف لفيا مها مقام رب
فيكون

٩٦

وواو

فيكون اختيار مذهب الكوفية وطهر القسم مبتدا ويختص بالظاهر
اعتراض فلا يقال وك لافعلن وتاءه اي القسم عطف على
واو القسم ومختصة القسم بالله من بين الاسما الظاهرة وحرف
خبر حذف فعلها اي كل واحد منها ولا يكون بالنصب او الرفع جوا
كل منهما قلبا اي والاعلى الطلب والسوال فلا يقال والله بالله
اخبرني وباءه اي القسم عام يدخل المضمر والمظهر كالله وغيره ويحذف
فعل ويذكر وذلك لان البا اصل الكل والواو بدل منه ومنه التاء ويجب ان
ينحط مرتبة الفرع عن اصله وجوابه اي القسم لغير الطلب باللام الا
للتاكيد وحرف النفي ما ولا وهما يعمان الاسمية والفعلية والظا
انه سقط ان المخففة بالاسمية من قلم الناسخ فانها ايضا تقع
جوابا للقسم ويحذف جواب القسم لو توسط القسم بين اجزا
الجملة التي يدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل
عليه اي على جوابه نحو زيد والله قايم وزيد قايم والله لا
عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه وعن للبعد
اثره على المجاوزة لعمومه نحو اديت عنه الدين وعلى لكنه على
حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين وهما اي عن وعلى
اسمان يدخول من الجارة عليهما لامتناع الجار نحو من عن يميني
اي من جانبه ومن عليه اي فوقه والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد
عمرو وقد يدخل الكاف الضمير نحو انا كانت وقد يكون اسما
بمعنى المثل يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد والذايب
للطافتها اخر هذا لانه استطرادي ومذ ومنذ لكن بها للزمان
للابتدا اي لابتدا الزمان بدا الزمان الماضي يعني اذا اريد
كا يعدها الزمان الماضي فمعناها ان مبدا الزمان فعلها هو فلكون زمان ماضي

كسافرت من مدة سنة كذا اذا لم يكن في تلك السنة اي مبدا مسافرتي
هذه السنة وامتداد الى الان ولو قال لا تبعا الزمان في الماضي لكان
اظهر واخصر والظرفية في الحال اي ان ابتدا ما بعدها الزمان الحاضر
ولو باعتبار البعض فمعناها ظرفية لفعلها مع التساوي كما رايته
مذ شهرنا او يومنا اذا كنت في ذلك الشهر او اليوم اي جميع زمان
عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر ان لانهما لم ينقضيا بعد
ولم يعتقد زمان الفعل الجار اي بها فلا يصح اعتبارها مبدا له وحاشا
وخلا قدمه لتقدم الخا وعد للاستثنا اي الاستثنا ما بعدهما
عما قبلها في انقسامها الى الثلثي والرباعي
والخماسي والبنا على الفتح والدلالة على الحدث مثل التاكيد والتشبيه والكتاب
ايراد الاحرف بدل الحروف لكونها ستة قبل لكنهم لما عبروا عن الجارة
والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتي القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
تبلغ الكثرة فيه ان اكثر الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية
الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة
والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا يناسب فيما عدا المشبهة
والاقرب ان يقال لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافضاء وما
شابه الفعل وعما عمله الفرعي ونحوهما ولها افراد ذهنية كثيرة ثم لاحظ
معها اجمالا ثم يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فناسب
صيغة الكثرة في الابتدا تصدر اي تقع في صدر الكلام الا ان المفتوحة
فانها لا تقع في الصدر اصلا قيل الا انها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا
بد لها من التعلق بشي اخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت
بان المكسورة في الكتابة فيه ان المعلقة الا المتكرر وباقي المقدمات
مشتركة

مشتركة ولو كانت الحروف بما الكافة لا تعمل في افصح اللغات ويخرج
عن الاختصاص بالاسمية وتدخل الافعال كما تدخل الاسما يقال
انما قام زيد وانما زيد قايم وان المكسورة تقرر وتوكد معنى
الجملة ولا يغيرها الى المفرد وان المفتوحة معها اي مع الجملة كالمفرد
فمعنى بلغني انك قايم بلغني قيامك فالكسر لازم في محلها
اي محل الجملة والفتح لازم في محله اي محل المفرد ولو انك فاعل اي ان
مع الجملة في لو انك قايم فاعل اذ تقديره ولو ثبت قيامك فيجب الفتح
لوجوب افراد الفاعل قدمه لبساطته وفرع على هذا ولولا انك
مبتدا اذ تقديره لولا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا لامتناع كون
المبتدا جملة اقتصر عليه لنوع غموض فيهما وظهور اندراج البواقي
في القاعدة مع عدم الحصر فلو احتملها اي فلو احتمل ان مع اسمها
وخبرها الجملة والمفرد جاز الكسر والفتح كمن يأتيني فاني اعلم بزيد ما وقع
بعد الفاء الجزائية الكسر بتاويل فانا اعلمه والفتح على حذف الخبر او المبتدا
اي فعلمي ثابت له لو جزاوه تعليلي وقس عليه الواقع بعد اذا المفاجاة
كخرجت فاذا انه السبع بالباب اي فاذا السبع بالباب او كونه بالباب
فجاز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة ولو كان كسرها حكما
بان وقع بعد العلم كعلمت ان زيدا قايم وعمرو ولو تقدم الخبر وان كان
تقدمه تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم
تفريع على العلتين تقرير المكسورة الجملة فيبقى معنى الابتدا الرافع فيجوز
العطف على المحل وتغيرها المفتوحة فيزول معنى المبتدا فلم يجز العطف
المذكور وانما شرط التقدم المذكور اذ لولاه للزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان وكذا لكن اي بعض كان
المكسورة في جواز العطف المذكور لانه يتغير معنى الجملة ايضا و

لاجل تقرير ان معنى الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التي لتاكيد
معنى الجملة على اسمها اي اسم ان المكسورة لو فصل بينه وبينها
كقوله تعالى ان علينا للهدى او خبرها كان زيد القايم
او معموله اي الخبر المقدم على الخبر كان زيدا لطعامك اكل
ولم يجز دخولها في غير هذه الصورة لكراهة توالي حرفي
الابتدا وقد موا ان ترجيحا للعامل او لبطلان صدارة اللام
بلا ضرورة على ترتيب الكافية ولو بدلا ما بينهما بمعمول
المقدم رعاية للترتيب الطبيعي مدخولها والقرب من مفتوح
اللام ودفعا للابهام مع ان في ترتيب الكافية فصلا بين
الاصل والفرع وقل دخول اللام في خبر لكن وهو مذهب
الكوفيين نحو ولكنني من حبها لعميد وا دل بان اصله لكن انني
مخففة وجه البصرية مقاومة العاملين بكون التاكيد ادعى
للصدارة فاستويا فلو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم بلا مرجح
وبهذه العلة لم يجز دخولها على باقي الحروف المشبهة سوى ان
المفتوحة المؤدية معنى الجملة فلا يدخلها المقررة ولو خففت
المكسورة يجب دخول اللام في الخبر للفرق بينها وبين النافية
وجاز الغاوها اي ابطال عملها لفوات بعض مشابهة
الفعل كفتح الاخر وجاز اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب اللام
لحصول الفرق بالعمل الا عند ابن الحاجب ودخولها مبتدا اي دخول
المكسورة المخففة خبره على فعل المبتدا والخبر كالافعال الناقصة
وافعال القلوب حتى لا تخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون
يعممون ويمكن عطف دخولها على فاعل يجب ولم نجعله عطفا
على الغاوها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار
مذهب

مذهب الكوفيين فانه ضعيف والمفتوحة عطف على
خففت اي خففت المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر
وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا
ولم يوجد عملها في الظاهر فقدر في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح
الاضعف وقل عمل المفتوحة المخففة في غيرها اي غير ضمير
الشان وتدخل المفتوحة المخففة الجمل مطلقا اسمية او
فعلية من النواسخ اولا ويجب مع الفعل اي اذا دخلت المفتوحة
المخففة الفعل المتصرف غير الدعا يجب ان يكون مع الفعل
حرف النفي لا وان ولن ولم ليكون كالعوض من المحذوفة ولانه
للفرق بينها وبين المصدرية لانها تجامع المصدرية ايضا ولذا
قدمها على الثلاثة الاخيرة فانها للفرق ايضا مثالها قوله تعالى
افلا يرون ان لا يرجع اليهم وايحسب ان لن يقدر او يحسب او السين
كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد كقوله ليعلم ان قد ابلغوا وكان
وهو حرف براسه كاخواتها على الصحيح للتشبيه وقد يعمل مخففا
والالغاء غالب ولكن يجي ايضا مفردة عند البصرية للاستدراك
اي رفع توهم يتولد من الكلام المقدم يقع بين كلامين متغايرا
نفيا واثباتا معنى فقط كزيد حاضر لكن عمرا غايب او لفظا
كجاني زيد لكن عمرا لم يجي وكالا يعمل لكن لو خففت لمشابهتها
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها ويدخلها اي لكن مشددة
ومخففة الواو لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض وليت للتمني
اي لانشائه فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما والممكن
الغير المرجو ويدخل ليت ان المفتوحة كليت ان زيدا قايم عن ان

يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر حاصلا وعند البصرية
سادان مسدها كما بعد علمت ولعل للترجي فيختص بالممكن المرجو
والمخوف كقوله تعالى لعل الساعة قريب هي
في اللغة الامالة مطلقا وفي العرف امالة المعطوف الى المعطوف
عليه الواو للجمع والفاء للترتيب بلا مهلة وثم وحتى عطفان
على الفاء اي هما للترتيب ايضا ومعطوفها اي حتى جزء
متبوعه القوي او الضعيف لافادة القوة او الضعف
كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة بمهلة
حال منهما وما بينهما اعتراض او حال من حتى واو واما
وام لاحد مبهم وام المتصلة لازمة للهمزة في الاغلب مفارقة
عنها من لزم المكان اذا لم يفارقه ولو كان الهمزة تقديرا
كقوله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمار بثمان
اي الهمزة احد المستويين وللاعلام ويجاب بتعيين
احدهما او كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة
انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيطلب
بخلاف او مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو اي
اجاءك احدهما لا على التعيين او لا فيصح في الجواب نعم او لا
وام المنقطعة للاضراب مع الشك في الثاني فتستعمل في الخبر
نحو انها لابل ام شاة اضربت عن الاخبار للاول وشككت
في الثاني وفي الاستفهام كازيد عندك ام عندك عمرو وقصدت
الاضراب عن الاستفهام الاول بالثاني وقد تدخل المنقطعة
المفرد لو كان بعد خبر لعدم الالتباس بالمتصلة بخلاف ما لو كان
بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام ح لدفع اللبس
والمثالان

والمثالان مرا ويجب اما في اول المعطوف عليه معها
اي مع اما العاطفة كجاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من
اول الامر ان الكلام مبني على الشك وجازت اما في اول
المعطوف عليه ولم يجب مع او العاطفة كجاءني
اما زيد او عمرو ورايت زيدا او عمرا لان او عام للشك
الاولي والعارض واما للاول خاصة وبل للاضراب عن
الحكم الاول وجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف
مع الاثبات اي في الكلام المثبت كجاءني زيد بل عمرو فكانه
لم يحكم في المعطوف عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد واما في النفي ففيه
خلاف بين في المطولات ولا لازمة للايجاب ولا لازمة
للايجاب اي غير مفارقة عنه لانفي النفي ما وجب للاول نحو
جاءني زيد لا عمرو ولكن عكسها اي عكس لا اي لازمة للنفي
في عطف المفرد وحده لا فيكون لايجاب ما النفي عن الاول
نحو ما قام زيد لكن عمرو وعطف الجملة نظيرة بل بعد النفي
والاثبات نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء حروف التنبيه الا واما يصدران
اي جملة كانت اسمية او فعلية فهما مختصان بالجملة
لتاكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدهما مبتدأ به وها لا
يختص بالجملة يدخل المفرد وغيره وكثر دخوله في اسم
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتميز
معاني اسمائها الا بها نحو هذا اي
والهمزة للتقريب اي واي ما عدا البعيد فيشمل المتوسط

نادي له والهمزة للاقرب وجب تتقدمها ظ ويا وايا وهيا
للبعيد هذا مذهب الزمخشري قال واما يا الله مع كونه
تعالى اقرب من حبل الوريد فلاستقصار الداعي لنفسه
واستبعاده له عن مرتبة المدعي تعالى وعند ابن الحاجب
يا اعم وارتضاه الرضي
نعم للتقرير
اي التقرير مضمون كلام ما قبلها سواء كان ايجابا او نفيا هذا في اللغة
وفي العرف يقصد منه معنى الايجاب بعد النفي كبلى ولذا
قال الفقها لو قال اليس لي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا
ترجيحا للعرف على اللغة وبلى لايجاب النفي خبرا او استفهاما كبلى
في جواب من قال لم يقم زيدا والم يقم اي بلى قام زيد
واي بكسر الهمزة وسكون اليا للاثبات بعد الاستفهام وتدخل
القسم بلا تصريح بفعله اي لا يذكر فعل القسم معه لا يقال
اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله والعمر
كقوله تعالى ويستنبئونك احق هو قل اي وربي واجل وجير بالكسر
والفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتصديق
المخبر موجبا او نافيا وجاء بعد الاستفهام والدعا
ويسمى حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة
الفصاحة واقامة وزن او غير ذلك ومعناها انها قد تقع
زايدة لانها لا تقع زايدة لانها لا تقع الا زايدة والمراد بزيادتها
ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فايدة لها اصلا والا
لكانت عبثا فلا يجوز في كلام الفصحا لا سيما في كلام الباري
تعالى وفايدتها اما تاكيد المعنى كمن الاستغراقية والباء في
خبر ما

١٠٠

خبر ما وليس او استقامة الوزن او السجع او نحو ذلك واللام
كشكرت له ولا ابا لك عند سيبويه وكقوله تعالى وما امروا
الا ليعبدوا الله واذ بوانا لابراهيم والكاف كقوله تعالى
ليس كمثله شي قدمهما العدم بحثهما والتقارن الافراد
وان بكسر الهمزة وسكون النون زاد مع ما النافية نحو
وما ان طبنا جبن وقلت زيادة ان مع لما نحو لما ان قمت
قمت وما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ولو لم
يفصل بين الاختين وان بفتح الهمزة وسكون النون مع
لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وبين القسم المقدم ولو
المؤخر نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة ان
بعد الكاف كان ظبية تعطو الى وارق السلم على رواية
جر ظبية وما يزاد بعد اذ نحو اذ ما تخرج اخرج ومتى
واي واين وان كقوله تعالى اما ترين شرطا اي
حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد بعض

اي في غير افراد المذكورين سماعا مسموعا لا متيقسا كالتي
بيده وكفى بالله وبحسبك درهم
ثنى نظرا الى الخارج تنصيصا على العدد بخلاف نحو حروف
التنبيه اي بغير اي مبهم مفرد بجاءني رجل اي زيد او جملة
كقطع رزقه اي مات وان على صورة المصدرية بغير ما عنى
القول لا صريح ولا ما ليس في معناه كقوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم ما وان للجملة الفعلية
فيجعلانها في تاويل المصدر وغير سيبويه عم ما نحو نقوا
في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشدد الاسمية خاصة
اذا

زالت — الهمزة وهل يصدران الكلام
وجوبا



وجوبا والهمزة تلي الاسم مع وجود الفعل بلا قبح كما زيدا ضربت
وقبح هل زيدا ضربت واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان
فيقال بلا قبح ازيد قايم وهل عمرو قاعد وتاتي الهمزة للانكار
مطلقا اي سواء كانت لمجرد الانكار كا تضرب زيدا وهو
اخوك او لا سيما كقوله تعالى الم يان للذين امنوا
الاية او للتوبيخ كقوله تعالى اكذبتم باياتي وهل لا تستعمل في
شيء منها وتدخل الهمزة الحرف العاطفة دون هل كقوله
تعالى اوكلما او من كان واثم اذا ما وقع وكون الهمزة
معادلة لام التعليل المتصلة دون هل عرف في حروف العطف
فلذا لم يذكره ههنا وتحذف هي اي همزة الاستفهام
عند القرينة ويحذف فعلها ايضا عندها كقوله تعالى ابشرا
منا واحدا نتبعه ولا يحذف هل ولا فعليهما
السين وسوف وفيه اي في سوف زيادة تنفيس اي
تاخير
اي يجب ان
يقع في صدر الكلام لو للماضي ولو تدخل المضارع تقدمها
لتقدم معناها وان عكسها اي الاستقبال ولو تدخل الماضي
ويدخلان الفعل وجوبا وان كان الفعل تقديرا كقوله لو انتم
تملكون وان احد من المشركين فالرفع بعدهما فاعل محذوف
لا مبتدا تقدير الاول لو تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير
وحسن وتقدير الثاني وان استجارك احد فحذف مفسر ولهذا
اي دخولها وجوبا دخولهما على الفعل فتح همزة لو انك
لانه فاعل مقدر نحو ثبت وخبره اي خبر ان اي حين وقع
بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعوض من المحذوف فيقال لو

ر

تعالى

انك انطلقت لا منطلق الا لو كان خبره جامدا فيجب التقدير
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وكون صدر القسم
على الشرط وغيره لزم المضي في شرط وان كان المعنى مستقبلا
لا لفظا نحو والله ان لم تاتني لاكرمنك والجواب اي للقسم
لفظا فلا يجزم ولا يدخله اللام التي تدخل جواب لو ولا الفاء
نحو قوله والله ان جئتني او لو جئتني ما اكرمك او اني لا اكرمك ولا
يجوز لما اكرمك او فاني لا اكرمك واما معنى فجواب لهما او لو وسط
القسم لفظا فيلزم غير مجزوم مرد الشرط ماضيا نحو ان
اتيتني او لم تاتني فوالله لاكرمنك وانا والله ان اتيتني
ولم تاتني لاكرمنك وان يلي القسم ويعتبر الشرط نحو ان
تاتني والله اتك وانا والله ان تاتني اتك وتقدمه
اي تقدير القسم في صدر الكلام كذكره فيه في لزوم
المضي وكون الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لئن اخرجوا
لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون واما للتفصيل
اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر او في الذهن فيلزمه
فيه ما وقع في اوائل الكتب ونحوها ويجب حذف فعله
هو الشرط والتزم في موضعه اي الفعل خبر جوابه اي
اسما مبتدأ كاما زيد فمنطلق تقديره مهما يكن من شيء فزيد
منطلق او معمولا لما بعد الفاء كاما يوم الجمعة فزيد
منطلق وهذا مذهب سيبويه فانه يجوز وضع جزء
الجزاء موضع الشرط وان كان هنا مانع اخر نحو اما يوم
الجمعة فان زيدا منطلق فجواز تقديم ما يمتنع تقديمه حينئذ لانما عمل
اي الزجر والمنع
كلا

كلا وتاتي بمعنى حقا لكن المقصود به تحقيق مضمون
الجملة فكان كان فلم يخرج ذلك عن الحرفية تنوين التانيث
الساكنة لان ذلك فهم من بحث التاء تانيث مغن عن التكرار
نون ساكنة في الاصل فلا يضرها الحركة
العارضة مثل اعادا الاولى تتبع حركة الاخر اي يقع بعدها
فخرج نون نحو لدن ولم يكن لا للتاكيد فخرج نون
التاكيد الخفيفة ويكسر التنوين ويضم لساكن لقيته
والكسر هو الاصل المراد في تحريك الساكن والضم كقوله
تعالى وعذاب اركض فيمن قرا بضمة التنوين لاتباع
ضمة الكاف وهو اي التنوين للتمكن اي للدلالة على
امكنية الاسم في الاسمية بعدم مشابهة الفعل فيكون علا مة
الانصراف فيختص بالمنصرف والتنكير كما في صه فان معناه
اسكت الان والعوض عن حرف نحو جوار والمضاف
اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ وعامئذ ومررت بكل قائما
والمقابلة لنون الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند
ابن الحاجب وانما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده في نحو
عرفات مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشري
نحو عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة
المقابلة لان تاءه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية
ايضا فلهذا يكتفى بالتاء مضعفة عن المنع ومنعت تقديرا اخر
فصار ككالنعامة والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصا ربع
لتحسين الانشاد ويحذف التنوين مع علم ابن في اللفظ
والخط نحو زيد بن عمرو ويريد العلم الموصوف بابن مضاف

١٠٣

الى علم اخر لكثرة الاستعمال بخلاف رجل ابن زيد وزيد ابن
عالم فتثبت بينا هما لا يحذفان في اللفظ ولا همزة ابن في
الخط وقل حذف التنوين في غيره اي في غير نحو زيد ابن عمرو
كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد ممن قرا بلا تنوين احد
خفيفة ساكنة او بمعنى الواو ثقيلة مفتوحة
يختص نون التاكيد بقسميها بمستقبل فيه معنى الطلب من الامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقل دخول نون
التاكيد في النفي تشبيها بالنهي ويجب نون التاكيد في
جواب القسم المثبت وكثرت نون التاكيد في نحو اما ترين
اي في الشرط المؤكد حرفه الزائدة ترك ساير احكام نون التاكيد
لان موضعه الصرف هاء ساكنة تلحق ما
اي اخر حرف متحرك غير اعرابية ولا مشابهة بها احترازعن
مثل يا زيد ولا رجل فلا يلحق بها السكت وقفا لا وصلا كثمه
وره وقه وماهيه وسلطانيه الكسكسة والكشكشة سين مهملة
وشين معجمة ساكنان تلحق كاف المونث وقفا حفظا بكسرتها
حتى لا يلتبس بكاف المذكر نحو اكرمتكس ومررت بكس متكلس
واكرمتكش تمت الكتاب بعون الله الوهاب في
وقت الضحى يوم الخميس سابع يوم خلت من شهر محرم الحرام
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
والحمد لله رب العالمين واللهم

